عدد 30 — 5 شعبان 1438 (2 ماي 2017)

ISSN 2458 - 5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2016 - 2017 : دورة أبريل 2017

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2017

صفحة

• محضر الجلسة التاسعة والسبعين ليوم الجمعة 16 من رجب 1438 (14 أبريل 2017) 2468

جدول الأعمال: افتتاح دورة أبريل للسنة التشريعية 2016-2017.

• محضر الجلسة الثمانين ليوم الجمعة 16 من رجب 1438 (14 أبريل 2017) 2471

جدول الأعمال: انتخاب عضو بمكتب المجلس لملء المقعد الشاغر للخليفة الأول للرئيس.

صفحة

• محضر الجلسة الحادية والثمانين ليوم الأربعاء 21 من رجب 1438 (19 أبريل 2017) 2475

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان للاستماع لعرض السيد رئيس الحكومة المعين، للبرنامج الحكومي.

• محضر الجلسة الثانية والثمانين ليوم الثلاثاء 27 من رجب 1438 (25 أبريل 2017) 2488

جدول الأعمال: مناقشة البرنامج الحكومي.

• محضر الجلسة الثالثة والثمانين ليوم الأربعاء 28 من رجب 1438 (26 أبريل 2017) 2534

جدول الأعمال: رد السيد رئيس الحكومة على تدخلات الفرق والمجموعات بخصوص البرنامج الحكومي.

محضر الجلسة التاسعة والسبعين

التاريخ: الجمعة 16 رجب 1438 (14 أبريل 2017).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: عشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة السابعة صباحا.

جدول الأعمال: افتتاح دورة أبريل للسنة التشريعية 2016-2017.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

خير ما نفتتح به أشغال هذه الدورة آيات بينات من الذكر الحكيم، يتلوها على مسامعنا المقرئ الفاضل السيد عبد الكريم باقي الله.

المقرئ السيد عبد الكريم باقي الله:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

بسم الله الرحمن الرحيم،

وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الْأَصْنَامَ ۞ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۞ رَّبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُم مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ۞

صدق الله العظيم.

السيد الرئيس:

صدق الله العظيم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

الحضور الكريم،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور، والمادة الأولى من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نفتتح اليوم، على بركة الله، دورة أبريل للسنة التشريعية -2016 2017.

وأود أن أذكر بداية أننا سنكون مباشرة بعد جلسة افتتاح الدورة هذه على موعد مع جلسة ثانية لانتخاب عضو بمكتب مجلس المستشارين لملء المقعد الشاغر للخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

نفتتح هذه الدورة في ظل ظرفية متميزة، من أبرز معالمها مواصلة العمل على الأوراش الإصلاحية الكبرى التي همت مجموعة من القطاعات المهيكلة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتي ساهمت في توطيد وإثراء نموذجنا الوطني في ظل محيط إقليمي وجهوي شديد التوتر وبالغ التعقيد.

ويأتي افتتاح هذه الدورة كذلك في سياق تعيين الحكومة الجديدة، التي نتمنى التوفيق لرئيسها ولأعضائها، ونجدد لهم التأكيد، بهذه المناسبة، على أن مجلس المستشارين على أتم الاستعداد للعمل المشترك وللتعاون مع الحكومة على قاعدة فصل وتوازن السلط.

كما نفتتح هذه الدورة أيضا في سياق استكمال بناء الصرح المؤسسي، بما يؤمن الحكامة الديمقراطية، بعد تنصيب مؤسستين دستوريتين جديدتين، طبقا لمقتضيات الدستور، ويتعلق الأمر بالمحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، اللتين نهنئ أعضاءهما بالمناسبة على الثقة التي حظوا بها من قبل صاحب الجلالة، نصره الله، ونتمنى لهم التوفيق في مهامهم.

وتتميز هذه الظرفية أيضا بالانتظارات التي تعرفها قضية الوحدة الترابية لبلادنا بعد تعيين أمين عام جديد للأمم المتحدة، لاسيما وأنه سيقدم قبل نهاية الشهر الجاري تقريره إلى مجلس الأمن بشأن تطورات هذا النزاع المفتعل.

وجدير بالتذكير في هذا السياق، أن المغرب قدم مبادرة للحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية للمملكة، وصفت بالجادة وذات المصداقية، وحظيت ولا تزال تحظى بتقدير الكثير من العقلاء على المستوى الدولي، لكونها تشكل الحل الأمثل لإنهاء هذا النزاع المفتعل الذي عمر عقودا من الزمن.

ونفتتح هذه الدورة أيضا في سياق التحضيرات الجارية لاستكمال إجراءات انضمام المملكة المغربية إلى مؤسسات الاتحاد الإفريقي، تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، لاسيما تلك المعبر عنها في الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في أشغال منتدى "كرانس مونتانا" بتاريخ 17 مارس 2017 بمدينة الداخلة، بأن "تحقيق النهضة الإفريقية المنشودة، يبقى رهينا بمدى ثقتنا في أنفسنا، وبالاعتماد على مؤهلاتنا وقدراتنا الذاتية، واستغلالها على أحسن وجه، في إطار تعاون جنوب–جنوب مربح، وشراكة استراتيجية وتضامنية بين دول الجنوب.

وإننا – يقول جلالة الملك – "**لواثقون من كسب هذه الرهانات، فإفريقيا اليوم، يحكمها جيل جديد من القادة البراغماتيين، المتحررين من العقد الإيديولوجية، التي عفا عنها الزمن. هؤلاء القادة الذين يعملون، بكل غيرة وطنية ومسؤولية عالية، من أجل استقرار بلدانهم، وضمان انفتاحها السياسي، وتنميتها الاقتصادية، وتقدمها الاجتماعي**"، (انتهى النطق الملكي).

واستعدادا لرفع التحديات المترتبة عن عودة المملكة المغربية إلى

الأسرة الإفريقية، وبعد استكمال تأسيس مجموعات برلمانية جديدة للصداقة مع البرلمانات الوطنية الإفريقية، بادرنا في إطار التنسيق مع زملائنا بمجلس النواب إلى فتح ورش استكشاف السبل والآليات الكفيلة بتقوية حضورنا الدبلوماسي على المستوى الإفريقي، من خلال عقد سلسلة ندوات وورشات عمل موضوعاتية حول القضايا والرهانات ذات الصلة، والتي أعطينا انطلاقتها قبل أسبوعين عبر تنظيم ندوة برلمانية في موضوع "الحضور الدبلوماسي للمغرب في القارة الإفريقية".

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

لقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين نشاطا لا بأس به لمجلس المستشارين، على عدة مستويات.

وهكذا، فاستكمالا للمبادرة التي أطلقها المجلس بتشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، والتي اشتغلت في ظروف استثنائية ناتجة بالأساس عن تواجد أعضاء الحكومة في وضعية تصريف الأعمال، عمل المجلس في دورة استثنائية هي الأولى من نوعها في تاريخ العمل البرلماني من حيث اتخاذ المبادرة من طرف أعضاء مجلس المستشارين، على مناقشة تقرير هذه اللجنة طبقا لمقتضيات المادة 17 من القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير لجان تقصي الحقائق.

وعلاقة بالوظائف الدستورية الجديدة لمجلس المستشارين، وخاصة ما يتعلق منها بالسياسات العمومية، وفي إطار التفاعل مع التوجيهات الملكية السامية، تجاوب المجلس مع مضامين الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالته بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، والذي شخص فيه بشكل دقيق أعطاب الإدارة المغربية، وهو الموضوع الذي من المقرر أن تعالجه المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، تحت عنوان "المرفق العمومي".

وشهدت هذه الفترة كذلك، مواصلة عمل اللجنة المكلفة بتعديل النظام الداخلي للمجلس، في تكامل مع مجلس النواب واحتراما لمقتضيات الدستور.

ولا يفوتني في هذا الصدد، أن أنوه كذلك بالعمل الجاد الذي تقوم به لجنة التنسيق بين مجلسي البرلمان، من خلال الترتيب للقاءات المنتظمة التي تعقدها في سبيل توحيد الرؤية في التعامل مع القضايا المشتركة التي تستوجب التنسيق، والتي توجت بإحداث لجنة فرعية مختلطة تشتغل على مواضيع محددة وذات صبغة استعجالية، وستفضي بدون شك إلى نتائج إيجابية من شأنها تحقيق التناسق والتكامل بين المجلسين ضمانا لنجاعة العمل البرلماني.

وتكريسا للتفاعل الإيجابي لمجلس المستشارين مع مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى المساهمة في دعم العملية التشريعية، نظم المجلس أياما دراسية بشراكة مع منظمات المجتمع المدني لبحث طرق تمكين الآليات القانونية والتنظيمية لعلاقات مجلس المستشارين مع المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، وخاصة ما يرتبط بالحق في تقديم العرائض والملتمسات في مجال التشريع.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

لقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين كذلك نشاطا دبلوماسيا هاما، إذ استقبل المجلس 10 وفود يمثلون مؤسسات حكومية وبرلمانات وطنية وشخصيات دولية، وعلى رأسهم السيد رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية نيجيريا الاتحادية، والسيد رئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية، والسيد رئيس مجلس الأمة بدولة الكويت.

كما شارك المجلس في 18 تظاهرة إقليمية ودولية، منها مساهمتنا في أشغال جلسة الاستماع السنوية للأمم المتحدة بنيويورك شهر فبراير 2017 حول موضوع: "العالم الأزرق: الحفاظ على المحيطات، وحماية كوكب الأرض وضمان رفاهية البشر ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030".

وشارك المجلس كذلك في أشغال الجمعية 136 للإتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بالعاصمة دكا ببنغلاديش في الفترة الممتدة من فاتح إلى خامس أبريل 2017، وفي الدورة 34 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف كاستعداد لتهيء مشاركة المجلس، ولأول مرة، في الوفد الرسمي للمملكة المغربية الذي سيقدم التقرير الوطني برسم الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل بداية شهر ماي 2017، مما سيكرس توجهنا الرامي إلى تحقيق عمل برلماني مبني على المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان، وأود أن أحيي من هذا المنبر السيد وزير العدل على جهوده وعلى تعاونه المثمر حين كان يزاول مهمة سفير دائم للمغرب بجنيف.

وفي إطار تعزيز الدور المحوري لمجلسنا في توطيد وتمتين العلاقات مع دول أمريكا الوسطى واللاتينية ودول الكرايبي، استقبل مجلسنا وفدا برلمانيا عن المكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى والكرايبي، وممثلين عن برلمان جمهورية غواتيمالا ومجلس الشيوخ بجمهورية الدومينيكان، كما استقبل المجلس وفدا برلمانيا عن جمهورية البيرو، ونستطيع أن نؤكد بأن ثمة آفاق واعدة تنفتح أمام الدبلوماسية البرلمانية على مستوى هذه القارة.

وشكلت المباحثات التي أجريناها مع هذه الوفود مناسبة هامة للتعبير عن الاعتزاز بالدينامية المتواترة التي تشهدها علاقات المملكة المغربية مع بلدان المنطقة، وكذلك روح التشاور والتنسيق القائمة بشأن مختلف القضايا والتحديات والرهانات المشتركة، في أفق ترجمة مشروعنا الطموح والمتعلق بإحداث "منتدى برلماني إفريقي-أمريكو لاتيني"، كفضاء للترافع حول مصالح وقضايا الشعوب الإفريقية واللاتينية وإسماع صوتها في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية.

وشهدت هذه الفترة كذلك، زيارتنا بمعية وفد من المجلس، إلى جمهورية فنلندا بدعوة كريمة من السيدة رئيسة البرلمان الفنلندي من 8 إلى 10 مارس 2017، وحظينا خلالها بشرف استقبالنا من قبل فخامة السيد رئيس الجمهورية الفنلندية، وهو ما شكل فرصة هامة للتعريف بالنموذج الديمقراطي المغربي وبفرص الاستثمار المتاحة في ظل الموقع الجيو-استراتيجي الذي تتفرد به بلادنا.

كما تميزت هذه الفترة الفاصلة بين الدورتين، بتنظيم البرلمان المغربي بمجلسيه للمؤتمر 24 للاتحاد البرلماني العربي، والذي توجت أشغاله برئاسة البرلمان المغربي للإتحاد كتقدير لجهود المملكة المغربية في خدمة قضايا الأمة العربية والإسلامية وتقوية العمل البرلماني العربي - العربي.

وعلى مستوى الشراكة والتعاون الدولي، كثف مجلس المستشارين أنشطته خلال هذه الفترة مع عدد من المؤسسات وعلى رأسها: مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

كما فتح المجلس أوراشا مع كل من المنظمة العالمية للهجرة، ومؤسسة كونراد أديناور، وبرنامج دعم اتفاقية الشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي في أفق خلق آلية التوأمة المؤسساتية.

السيدات والسادة الأفاضل،

تميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين كذلك بحدث هام، تمثل في تنظيم مجلسنا للدورة الثانية للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية في موضوع "مأسسة الحوار الاجتماعي: مدخل أساسي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، يوم 20 فبراير 2017 اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، والذي حظي بشرف الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وبهذه المناسبة، نسجل بكل اعتزاز وبدرجة كبيرة من المسؤولية مضامين الرسالة الملكية السامية التاريخية الموجهة إلى المشاركين في هذا المنتدى، والتي نوه فيها جلالته بمساهمة مجلس المستشارين في بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.

كما دعا جلالته من خلالها مجلس المستشارين إلى "**متابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، عبر تنظيم حوارات ومنتديات واستشارات قطاعية وموضوعاتية مع كل الفاعلين المعنيين، واستثمار حصيلة هذه الأعمال في إعداد الدورات المقبلة لهذا المنتدى البرلماني**"، قرأت عليكم، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين مقتطفا من الرسالة الملكية السامية لتجديد التذكير بضرورة النهوض بهذه المسؤولية.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

قبل أن أختتم، أود أن أعبر عن أملنا الكبير في أن تكون هذه الدورة حافلة بالعطاء البرلماني، خدمة للمصلحة العليا لوطننا العزيز، من أجل استدراك الزمن المهدور، جراء تعثر مشاورات تشكيل الحكومة.

وبهذه المناسبة، أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى السيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين والسيدات والسادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات والسادة رؤساء اللجان الدائمة وكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين على ما أبدوه من بذل وعطاء طيلة الفترة الفاصلة بين الدورتين.

كما لا يفوتني أن أتوجه كذلك بالشكر الجزيل إلى موظفات وموظفي المجلس، على تفانيهم في القيام بواجبهم.

والشكر موصول كذلك لمنظمات المجتمع المدني والفعاليات الجامعية والأكاديمية، التي واكبت بانتظام أنشطتنا، ولممثلي وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية على متابعة وتغطية أشغال المجلس وأنشطته المتعددة ونقلها لعموم الرأي العام الوطني.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة الثمانين

التاريخ: الجمعة 16 رجب 1438 (14 أبريل 2017).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الجكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثمان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة السابعة والعشرين صباحا.

جدول الأعمال: انتخاب عضو بمكتب المجلس لملء المقعد الشاغر للخليفة الأول للرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

وأستأذنكم الآن لكي نمر إلى الجلسة الثانية، بعد تقديم الشكر للسادة الوزراء المحترمين على حضورهم.

إلى الجلسة الثانية المخصصة لانتخاب عضو بمكتب مجلس المستشارين لملء المقعد الشاغر للخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين، وأعلن عن افتتاح الجلسة.

وطبقا لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 63 من الدستور، والفقرة الأخيرة من المادة 31 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لانتخاب عضو بمكتب مجلس المستشارين لملء المقعد الشاغر للخليفة الأول للرئيس.

وأذكر بأن هذه الجلسة تنعقد طبقا لقرار مكتب مجلس المستشارين في اجتماعه المنعقد يوم الاثنين 10 أبريل، بناء على رسالة السيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، المؤرخة في 15 يونيو 2016، التي يرشح بموجبها الفريق المستشار المحترم السيد عبد الصمد قيوح لشغل المقعد الشاغر للخليفة الأول للرئيس بمكتب المجلس، والذي كان يشغله زميلنا الأستاذ محمد الأنصاري قبل تعيينه من لدن جلالة الملك عضوا بالمحكمة الدستورية بتاريخ 4 أبريل 2017 على إثر انتخابه من طرف مجلسنا الموقر عضوا بها في 14 يونيو 2016.

وللإشارة، فقد توصل مكتب مجلس المستشارين بقرار المحكمة الدستورية رقم 17/01 في 12 أبريل 2017، والذي أقرت هذه المحكمة بموجبه تجريد السيد محمد الأنصاري بصفته عضو في مجلس المستشارين، وصرحت بشغور المقعد الذي كان يشغله فيه، مع دعوة المرشح الذي ورد اسمه مباشرة في لائحة الترشيح المعنية بعد آخر منتخب من نفس اللائحة لشغل المقعد الشاغر، تطبيقا لمقتضيات المادة 91 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين.

والآن أعلن الشروع في عملية الانتخاب، لكن قبل ذلك أطلب من السيدات والسادة المستشارين المحترمين، حرصا على سلامة المساطر انتداب 3 أعضاء من المجلس للقيام بمراقبة عملية الانتخاب، فمن يود أن يتطوع لهذه المهمة؟

تفضل السيد المستشار المحترم.

هل هناك من متطوعين آخرين؟ هل هناك من متطوعة؟

ماكاينش متطوعة، تفضل السيد المستشار المحترم، السي ادريس.

المستشار السيد أحمد تويزي:

إذن ننادي على أسماء السادة المستشارين:

السيد المستشار أبو بكر اعبيد، ما كاينش؛

أحمد احميميد، كاين؟

السيد أحمد الإدريسي؛

السيد أحمد بابا اعمر حداد؛

يليه السيد المستشار أحمد بولون؛

يليه السيد المستشار أحمد شد؛

السيد ابراهيم أشكيلي؛

ثم يليه إدريس الراضي؛

السيد المستشار الحبيب بن الطالب؛

السيد المستشار الحسن بلمقدم؛

السيد المستشار المحترم حسن سليغوة؛

الحسين العبادي، السيد المستشار العبادي؛

السيد المستشار الحسين المخلص؛

السيد المستشار الحو المربوح، السي المربوح كاين موجود؛

السيد المستشار الصبحي الجلالي، السي الصبحي؛

السيد المستشار الطيب البقالي؛

السيد المستشار العربي العرائشي؛

السيد العربي المحرشي؛

السيد المستشار العربي هرامي؛

السيد المستشار السيد المبارك الصادي؛

السيد المستشار المختار صواب؛

السيد المصطفى الخلفيوي؛

السيد المستشار المهدي عتمون، غائب؛

السيد المستشار النعم ميارة؛

السيدة المستشارة أمال العمري؛

السيدة المستشارة آمال ميصرة؛

السيد المستشار امبارك حمية؛

ثم يليه السيد المستشار امحمد احميدي؛

السيدة المستشارة ثريا لحرش؛

السيد المستشار جمال الدين العكرود؛

السيد المستشار جمال بن ربيعة؛

يليه السيد المستشار أهل بابا؛

السيدة المستشار حميد قميزة؛

السيد المستشار حميد كوسكوس؛

السيدة المستشارة خديجة الزومي؛

السيدة المستشارة رجاء لكساب؛

السيد المستشار السي المكاوي؛

يليه السيد المستشار رشيد المنياري؛

يليه السيد المستشار سعيد السعدوني؛

يليه السيد المستشار سعيد زهير؛

ثم سيدي الطيب الموساوي؛

سيدي صلوح الجماني؛

سيدي محمد ولد الرشيد؛

سيدي مختار الجماني؛

السيد عادل البراكات؛

السيدة المستشارة عائشة ايتعلا؛

تليه المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي؛

عبد الإلاه المهاجري؛

عبد الإله حفظي، الأستاذ حفظي؛

عبد الحق حسان، المستشار السيد عبد الحق حيسان؛

السي عبد الحميد الصويري، السيد المستشار عبد الحميد الصويري؛

السيد المستشار عبد الحميد فاتحي؛

يليه عبد الرحمان السيد المستشار عبد الرحمان الدريسي؛

السيد المستشار عبد الرحيم اطمعي، السيد المستشار عبد الرحيم اطمعي غائب؛

سي عبد السلام اللبار، ثم يليه السيد عبد السلام سي كوري؛

الأستاذ عبد الصمد قيوح، سي عبد الصمد قيوح؛

يليه السي المستشار عبد الصمد مريمي؛

السيد المستشار السيد الرئيس عبد العزيز بنعزوز؛

يليه عبد العزيز بوهدود؛

يليه السيد المستشار عبد العلي حامي الدين، سي حامي الدين؛

ثم السيد المستشار عبد القادر سلامة، سي عبد القادر سلامة؛

يليه السيد المستشار عبد الكريم الهمس؛

يليه السيد المستشار عبد الكريم لهوايشري؛

السيد عبد الكريم مهدي؛

يليه السيد عبد اللطيف أبدوح؛

السيد المستشار عبد الوهاب بلفقيه؛

يليه السيد المستشار عبد الرحيم الكميلي؛

السيد عبد السلام بلقشور؛

السيد عبد اللطيف اعمو؛

السيد المستشار عثمان عيلة؛

السيد المستشار عدي شجري، مكاينش هنا.

اعمو إجي يوقع.

السيد المستشار عز الدين زكري؛

السيد المستشار عزيز مكنيف؛

عدي الشجري، غائب ياك؟

عز الدين زكري كذلك غائب.

المستشار المحترم عزيز مهدب؛

بعد علي العسري؛

ثم يليه السيد عمر مورو؛

السيدة المستشارة فاطمة الحبوسي؛

ثم تليها السيدة المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي؛

السيدة المستشارة فاطمة الزهراء اليحياوي؛

السيد المستشار فؤاد قديري؛

تليه السيدة المستشارة كريمة أفيلال؛

ثم السيد المستشار لحسن ادعي، ما كاينش؛

السيد المستشار الرئيس السي مبارك السباعي؛

يليه السيد المستشار مبارك جميلي؛

يليه السيد المستشار محمد اباحنيني؛

السيد المستشار محمد ريحان؛

يليه السيد محمد البشير العبدلاوي؛

السيد المستشار محمد البكوري؛

السيد المستشار المحترم محمد الحمامي؛

السيد المستشار محمد الرزمة؛

السيد الرئيس محمد الشيخ بيد الله؛

يليه السيد المستشار محمد العزري؛

يليه السيد المستشار محمد القندوسي؛

يليه محمد حيتوم؛

يليه السيد المستشار محمد زروال؛

السيد المستشار محمد سالم بنمسعود؛

يليه السيد المستشار محمد سعيد كرام؛

ثم السيد المستشار المحترم محمد عبو؛

السيد المستشار السيد محمد علمي؛

السيد المستشار محمد لشهب؛

يليه السيد المستشار محمد مكنيف؛

السيد المستشار محمود عرشان؛

السيد المستشار مولاي ابراهيم شريف؛

السيد المستشار مولاي ادريس الحسني علوي؛

السيد المستشار مولاي عبد الرحيم الكامل؛

يليه السيد المستشار مولود السقوقع؛

تليه السيدة المستشارة نائلة مية التازي؛

السيد المستشار نبيل الأندلوسي؛

السيد المستشار نبيل شيخي، السيد الرئيس؛

السيدة المستشارة نجاة كمير؛

السيدة المستشارة وفاء القاضي؛

السيد المستشار يحفظه بنمبارك؛

السيد المستشار يوسف بنجلون؛

السيد المستشار يوسف محيي، ما كايينش؛

السيد المستشار أحمد لخريف، الله يشافيه، مريض؛

السيد المستشار أحمد تويزي؛

السيد المستشار السيد الرئيس عبد الحكيم بن شماش.

السيد الرئيس:

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل الإعلان عن اختتام عملية التصويت، هل صوت جميع السيدات والسادة الحاضرين؟ صوت الجميع.

وبهذا، نكون قد انتهينا من عملية التصويت، ونمر الآن لعملية الفرز، إلى سمحوا السادة الإخوان أعضاء لجنة الفرز، السي تويزي، السي عدال.

نعم؟ آه، مازال ما صوت السي مخلص؟ السي مخلص تفضل صوت، السي مخلص.

المستشار السيد أحمد تويزي:

لا، عيطت عليك.. لا، لا، عيطت عليك الله يهديك، السي مخلص عيطت عليك، أنت من الأولين.

المستشار السيد الحسين مخلص:

لا، لا، ما عيطتيش.

المستشار السيد أحمد تويزي:

إذن، عدد المصوتون 90.

السيد الرئيس:

اشحال السي تويزي عدد المصوتين؟

المستشار السيد أحمد تويزي:

عدد المصوتين 90 مستشار مصوت.

السيد الرئيس:

.90

المستشار السيد أحمد تويزي:

90 مستشار مصوت.

السيد الرئيس:

عدد الأوراق الملغاة؟

المستشار السيد أحمد تويزي:

غيرعدد المصوتين.

السيد الرئيس:

أخبر السيدات والسادة المستشارين المحترمين أن وقائع هذه الجلسة قد تم نقلها مباشرة على موقع اليوتوب بمجلس المستشارين، للإخبار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الرئيس،

انتهت عملية الفرز، والنتيجة كالتالي:

- عدد المصوتين = 90؛

- عدد الأوراق الصحيحة = 87؛

- عدد الأصوات الملغاة = 3 أوراق.

شكرا.

السيد الرئيس:

وبذلك، يكون مجلس المستشارين قد انتخب السيد المستشار المحترم السي عبد الصمد قيوح عضوا بمكتبه لشغل مقعد الخليفة الأول لرئيس المجلس.

وأنتهز هذه المناسبة لكي أتقدم باسمكم جميعا، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بالتهنئة لأخينا المستشار المحترم السي عبد الصمد قيوح، وأقول له باسم زميلتي وزملائي أعضاء مكتب مجلس المستشارين بأننا نتطلع إلى مساهمتك البناءة معنا في المكتب، ونتمنى لك التوفيق.

شكرا لكم جميعا، رفعت الجلسة، والسلام عليكم.

محضر الجلسة الحادية والثمانين

التاريخ: الأربعاء 21 رجب 1438 (19 أبريل 2017).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب والسيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وست وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثامنة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان للاستماع لعرض السيد رئيس الحكومة المعين، للبرنامج الحكومي.

السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

افتتحت الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المعين،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة البرلمانيين،

طبقا لأحكام الفصل 88 من الدستور، تنعقد هذه الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان للاستماع لعرض السيد رئيس الحكومة المعين، للبرنامج الحكومي.

وقبل إعطاء الكلمة للسيد رئيس الحكومة، أود باسمكم جميعا أن أرحب بأعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة بين البرلمان المغربي والبرلمان الأوروبي التي تعقد اجتماعها السنوي الثامن بمقر البرلمان، مغتنما المناسبة للتنويه عاليا بعمل اللجنة ورئاستها المشتركة في شخص كل من السيدة إيناس أيالا ساندروالسيد عبد الرحيم عثمون.

الكلمة للسيد رئيس الحكومة المعين، فليتفضل مشكورا.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

السلام عليكم،

إيمغارن لبرلمان،

آيتما دي إيستما إيبارلمانين،

أزول فلاون،

يشرفني أن أعرض عليكم في مؤسستكم الموقرة هذه، تطبيقا لأحكام الفصل 88 من الدستور، البرنامج الحكومي الذي يتضمن الخطوط الرئيسية للعمل الذي تعتزم الحكومة تطبيقه في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية، هذا نص الفصل 88.

ويأتي هذا البرنامج في هذه الظرفية السياسية الدقيقة التي تتميز بتنظيم ثاني انتخابات تشريعية ببلادنا بعد إقرار دستور 2011، أيضا تأتي في جو شعبي راق يتسم بمتابعة غير مسبوقة من قبل المواطنات والمواطنين لتطورات الحياة السياسية ولتدبير الشأن العام.

ومن هنا فإن المرحلة تقتضي منا تعبئة شاملة لمواجهة التحديات الكبرى التي تنتظرنا على المستويين الداخلي والخارجي والانخراط بقوة وبإيجابية وبثقة بهدف مواصلة البناء الديمقراطي وتشييد دولة الحق والقانون، دولة يتمتع فيها المواطنات والمواطنون، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات، في ظل التضامن بين مختلف فئات الشعب المغربي وبين مختلف جهات المملكة.

ونعتبر أن النجاح في ذلك يتطلب أولا تكريس المبادئ الكبرى التي يقوم عليها النظام الدستوري للمملكة، والمبنية على قاعدة فصل السلط وتوازنها وتعاونها، وعلى الديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما يتطلب، ثانيا، تمتين الإرادة الجماعية لمختلف المؤسسات والقوى الوطنية الحية في صيانة النموذج المغربي الذي نفخر به جميعا، وتعزيز مقومات قوته ومواصلة إشعاعه، وتعزيز ثوابت الأمة المغربية الجامعة التي تتمثل في الدين الإسلامي السمح ووحدة الهوية متعددة الروافد والملكية الدستورية والاختيار الديمقراطي، في ظل مغرب معتز بهويته الجامعة وأصالته التاريخية ومتشبث بقيم الانفتاح والاعتدال وملتف تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، باعتباره رئيس الدولة، وممثلها الأسمى ورمز وحدة الأمة وضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

ووعيا منا بهذه المتطلبات، نجدد التأكيد على المواقف الوطنية الثابتة والجامعة في القضايا الوطنية الكبرى، فالمغرب أولا باعتباره دولة إسلامية، سيظل البلد المتمسك بثوابته الدينية وفق منهجية الوسطية والاعتدال وقيم التعايش والحوار ودعم الخطاب الديني المعتدل وتعزيز دور العلماء في الدعوة والإرشاد والإصلاح والاستمرار في دعم بناء المساجد والأوقاف والعناية بوضعية العاملين في الحقل الديني، بما يخدم تعزيز الأمن الروحي للمغاربة، وفقا لتوجيهات أمير المؤمنين حفظه الله.

وعلى مستوى قضية الوحدة الوطنية والترابية، تجدد الحكومة التأكيد على الإجماع الوطني بخصوص صيانة ودعم وحدة واستقلال

وسيادة المملكة شمالا وجنوبا، وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية، بما هي مجال تعبئة شاملة تحت قيادة جلالة الملك، وما يتطلبه ذلك من رصد تعبئة كل الإمكانيات من أجل تثبيت الحق المغربي عبر التوصل إلى حل سياسي نهائي متوافق عليه، في إطار المبادرة المغربية للحكم الذاتي.

وستواصل الحكومة دعم الحضور المغربي، سواء على المستوى الحكومي أو على المستوى البرلماني أو على المستوى المدني، في مختلف المنابر والمحافل الجهوية والقارية والدولية، لتشجيع المبادرات الهادفة إلى الدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية لبلادنا.

وبهذه المناسبة، تتقدم الحكومة بتحية تقدير وإكبار لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، على العناية الخاصة التي يوليها جلالته للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، وتشيد بالروح الوطنية والمهنية العالية وروح التفاني والتضحية التي ما فتئ رجالها ونساؤها يبرهنون عليها في مزاولة مهامهم النبيلة في الحفاظ على أمن واستقرار وسلامة الوطن والمواطنين.

وستحرص الحكومة على توفير الوسائل الضرورية للنهوض بمهامهم، كما ستواصل عنايتها بأسرة المقاومة وجيش التحرير، لما قدمته من خدمات جليلة في سبيل استقلال الوطن.

ونتوجه بالدعاء إلى العلي القدير بأن يتغمد الله برحمته الواسعة كل شهداء الوطن، ممن وهبوا حياتهم وأرواحهم في سبيل الدفاع عن وحدته وأمنه وعزته.

وطبقا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش لسنة 2016، ستواصل الحكومة دعمها للمجهودات الكبيرة التي تبذلها مختلف المصالح الأمنية في مواجهة التهديدات الإرهابية وكل ما يهدد أمن واستقرار المملكة، عبر تمكينها من الموارد البشرية والمادية اللازمة لأداء مهامها على الوجه المطلوب، واحنا عندنا الوعي الكامل بأهمية الأمن ديال البلاد، كل مواطن حيثما كان في كل قرية أو في كل مدينة في الشمال والجنوب والشرق والغرب، عندما يتحرك في أمن فهو من بين من لهم الفضل في ذلك هو هذه الجهود ديال الجهات الأمنية التي تحرص على أمن كل مواطن وعلى أمن الوطن.

السيدان الرئيسان،

لقد تمكنت بلادنا على مدار السنوات والولايات التشريعية السابقة من القيام بإصلاحات سياسية ودستورية جوهرية، ومن إطلاق أوراش كبرى وهيكلية للبنيات التحتية ومن بلورة سياسات قطاعية هامة، مكنت بلادنا من تحقيق تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية معتبرة.

وخلال الولاية التشريعية الأخيرة تم تحت القيادة الملكية الرشيدة العمل على تنزيل الإصلاحات السياسية التي أقرها دستور 2011، بما في ذلك تقديم القوانين التنظيمية، وترسانة من القوانين، والمساهمة في إرساء عدد من المؤسسات والهيئات الدستورية.

كما أنجزت إصلاحات هيكلية عميقة، ساهمت أساسا في المحافظة على التوازنات الماكرو-اقتصادية، وساهمت في تشجيع الصناعة والمقاولة، وانتهجت سياسة اجتماعية داعمة للفئات الهشة والفقيرة.

وهي مناسبة لتوجيه التحية للفريق الحكومي السابق برئاسة الأستاذ عبد الإله إبن كيران على العمل الذي قام به ولما أبان عنه من كفاءة واقتدار ونكران ذات.

إن تلك الإصلاحات، تفتح اليوم آفاقا جديدة وتوفر فرصا واعدة للارتقاء بالسياسات العمومية والتقدم نحو الاستجابة لانتظارات المواطنات والمواطنين، داخل المملكة وخارجها حيثما كان هؤلاء المواطنين، والاستجابة لتطلعات مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين واعتماد أولويات جديدة لتوفير شروط ولوج بلادنا المستحق لنادي الدول الصاعدة.

وتتعهد الحكومة بمختلف مكوناتها بالحرص على توفير شروط وضمانات القوة والفعالية في العمل الحكومي، وسيؤطر اشتغالها المشترك هذا البرنامج الحكومي الذي هو برنامج واضح وتعاقدي، مبني على أولويات محددة في القضايا الداخلية والخارجية.

السيدان الرئيسان،

ينطلق البرنامج الحكومي الذي أقدمه اليوم، من تحديد الأولويات الكبرى وفرز التحديات الرئيسية المطروحة على بلادنا اليوم، ووضع سبل مواجهتها والتقدم في كسب رهاناتها الإصلاحية.

وإذ نتقدم أمامكم، فإننا كلنا ثقة وأمل في مستقبل تنعم فيه بلادنا أمنا واستقرارا وتنمية وازدهارا وعدالة ومساواة، متوكلين على الله، ومسنودين بدعم الشعب المغربي الأبي ورعاية جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

ويتوزع البرنامج الحكومي على خمسة محاور هي:

أولا: دعم الخيار الديمقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة؛

ثانيا: تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة؛

ثالثا: تطوير النموذج الاقتصادي الوطني والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة؛

رابعا: تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي؛

خامسا: العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم.

وسيقتصر هذا العرض على ذكر أهم التوجهات والإجراءات المرتبطة

بكل محور، على أساس أن الفصل 88 من الدستور ينص فقط على أن البرنامج يتضمن التوجهات الأساسية. لكن نحن حاولنا أن نأتي بعدد من الإجراءات لكن هي جزء من الإجراءات فقط التي هي تشكل البرامج الحكومية المختلفة باعتبار أن وثيقة البرنامج الحكومي الموزعة عليكم، هي التي ستكون بإذن الله موضوعا للمناقشة من طرف مجلسي البرلمان ثم موضوعا للتصويت من قبل مجلس النواب بإذن الله.

في المحور الأول، الذي يتعلق بدعم الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة، فإنه وعيا من الحكومة بأن البناء الديمقراطي والبناء المؤسساتي والبناء الحقوقي ورش مستمر، فإنها تتعهد بمواصلة نهج الإصلاح في هذا المجال، وفق الأهداف التالية:

أولا: صون حقوق وكرامة المواطن وتعزيز الحريات والمساواة وستقوم الحكومة لتحقيق ذلك:

- باعتماد سياسة مندمجة في مجال حقوق الإنسان وتحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بدءا من سنة 2018، وتعزيز الإطار القانوني وتطوير المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان، خصوصا بإعداد قانون جديد للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يسند له اختصاصات منها الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب ومواصلة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؛

- وستعمل الحكومة أيضا على تعزيز حقوق المرأة وتفعيل مبدأ المساواة وإرساء وتفعيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وأريد هنا أن أوجه تحية خاصة للمرأة المغربية التي ناضلت ولا تزال تناضل. وسنعمل على إطلاق سياسة وطنية لمناهضة العنف ضد النساء، واعتماد خطة حكومية ثانية للمساواة: "إكرام 2"؛

- وعلى مستوى الحقوق اللغوية والثقافية، ستسلك الحكومة سياسة لغوية مندمجة وفق المقتضيات الدستورية، وذلك:

بتفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية؛ وتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية للقيام بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية، عبر الإسراع في تفعيل القانون التنظيمي المتعلق بها بعد اعتماده من قبل البرلمان، وفق منهجية تشاركية مع مختلف الفاعلين في هذا المجال، في مجال النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين، وتعزيز المكتسبات في مجال النهوض بالأمازيغية في التعليم والإعلام وأيضا العمل على النهوض بها في مجالات أخرى؛

وسنقوم كذلك بالإسراع بتفعيل القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية بعد اعتماده من قبل البرلمان؛

وستقوم الحكومة بالعمل على تعزيز الحريات الإعلامية ودعم الصحافة وتفعيل النظام الأساسي للصحافيين المهنيين والقانون المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة وهذا كيقتضي المجال نوجه تحية للصحفيين والصحفيات جميعا، اللي هما مناضلين باستمرار، كنوجه لهم التحية وأيضا أقول لهم أنه إن شاء الله أي حاجة وأي مشكلة وأي تحدي فنحن مستعدون أبوابنا مفتوحة لمناقشتها وللعمل على حلها.

ثانيا: مواصلة إصلاح منظومة العدالة:

فميثاق إصلاح العدالة، الذي دعا صاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله لاعتماده، يمثل خارطة الطريق التي تم التعاقد بشأنها وطنيا، وقد قطع تنزيله أشواطا مهمة، وستعمل الحكومة على متابعة هذا الورش لبلوغ إصلاح عميق وشامل لمنظومة العدالة، وتمكينها من الاضطلاع بدورها كاملا في تعزيز النزاهة وتكريس سيادة القانون وفق الأوراش التالية:

أ. دعم استقلال السلطة القضائية ووضع الوسائل المادية والبشرية اللازمة رهن إشارة المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

ب. تحقيق فعالية القضاء ونجاعته، عبر إجراءات أهمها: تسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم وتحسين ظروف استقبالهم، بإحداث وبناء عدد من المحاكم الجديدة وتوسعة أخرى، بما مجموعه 83 بناية جديدة والمساهمة في تسريع وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية، بما فيها الأحكام الصادرة في مواجهة الإدارة وأشخاص القانون العام ونحن واعون بالصعوبات اللي كانت بالاستمرار في القضية ديال التنفيذ ديال عدد من الأحكام القضائية وخصوصا في مواجهة الإدارة نفسها في مواجهة أشخاص القانون العام، وسنعمل إن شاء الله على تسريع هذا التنفيذ في حدود استطاعتنا؛

ج. تحديث الإدارة القضائية من خلال تدابير أهمها: تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين وتسهيل الولوج إليها، في أفق تحقيق "المحكمة الرقمية"، والمحكمة الرقمية إلى خرجت غادي تكون ثورة في الإدارة القضائية حقيقة لأن غادي تمكن الجميع، سواء كانوا مهنيين أو كانوا مواطنين متقاضين أو كان غيرهم، من الاطلاع على القضايا غيتمكن أي مواطن وأي مهني وأي فاعل من متابعة تطورات التقاضي إلكترونيا، وهذا سيزيد من الشفافية، غيزيد من السرعة، غيزيد من النجاعة، سيقلل الازدحام في المحاكم وغيرها كثير من الإيجابيات لهذه المحكمة الرقمية.

وستقوم الحكومة أيضا على دعم الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري في المجال القضائي.

د. تعزيز دور القضاء في حماية الحقوق والحريات ومحاربة الجريمة، وذلك من خلال:

- أولا: مراجعة المنظومة التشريعية في مجالات التجريم والعقاب والإجراءات الجنائية وحماية الحريات؛

- وثانيا: تعزيز الحماية القانونية والمؤسسية للنساء ضحايا العنف، والأطفال في وضعية صعبة أو في نزاع مع القانون والأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرين الأجانب؛

- وثالثا: إقرار آليات قانونية للتعويض عن الخطأ القضائي.

ثالثا: تأهيل وتجويد المنظومة التشريعية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور:

ستعمل الحكومة، بالإضافة إلى القانونين التنظيميين لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وللمجلس الأعلى للغات والثقافة المغربية المذكورين أعلاه، في أقرب الآجال الممكنة، على التنسيق الوثيق مع مؤسستكم الموقرة من أجل استكمال اعتماد القوانين التنظيمية المتعلقة بتنزيل الدستور وقوانين الحكامة والديمقراطية التشاركية المحالة على البرلمان في الولاية الماضية والمتمثلة في:

• القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين؛

• القانون التنظيمي للإضراب؛

• القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛

• القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي؛

• القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة.

وستحرص الحكومة في هذا المجال على إقامة علاقة تعاون بناء وتواصل مستمر مع البرلمان في إطار احترام تام لفصل السلط وتعاونها الوثيق والمثمر، سواء مع الأغلبية ولكن أيضا سنحرص على تواصل منتظم مع فريق المعارضة أيضا، لأننا نريد أيضا أن نأخذ الرأي منها والاستشارة قبل حتى إحالة القوانين على البرلمان.

رابعا: تقوية الأمن ودعم الاستقرار وحماية الأشخاص والممتلكات وفقا لمقاربة شمولية ومندمجة وحقوقية، وذلك عبر سلسلة من الإجراءات، منها:

مواصلة دعم تحديث الأجهزة الأمنية، طبقا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش لسنة 2016، لتعزيز التصدي للجريمة بمختلف مظاهرها، ومحاربة الهجرة السرية والمخدرات والجريمة العابرة للقارات والعابرة للحدود وتعزيز المقاربة المندمجة لمحاربة الإرهاب وشبكاته في احترام للقوانين الجاري بها العمل والتزامات المغرب الدولية وتفعيل وتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمنتهجة والمعتمدة منذ سنة 2005 ودعم قدرات المصالح الأمنية على محاربة شبكات التهريب الدولي للمخدرات؛

خامسا: تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب، ونذكر في هذا المجال:

أ. مواصلة تنزيل الجهوية المتقدمة بوصفه ورشا وطنيا يعزز الديمقراطية ويطور هياكل الدولة، مع تكريس الحكامة الترابية بما يحقق مساهمة الجهوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقوية جاذبية وتنافسية مختلف جهات المملكة.

وسيتم في هذا المجال اعتماد ميثاق اللاتمركز، وتفعيل اللاتمركز الإداري واستكمال النصوص التنظيمية اللازمة لتفعيل القوانين التنظيمية للجماعات الترابية وعددها أمثر من 60 نصا تنظيميا صدر منها أكثر من النصف قليلا لحد الساعة، ثم بعد ذلك وضع آلية للتشاور والتتبع والتنسيق وضمان التنزيل الأمثل للجهوية المتقدمة عبر لجنة وطنية، ومواكبة الجماعات الترابية، والإسراع في تحويل الاختصاصات والموارد البشرية والمالية المرتبطة بها.

وسنقوم أيضا بالعمل على تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات المنصوص عليهما دستوريا ومواصلة التنفيذ الأمثل لعقود البرامج الخاصة بالتنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية.

ب. إطلاق سياسة فعالة لإعداد التراب والتعمير وسياسة المدينة من خلال وضع سياسة حضرية وطنية شاملة، سنقوم معها بالمصادقة على 600 وثيقة تعميرية وإعداد 30 خريطة للمناطق القابلة للتعمير ووضع استراتيجية وطنية خاصة بالمدن العتيقة والقصبات وأخرى تعنى بالمشاهد الطبيعية وتأطير التعمير والبناء بالعالم القروي عن طريق وضع برنامج خاص للمساعدة المعمارية والتقنية والهندسية المجانية بالعالم القروي وبلورة مشاريع مندمجة تهم المراكز الصاعدة، مع احترام تام للبيئة الطبيعية والخصوصيات المعمارية لكل منطقة.

البند السادس والأخير في المحور الأول هو: تعزيز دور المجتمع المدني تكريسا للاختيار الديمقراطي ووعيا بأهمية الديمقراطية التشاركية وحرصا على إشراك جمعيات المجتمع المدني، سيتم دعم تنظيمات المجتمع المدني وتطوير الموارد المالية المتاحة له وتطوير بوابة الشراكات العمومية بهدف الولوج العادل والشفاف إلى التمويل العمومي وفق معايير مرجعية واضحة وملاءمة التشريع الحالي المتعلق بحق تأسيس الجمعيات مع أحكام الدستور.

المحور الثاني، معشر السيدات والسادة، هو محور تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة:

فالمحور التدبيري والذي يمثل إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة، يعتبر أولوية أفقية لضمان نجاح مختلف الأوراش والإصلاحات، وذلك بالاستناد إلى مبادئ النزاهة والشفافية، والإشراك والمحاسبة والمساءلة لضمان تدبير أمثل للموارد البشرية والمادية وربط الإنجازات بالأهداف المحددة وجعل المواطن في صلب الإدارة العمومية.

وعلى الرغم من الإنجازات الكثيرة التي شهدتها الولاية المنتهية على المستوى التشريعي كما على مستوى تبسيط المساطر وعلى مستوى تسهيل حياة المقاولة، وتعزيز الإصلاحات التي باشرتها بلادنا منذ بداية الألفية أكثر من 15 سنة، والتي انعكست إيجابا على تصنيف بلادنا في مجال مناخ الأعمال بالأساس«Doing Business»، فإن بلادنا مدعوة إلى مضاعفة الجهود من أجل تحقيق نقلة نوعية جديدة على مستوى الحكامة وإصلاح الإدارة، تكون في مستوى رهانات دستور المملكة

وتستجيب لتطلعات جلالة الملك، ولتطلعات المواطن المغربي.

وستعمل الحكومة على تحقيق ذلك عبر سبعة بنود:

البند الأول: تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة عبر العمل على تحسين تصنيف المغرب في مؤشر إدراك الفساد وضمان التنزيل الأمثل للإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد وبتخصيص الموارد اللازمة لها وإرساء نظام فعال لتتبعها وتقييمها؛

البند الثاني: استكمال تأهيل الترسانة القانونية، وخاصة ما يهم باعتماد ميثاق المرافق العمومية، ودعم مؤسسات الحكامة وتفعيلها ولاسيما دعم مجلس المنافسة والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وهما مؤسستان دستوريتان؛

البند الثالث: تعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية من أجل تحسين أدائها والرفع من نجاعة الإنفاق العام والاستثمار العمومي بصفة خاصة مع مأسسة التقييم في تدبير الإستراتيجيات القطاعية وإحداث آلية تحت إشراف رئيس الحكومة، تختص بمتابعة التقارير الصادرة عن هيئات الحكامة والتفتيش والمراقبة ومتابعة تنفيذ توصياتها، هناك الكثير من الهيئات الوطنية، سواء كانت هيئات دستورية أو غيرها تصدر باستمرار تقارير في هذا المجال، ولكن باقي ما عندناش واحد الآلية باش هاذ التقارير كلها كتجمعها فواحد النسق معين للاستفادة منها والاستفادة من توصياتها وترتيب المتعين عليها، وهو ما سنحرص عليه في المرحلة المقبلة بإذن الله؛

البند الرابع: إصلاح المالية العمومية وترشيد النفقات عبر مواصلة تفعيل القانون التنظيمي لقانون المالية، ومواصلة الإصلاح الضريبي وخاصة تحسين مردودية التحصيل وتبسيط مساطره وإقرار العدالة الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي ومحاربة التملص والغش الضريبي وتطبيق المنظومة المتعلقة باحترام آجال الأداء من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

وبالمناسبة، غادي تحاول الدولة، وهاذ الشي كانت فيه جهود في ظل الحكومة السابقة، وهاذ الحكومة غادي تستمر فهاذ الجهود على اعتبار أن الدولة حتى هي خصها تحترم الآجال والالتزامات ديالها تجاه المقاولات ومواصلة تسريع الاستردادات المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة واعتماد سياسة سديدة واستباقية لتدبير التوازنات الماكرو-اقتصادية؛

البند الخامس: إصلاح الإدارة والمؤسسات العمومية وهو الورش الذي يمثل ورشا استراتيجيا وأولوية وطنية عبر مباشرة إصلاح شامل وعميق للإدارة يعتمد أساسا على الإدارة الرقمية والتدبير المبني على النتائج، الإدارة الرقمية عندنا المغرب الرقمي 2020، هي خطة موجودة بدات غادي نسرعو التنفيذ ديالها والتطبيق ديالها إن شاء الله ومراجعة منظومة الوظيفة العمومية وعن طريق جميع الوسائل المتاحة والتقيد باحترامها، ولا سيما المساطر المتعلقة بنزع الملكية وبالمقاولة وبتحسين مناخ الأعمال والمغاربة المقيمين بالخارج، واعتماد منظومة متكاملة لتدبير الشكايات تتضمن وضع إطار تنظيمي لتدبيرها، يكون ملزما للإدارات العمومية وللجماعات الترابية وللمؤسسات العمومية أيضا، ويحدد مسطرة وآجال معالجة هذه الشكاية، وكذا تطوير بوابة وطنية موحدة لها؛

البند السادس: تحسين حكامة وتمويل المؤسسات والمقاولات العمومية عبر إخراج القانون المتعلق بمنظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وهيئات أخرى وتحيين ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية وتعميم تفعيله؛

البند السابع: وضع آليات الشفافية في تدبير المال العام عبر تفعيل نشر اللوائح السنوية لسندات الطلب التي أنجزتها الإدارات والمؤسسات العمومية لتكريس الشفافية وتعميم نشر لوائح المستفيدين من الدعم العمومي وإحداث بوابة إلكترونية موحدة خاصة بالمعلومة العمومية، هذا هو المحور الثاني.

أما المحور الثالث فيتعلق بتطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة، المحور الأول هو بالأساس سياسي-حقوقي، المحور الثاني هو بالأساس محور تدبيري والمحور الثالث هو الآن محور اقتصادي، يهدف إلى التنمية، المغرب تمكن من رفع قدرة منظومته الاقتصادية على مقاومة الأزمات، من تحسين مساهمة عدد من القطاعات في النمو الاقتصادي الوطني، من إنجاح إقلاع صناعات اقتصادية واعدة وعديدة، اكتساب مقاولات مغربية للريادة على المستوى ليس فقط الوطني ولكن أيضا على المستوى القاري والجهوي والعالمي، وهذه كلها إنجازات تمت في العشرين سنة الأخيرة تدريجيا صحيح، ولكن تمت وبناء على هذه الخطوات الوازنة التي تمت على المستوى الاقتصادي ستعمل الحكومة على تحقيق نمو قوي ومستدام لضمان اللحاق بركب الدول الصاعدة في المستقبل، إن شاء الله، والعمل على رفع تنافسية الاقتصاد الوطني والنهوض بالتشغيل وتدعيم التنمية المستدامة، هاذي هي مفاتيح ديال البرنامج.

ولكن اعتبارا لكون المقاولة هي المحرك الأساسي للتنمية، وأريد هنا أن أحيي جميع المقاولات: المقاولات الكبرى، المقاولات المتوسطة، المقاولات الصغرى، المقاولات الصغرى جدا، لأنها كافحت في سبيل أن تثبت على الرغم من أنه مرت بلادنا طيلة 30 سنة الأخيرة في ظروف أحيانا صعبة؛ ظروف جفاف أو ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية، ولكن المقاولة كانت تكافح دائما في سبيل الوطن، والمقاولة هي المنتجة للثروة، المقاولة هي المنتجة أساسا للتشغيل.

وعيا بهذا، فإننا سنعطي لدعم المقاولة في هذا البرنامج أهمية كبيرة لتسهيل حياتها وتحريرها من قيود المساطر الإدارية المتشابكة أحيانا والمعقدة أحيانا أخرى، وسنحاول أن نوفر مناخا تنافسيا وجذابا للاستثمار والابتكار، حتى يتسنى للمقاولة التركيز على مهمتها الأساس

وهي: خلق الثروة، خلق فرص الشغل المنتج، وستعمل الحكومة في هذا المجال بالخصوص على دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا وترسيخ نظام الأفضلية الوطنية للمقاولات، ووضع إطار تحفيزي مشجع ومبتكر.

- وانسجاما مع هذه التوجهات، يسعى البرنامج الحكومي إلى **تحقيق المؤشرات الماكرو- اقتصادية التالية في أفق سنة 2021**:

- **معدل النمو الاقتصادي** الذي نعمل على تحقيقه المستهدف سيكون إن شاء الله بين4,5% و5,5%؛

- **عجز الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام** في حدود 3%؛

- **مديونية الخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام** أقل من 60% وهي حاليا 64%؛

- **نسبة التضخم** أقل من 2%؛

- **نسبة البطالة** في حدود 8,5% وهي حاليا 9,4%.

لكن أيضا، ستعمل الحكومة على الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني عن طريق مواصلة تحسين مناخ الأعمال لتمكين المغرب من ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين (50) الأوائل عالميا في مؤشر ممارسة الأعمال«Doing Business» في أفق 2021 إن شاء الله، احنا عندنا في 68 درات جهود في الولاية الماضية والتي سبقتها، احنا إن شاء الله غادي نحاولو ما أمكن نكونو في الخمسين الأوائل في أفق سنة 2021 بإذن الله، وهذا يحتاج إلى حزمة من الإجراءات التي سنقوم بها.

ولتحقيق ذلك، ستقوم الحكومة أساسا بما يلي:

أولا: دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي وتحفيز الاستثمار، من خلال:

أ. **النهوض بالاقتصاد الصناعي والمقاولة** بمواصلة تفعيل ودعم مخطط التسريع الصناعي 2014-2020، ويقترح البرنامج حزمة من الإجراءات من بينها:

- تسريع وتيرة تنزيل المخطط الجديد لإصلاح الاستثمار، وخاصة تفعيل النظام الجبائي التحفيزي الخاص بالشركات الصناعية الجديدة والصناعات المصدرة الكبرى؛

- اعتماد ميثاق جديد للاستثمار والحرص على تفعيله؛

- تسريع دمج الهيئات العمومية المكلفة بدعم وتشجيع الاستثمار والتصدير والترويج؛

- مواصلة تفعيل نظام الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية؛

- مواصلة تفعيل مبدأ التعويض الصناعي ونقل الخبرات في إطار الصفقات العمومية الكبرى؛

- وضع تحفيز مالي خاص بالمقاولات الصناعية الجديدة والناشئة الصغيرة والمتوسطة والتي تستثمر في القطاعات الجديدة الواعدة؛

- دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من أجل رفع قدرتها التنافسية عن طريق مواكبة 20.000 مقاولة، منها 500 مقاولة رائدة؛

- بلورة استراتيجية وطنية لمعالجة وإدماج القطاع الخاص غير المهيكل؛

- مواكبة انتقال 100 ألف مقاول ذاتي إلى القطاع المهيكل؛

- وضع برمجة زمنية ومالية لتسوية المبالغ المستحقة للمقاولات من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية؛

- تسريع البت في المشاريع الاستثمارية المتأخرة على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار؛

- تفعيل استراتيجية» التجارة 2020«بهدف تنظيم التجارة وتأهيل التجار الصغار والمتوسطين؛

- الاستمرار في تفعيل استراتيجية المغرب الرقمي 2020؛

- تنزيل إصلاح القانون البنكي الذي نص على إحداث تمويلات بديلة في إطار المالية التشاركية، بهدف تعبئة المزيد من المدخرات ووضع آليات تمويل جديدة؛

- تدعيم الرؤية الجهوية للقطب المالي للدار البيضاء ومواكبته؛

سنعمل أيضا على مواصلة وتعزيز الإستراتيجيات القطاعية الخاصة بالقطاعات المنتجة في مختلف المجالات: **مجال الفلاحة، مجال الطاقات، مجال المعادن، مجال الصيد البحري** وغيرها.

وفي هذا المجال، ستعمل الحكومة بالخصوص على مواصلة تنزيل مخطط "المغرب الأخضر" وتعزيز استدامة الفلاحة التضامنية وتحفيز الصناعات الغذائية وإطلاق برنامج 2017-2021 لمشاريع الدعامة الثانية من الفلاحة التضامنية، الفلاحة التضامنية موجهة بالأساس إلى الفلاحين الصغار، وهذا البرنامج يهم 297 مشروع باستثمار 6,5 مليار درهم لفائدة 130 ألف من صغار الفلاحين وعلى مساحة 400 ألف هكتار؛

إطلاق مقاربة جديدة للمحافظة على النظم الغابوية وتأهيلها وضمان استدامتها في علاقتها بالتنمية القروية، واستهداف تخليف وتشجير 50 ألف هكتار في السنة، ومحاربة زحف الرمال على مساحة 4000 هكتار؛

تعزيز المحافظة على الموارد البحرية وتطوير الصيد البحري عبر حزمة من الإجراءات، وخاصة تطوير الصيد التقليدي وتطوير قطاع تربية الأحياء المائية وتشجيع تنافسية القطاع وغيرها...؛

تعزيز ريادة المغرب في مجال الفوسفاط ومواكبة البرنامج الاستثماري

للمكتب الشريف للفوسفاط؛

وضع إطار قانوني وإداري وتنظيمي لتشجيع الاستثمار في القطاع المعدني والمنجمي، وقطاع المواد البترولية والغاز الطبيعي، خاصة عبر إدراج تحفيزات في إطار قانون المالية وميثاق الاستثمار.

ج. **وعلى مستوى تأهيل التجهيز وتعزيز الاستثمار في البنيات التحتية واللوجيستيكية وتطوير منظومة النقل**، ستقوم الحكومة أساسا بتأهيل الشبكة الطرقية المهيكلة ومواصلة برنامج شبكة الطرق السريعة والطرق القروية وتطوير وعصرنة شبكة السكك الحديدية، وفهاذ المجال سيكون هناك توسيع شبكة الطرق السيارة وتحسين وعصرنة استغلالها، وأشير بالخصوص فقط إلى إنجاز الطريق السريع تزنيت- العيون على طول 555 كلم، وتوسيع الطريق الوطنية الرابطة بين العيون والداخلة على طول 500 كلم.

وسنواصل إن شاء الله تنزيل الإستراتيجية المينائية وتطوير وتأهيل الموانئ، وإنجاز الميناء الجديد لأسفي، ميناء الناظور غرب المتوسط، الشروع في إنجاز الميناء الطاقي بالجرف الأصفر، ميناء الداخلة الأطلسي، ميناء القنيطرة الأطلسي.

سنقوم أيضا بتأهيل الأقطاب المطارية لمواكبة انفتاح المغرب والإستراتيجية السياحية للمملكة، من خلال القطب المطاري المحوري للدار البيضاء كقطب جهوي، بالإضافة إلى قطبي كل من الداخلة ومراكش، رفع الطاقة الاستيعابية للمطارات لتصل إلى 40 مليون مسافر؛ إخراج الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية إلى حيز الوجود تفعيلا للقانون الخاص بها؛

د. **وفي مجال النهوض بالصادرات المغربية**، وسعيا إلى تحفيزها ودعمها، وبالإضافة إلى الإجراءات المذكورة آنفا والمتعلقة بالرفع من تنافسية القطاعات الاقتصادية، خاصة منها الموجهة للتصدير، ستعمل الحكومة على اتخاذ التدابير التالية:

- تجميع مختلف البنيات المؤسساتية المعنية بالترويج للمغرب؛

- تحسين ظروف إنتاج وتسويق المنتجات المغربية، خاصة الفلاحية منها والمنتوجات الغذائية؛

- تقييم مجموع اتفاقيات التبادل الحر القائمة وإشراك القطاع الخاص في التقييم وفي المفاوضات الخاصة بعقد اتفاقيات جديدة؛

- تفعيل مقتضيات حماية الصناعات الناشئة والدفاع التجاري ومكافحة الممارسات المخلة بالمنافسة الشريفة؛

هـ. **وعلى مستوى إعطاء انطلاقة جديدة للقطاع السياحي**، ستقوم الحكومة بتعبئة الجهود من أجل تسريع تنفيذ الإستراتيجية السياحية "رؤية 2020"، وذلك من خلال التركيز على عدة إجراءات أهمها:

- إعادة إطلاق دينامية الاستثمار فهاذ القطاع ومواصلة إنجاز البرنامج المسطر في "رؤية 2020»، خصوصا من خلال وضع مدونة مشجعة للاستثمار السياحي؛

- تكثيف عمليات الترويج والتسويق من أجل تعزيز تدفقات السياح من الأسواق التقليدية الأوروبية ولكن أيضا من أسواق أخرى؛

- تحسين الربط الجوي بين الوجهات السياحية الأساسية بالمغرب والأسواق المصدرة للسياح؛

- مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية وتعزيز مساهمتها، نحن واعون بأهمية هذا القطاع ديال الصناعة التقليدية لكونه يحتضن 2,3 مليون من الحرفيات والحرفيين، ولهذا ستتم بلورة رؤية استراتيجية جديدة لهذا القطاع تتوخى تطوير نسيج من المقاولات الحرفية المهيكلة والمناطق الحرفية والمركبات المتخصصة في مجال الصناعة التقليدية عبر تطوير آليات تمويلية ملائمة، تشجيع الترويج والتسويق، الرفع من صادرات الصناعة التقليدية عن طريق تنويع المنتوجات والبحث عن أسواق جديدة، تحسين ظروف عيش وظروف اشتغال الحرفيات والحرفيين والصناع التقليديين، مواكبة تطوير دور غرف الصناعة التقليدية والمؤسسات التابعة لهذا القطاع.

ز. في هذا المحول أيضا سنهتم **بتيسير الولوج للعقار**، وأنتم تعرفون أن الولوج للعقار هو من بين الإشكالات التي تقوم في وجه الاستثمار، ولذلك ستعمل الحكومة على تنزيل إصلاح شامل لقطاع العقار، وتحسين حكامته وتسهيل تعبئته، ومن بين الإجراءات بل من أهمها:

- أولا، تتميم عملية جرد وإحصاء الرصيد العقاري العمومي، إحصاء شامل له؛

- وضع برمجة زمنية ومالية لتسوية المبالغ المستحقة برسم التعويض عن نزع الملكية لأجل المنفعة العامة وتنفيذ الأحكام القضائية فيها؛

- تعبئة العقار لفائدة المشاريع الاستثمارية؛

- تعزيز آليات المراقبة للحد من المضاربة التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛

- تسريع عملية تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري لذوي الحقوق المستغلين؛

- اعتماد مساطر ومعايير دقيقة لعمليات تفويت وكراء العقارات العمومية وفق قواعد الشفافية وتكافؤ الفرص؛

- اعتماد مدونة الأملاك الخاصة للدولة، تتضمن مساطر ومعايير دقيقة لتدبيرها؛

أنتقل الآن إلى **ملف الشغل والإدماج المهني**، ذلك أن النهوض بالشغل وبالإدماج المهني يعتبر أيضا أحد التحديات الكبرى التي تعتزم الحكومة

مواجهتها وتعتزم جعلها في صلب أولوياتها ومعالجتها في مختلف جوانبها، سواء كانت الجوانب القانونية، سواء كانت الجوانب المؤسساتية، الجوانب الهيكلية، الجوانب القطاعية والجوانب الاجتماعية أيضا.

وفي هذا المجال ستسعى الحكومة إلى تبني سياسة عمومية في مجال التشغيل تقوم بالأساس على:

أ- النهوض بالتشغيل وبعلاقات الشغل وتجويد برامج إنعاش الشغل وتحسين أداء مؤسساته وتطوير شروط العمل اللائق عبر تفعيل استراتيجية التشغيل في أفق 2025 وربطها بالإستراتيجيات القطاعية وتعزيز دور الجهات والجماعات الترابية في هذا المجال مع العمل على ربط منظومة التربية والتكوين ومحو الأمية بالتشغيل ومراجعة آليات الوساطة، سواء تعلق الأمر بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات أو بمؤسسات الوساطة بالقطاع الخاص وهي تحتاج إلى نوع من المراجعة لتطويها وتسهيل تقديم خدماتها، وتقييم أداء وفعالية الوكالة الوطنية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة لتحسين حكامتها.

كما ستقوم الحكومة بمراجعة وتجويد التحفيزات القطاعية والمجالية وربطها بإحداث فرص شغل، وستقوم أيضا بإطلاق برنامج لتطوير الشغل الذاتي للشباب في المناطق القروية يعني غادي تكون برامج خاصة بالمناطق القروية عبر إصدار طلب مشاريع موجه لحاملي المشاريع في المناطق القروية، وتقديم دعم مالي للمشاريع المختارة ومواكبة حاملها بالتكوين وبغيره.

تعزيز القابلية للشغل عبر إحداث نظام تدريب لدى الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، ودعم ومواكبة المبادرات الشبابية للتشغيل الذاتي وإنشاء المقاولات، وأيضا تفعيل مقتضيات مرسوم الصفقات العمومية المتعلقة بتخصيص 20% من الطلبيات للمقاولات المتوسطة والصغرى وهو المقتضى الذي لم يتم تفعيله لحد الساعة كاملا، سنعمل على تفعيله دعما للمقاولات المتوسطة والصغرى؛

ب- ستقوم الحكومة بمواصلة تطوير وملاءمة تشريع الشغل والنهوض بالعمل اللائق وإرساء علاقات مهنية مستقرة. وفي هذا الإطار ستعمل الحكومة على مراجعة مدونة الشغل عبر مقاربة تشاركية مندمجة، وفي جميع المراجعات اللي غادي نقومو سنحرص إن شاء الله باش تكون هاذ المراقبة مقاربة تشاركية مع المعنيين بكل ملف وكل مقترح تشريع، وأيضا سنحرص على تقوية جهاز مفتشية الشغل والرفع من تغطية المراقبة للمؤسسات الخاضعة للتشريع الاجتماعي؛

ج- ستحرص الحكومة على توسيع وتحسين الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، وذلك بإخراج نظام التغطية الاجتماعية للعمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة إلى حيز الوجود وسأرجع إلى هذه النقطة؛ تحسين وتبسيط شروط الاستفادة من التعويض على فقدان الشغل وهاذ الصندوق ديال فقدان الشغل التعويض عن فقدان الشغل غادي نحاولو ما أمكن نطوروه ونسهلو المساطر ديال الاستفادة منو باش ترتفع المردودية ديالو والخدمات التي يؤديها وإصلاح شمولي ومستدام لنظام المعاشات غادي يكون شمولي.

وفي إطار الحديث عن مجال الشغل والتشغيل، لابد من الإشارة هنا إلى الدور الرائد الذي تقوم به المركزيات النقابية، بوصفها شريكا مهما، وستعطي الحكومة إن شاء الله فعالية للحوار الاجتماعي المنتظم، غادي نحرصو باش هاذ الحوار الاجتماعي يكون منتظم وأيضا مفيد ومنتج، وسأدعو إن شاء الله المركزيات الأكثر تمثيلية لعقد اجتماع أولي في الأسبوع المقبل بإذن الله.

ثالثا: تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي من خلال:

أ. تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتأهيل البيئي، وتفعيل مقتضيات القانون الإطار بميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة وتدعيم السياسة الوطنية في مجال تغير المناخ؛

ب. وعلى مستوى تنمية العرض المائي واعتماد المخطط الوطني للماء، ستعمل الحكومة على تفعيل برامج ومواصلة تعزيز البنية التحتية والمنشآت المائية. وفي هذا المجال أعلن بأن الحكومة ستواصل إنجاز السدود الكبرى، وسنقوم فهاذ المرحلة ديال الخمس سنوات المقبلة إن شاء الله بإنجاز 15 سدا مبرمجا بمعدل 3 سدود كبيرة في السنة في الفترة الممتدة بين 2017 و2021.

كما سنقوم على إنجاز عشرة سدود صغرى سنويا للمساهمة في تلبية الحاجيات إلى الماء الشروب بالعالم القروي والري وتغذية الفرشات المائية بإذن الله؛

ج. تكريس النموذج المغربي في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية عبر تنزيل وتسريع مخططات الطاقات المتجددة، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، وذلك من أجل رفع حصة الطاقات المتجددة من 42% من القدرة المرتقبة سنة 2020 إلى 52% في أفق 2030 بإذن الله، وإتمام بلورة الإستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية وتفعيل الشطر الأول من هذه الإستراتيجية في إطار "عقد-برنامج" للفترة الممتدة ما بين 2017 و2021 بين الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية والحكومة والجماعات الترابية.

أنتقل الآن إلى **المحور الرابع** اللي هو محور اجتماعي بالأساس، وهو **محور تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي**:

ذلك أن المجال الاقتصادي له ثمرات، وهاذ الثمرات خاص يكون عندها تأثير أيضا على مستوى التنمية البشرية.

إن تعزيز التنمية البشرية يمثل محورا مركزيا ورئيسيا في البرنامج الحكومي، وانطلاقا من تشخيص رصيد السياسات الاجتماعية والتحديات القائمة في مجالات التربية والتكوين والخدمات الصحية، ومحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية والقروية والتصدي للهشاشة

والفقر ودعم الفئات الهشة وصيانة التماسك الاجتماعي والأسري، مع وضع إجراءات لدعم الطبقة المتوسطة وتنميتها، فإن البرنامج الحكومي يستهدف، بالإضافة إلى تقليص نسبة الفقر والهشاشة، بلوغ المؤشرات التالية، وهذه زبدة المؤشرات هناك مؤشرات عديدة اخترنا منها المؤشرات الدالة:

- رفع نسبة التمدرس في المستوى الإعدادي من 88,2% حاليا إلى 97% سنة 2021؛

- تقليص نسبة الأمية من 30%حاليا إلى 20% سنة 2021، بعشر نقط؛

- تعميم التغطية الصحية من 60% تقريبا حاليا إلى 90% سنة 2021 وهذا سيكون قفزة نوعية في مجال التغطية الصحية؛

- رفع الولوج للخدمات الصحية الأساسية من 60% حاليا إلى 100% سنة 2021؛

- تقليص نسبة الوفيات لدى الرضع من 27 لكل ألف ولادة إلى 20 لكل ألف ولادة سنة 2021؛

- رفع الولوج للطرق في العالم القروي من 79% إلى 90% سنة 2021؛

- تقليص العجز السكني من 400.000 عجز اليوم إلى 200.000 سنة 2021، أي تقليص العجز السنوي بـ 50% إن شاء الله.

هذه لا شك أنها أهداف طموحة ولكن إن شاء الله سنعمل على تحقيقها.

ولتحقيق هذه الأهداف ستشتغل الحكومة من خلال المحاول التالية:

أولا: تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي باعتبار الاهتمام بالتعليم والاستثمار فيه من أولى أولوياتنا إن شاء الله، ولدينا اليوم الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي 2015-2030 وشعارها "من أجل إرساء مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء"، وسيتم اعتماد قانون إطار لتنفيذ هذا الإصلاح يركز على ثلاثة محاور أساسية وهي:

أ. تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في ولوج التربية والتكوين لتحقيق إلزامية الولوج التام للتربية والتعليم والتكوين بالنسبة للفئة العمرية من 4 إلى 15 سنة، بالإضافة إلى:

إقرار تمييز إيجابي لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص، مع اتخاذ التدابير الضرورية لتشجيع تمدرس الفتيات في العالم القروي؛

تعزيز نظام الدعم "تيسير" ورفع الغلاف المالي المرصود له من أجل ضمان التمدرس، توسيع الدوائر الجغرافية والأسلاك المدرسية المستفيدة منه بعد أن كان هناك تشخيص، هناك تشخيص، هناك خلاصات من هذا التشخيص، لماذا لم يكن كافيا في الماضي هو لعب واحد الدور مهم البرامج كلها اللي كانت برامج اجتماعية السابقة لعبت أدوار وقامت أدوار مهمة جدا في المستوى الذي وصل إليه مغرب اليوم. ولكن هاذيك البرامج تحتاج إلى تقييم وإلى خلاصات التقييم وإلى اعتماد تلك الخلاصات لتطويرها كي تكون مفيدة أكثر في المرحلة المقبلة، وهاذي هي الاستراتيجية اللي غادي نعتمدوها إن شاء الله.

إذن، سنعزز هذا النظام "تيسير"، نرفع الغلاف المالي المرصود له، سنعمل من خلال ذلك ضمان رفع نسبة التمدرس، توسيع الدوائر الجغرافية التي يهمها "تيسير" دابا عندنا خارطة أولية اللي غادي نوسعو فيه، توسيع الأسلاك المدرسية المستفيدة منه؛

ثم سنقوم أيضا بتحيين الإطار القانوني والمرجعي لتأطير التعليم الخاص.

ب. دائما في محور تنفيذ إصلاح منظومة التعليم:

تطوير النموذج البيداغوجي والعمل على تحسين جودة التربية والتكوين، وذلك عن طريق تعزيز القيم في المنظومة التربوية بمختلف أبعادها الدينية والوطنية والإنسانية وتنزيل الهندسة اللغوية الجديدة ودعم التمكن من اللغات الوطنية والأجنبية خاصة من خلال تقوية وضع اللغتين العربية والأمازيغية وتحسين تدريسهما وتعلمهما والنهوض باللغات الأجنبية وكذا تحسين تدريسها وتعلمها وتأهيل مؤسسات التعليم الأولي؛

ج. تحسين حكامة منظومة التربية والتكوين وتحقيق التعبئة المجتمعية حول الإصلاح؛

د. ضمان محاربة فعالة للأمية، وتقديم الدعم اللازم للوكالة الوطنية لمحاربة الأمية بنجاعة، لتقوم بمهامها بشراكة مع مختلف الفاعلين المعنيين؛

هـ. إرساء منظومة متميزة للتعليم العالي وتحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي عبر سلسلة إجراءات منها:

- العمل على رفع نسبة التمدرس بالتعليم العالي الجامعي والمهني إلى 45% سنة 2020-2021 مقابل 33% حاليا؛

- مواصلة الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة وإصلاح نظام المنح الدراسية والولوج للسكن الجامعي من خلال مواصلة الرفع من الطاقة الاستيعابية للمطاعم والأحياء الجامعية، وتمكين الطلبة المعوزين من المنح، وإصلاح وتتبع معايير الاستفادة منها؛

- تحيين وتطوير التشريعات المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي لتواكب تطور المنظومة، وخاصة منها الإطار القانوني؛

- تعزيز دور التعليم العالي الخاص في تكامل وتعاون مع التعليم

العالي العام؛

- دعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة؛

- تعزيز آليات تثمين نتائج البحث العلمي عبر مواصلة دعم الجسور بين الجامعات والمقاولات، وحاضنات مشاريع إنشاء المقاولات المبتكرة.

و. تكوين مهني موجه لتحقيق فرص الشغل، وفي هذا المجال– والتكوين المهني عندو أهمية خاصة- وفي هذا المجال تسعى الحكومة إلى توفير عرض موسع ومندمج للتكوين المهني وفتحه في وجه جميع الفئات عبر تفعيل الخطة الإستراتيجية 2021 وضمان تكامل عرض التكوين المهني مع التعليم المدرسي والتعليم العالي، مع الرفع من الطاقة الاستيعابية لمنظومة التكوين المهني بهدف تزويد سوق الشغل بما يفوق مليون وسبعمائة ألف (1.7 مليون) خريجة وخريج فهاذ خمس سنوات وإحداث 123 مؤسسة تكوينية جديدة، وهذا سيقفز بالتكوين المهني ليكون رافعة في مستوى التعليم، في جودة الأطروكفاءتها في ولوج سوق الشغل بفعالية وبكفاءة وبسهولة أيضا.

وفي هذا الإطار، تعتزم الحكومة لأول مرة في البدء في تمكين المتدربين في التكوين المهني ما بعد البكالوريا من منحة دراسية بنفس شروط وآليات المنحة الجامعية، وأغلب هؤلاء من الفئات الفقيرة، وهاذي لأول مرة سيتمتعون بهذه الميزة.

وسنقوم بتكوين أزيد من 143 ألف من الفئات ذات الاحتياجات الخاصة ومن المتدربين بالوسط السجني، وكذلك السجناء السابقين الذين ستتم تقوية استفادتهم من التكوين المهني لتسهيل اندماجهم، مع توفير أكثر من مليون مقعد للمنقطعين عن الدراسة من أجل محاربة ومعالجة ظاهرة الهدر الدراسي المحور الأول هو ذا جودة التعليم.

ثانيا: تحسين وتعميم الخدمات الصحية: البرنامج الحكومي كيسعى في مجال الصحة للفترة من 2017-2021 إلى استكمال أوراش إصلاح كانت مبرمجة وكانت انخرطت فيها الحكومة السابقة، سنستكملها إن شاء الله في المرحلة المقبلة وأيضا إطلاق برامج جديدة. ومن هذه الأوراش التغطية الصحية الشاملة وتعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية وإصلاح الصحة العمومية.

أ- **استكمال تعميم التغطية الصحية للفئات المستهدفة المتبقية** وهي التي أشرت إليها منذ قليل، التغطية الصحية إن شاء الله ستشمل أصحاب المهن الحرة أيضا، وهذا سيوسع هذه التغطية الصحية؛ الأطباء، الموثقون، المهندسون، المحامون، المهندسون المعماريون، الصيادلة وغيرهم كثير.

ثم ستشمل العمال المستقلين من الفلاحين والبحارة والصناع التقليديين ومهنيي النقل وعمال البناء وغيرهم في مرحلة ثانية مع ذوي حقوقهم، وهذا سيمكن من التغطية التدريجية لحوالي خمسة ملايين مواطن إضافة إلى ذوي حقوقهم سيبدأ هذا الورش ابتداء من سنة 2018 وكما قلت هذا سيشكل قفزة نوعية في مجال التغطية الصحية ببلادنا، وهذا إن شاء الله سيمكنها من أن نصل إلى 90% من التغطية الصحية بجمع مختلف هذه البرامج التغطية الصحية؛

ب- **تعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية**، وفي هذا الإطار ستقوم الحكومة بعدد من الإجراءات، أهمها:

- تعزيز الإستفادة من الخدمات الصحية بالمستشفى العمومي ومؤسسات الخدمات الصحية الأولية عن طريق تعزيز تمويل وحكامة نظام المساعدة الطبية، هاذ الأنظمة تحتاج إلى تقييم منتظم وإلى تطوير مستمر؛

- تحسين ظروف وجودة الاستقبال بالمرافق الصحية؛

- مواصلة تنزيل السياسة الدوائية الوطنية وتشجيع الإنتاج الوطني للأدوية المكلفة بغية تخفيض ثمنها، سياسة بدأت إن شاء الله وستستمر هذه السياسة لتخفيض أثمان الأدوية؛

- تفعيل مقتضيات الخريطة الصحية؛

- متابعة تأهيل المستشفيات العمومية، من خلال إطلاق برنامج وطني لتأهيل البنيات الإستشفائية والتجهيزات والمعدات والموارد الصحية مركزيا وترابيا وخاصة بالعالم القروي؛

- تقوية برامج الصحة المتنقلة بالعالم القروي عن طريق تخصيص وحدات صحية وطبية متنقلة مع سيارة إسعاف لكل منطقة صحية أي بكل قيادة، وذلك بشراكة مع الجماعات الترابية في إطاربرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروية؛

- النهوض بصحة الفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة عن طريق تنزيل الإستراتيجية الوطنية للصحة والإعاقة.

ج. **تكريس صحة الأم والطفل كأولوية وطنية استراتيجية** عبر تأهيل فضاءات الولادة المراقبة خاصة في العالم القروي وقد تحدثت عن بعض أهداف المراقبة في هذا المجال.

ثالثا: تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي:

تشكل محاربة الفوارق في الدخل ومحاربة الفقروالهشاشة وتحقيق التماسك الاجتماعي محورا أساسيا للعمل الحكومي في الولاية الحالية وذلك عبرعدد من الإجراءات أهمها:

أ- تمويل السياسات الهادفة إلى محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي لفئات واسعة من المجتمع ودعم الفئات الهشة والمحتاجة وستعمل الحكومة في هذا الإطار على اتخاذ حزمة من التدابير، لكن منها:

أولا، مواصلة إصلاح صندوق المقاصة من خلال رفع الدعم تدريجيا

على المواد المتبقية بهدف الزيادة في الإعتمادات الموجهة إلى تمويل سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية ودعم الفئات الهشة والمحتاجة. ولذلك هنا كنقول الأرامل، النساء الأرامل وكنقول للنساء المطلقات اللي كانوا كيستافدوا من برامج اجتماعية سابقة أو الأسر اللي كانت كتستافد من برامج اجتماعية سابقة، كانوا مرتاحين، هاذ البرامج غتستمر، بل غادي نقويوها كما وكيفا، سنقويها كما وكيفا وبالمناسبة هاذ الهدف كان منذ البداية وبإجماع مكونات الأغلبية الحكومية دون تردد وسنقوم أيضا على الاستمرارية في صندوق دعم التماسك الاجتماعي وتسهيل طرق الاستفادة منه، سنقوم أيضا بتمويل برنامج وطني مندمج متعدد السنوات لتأهيل البنيات والتجهيزات والموارد التعليمية والصحية، سنقوم أيضا بعقد شراكات بين الدولة والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني لإنجاز برامج بتمويل مشترك في مجال محاربة الفقر ومحاربة الهشاشة، سنقوم أيضا بتعزيز التضامن وتقليص الفوارق في الدخل، سنقوم أيضا بدعم الفئات الهشة والفقيرة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة؛

ب- إرساء التقائية وتكامل السياسات الاجتماعية العمومية وتطوير حكامة الدعم الاجتماعي وتعزيزه ومن الإجراءات في هذا المجال وضع نظام لرصد الفئات الفقيرة والهشة، واعتماد قاعدة معطيات موحدة خاصة بهذه الفئات، وذلك بهدف ضمان استهدافها بشكل أكثر عدلا وفاعلية، راه ماشي المشكل فقط في اتخاذ القرار، لكن المهم خصنا نوضعو واحد النظام وطني يستطيع يحدد لينا هاذ الفئات اللي غادي نستهدفوها، لأن بغينا الدعم فعلا أن يصل إلى من يستحقه، والبرامج الاجتماعية تكون مفيدة للفئات التي تستحقها، وسنقوم أيضا بمواصلة دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتقويتها، وسنقوم أيضا بتحسين شروط تطبيق مبادرتي دعم الأرامل وصندوق التكافل العائلي عن طريق تبسيط المساطر، مراجعة وتيسير إجراءات وشروط الإستفادة بغية الرفع من عدد المستفيدات فعليا من هذا الدعم، وتوسيع المستفيدين عمليا من التكافل العائلي بإدماج الأمهات المهملات.

ج. تقوية أنظمة الرعاية الإجتماعية ودعم الأسرة والطفولة، عبر:

- اعتماد وتفعيل القانون المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛

- تفعيل المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛

- تفعيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة؛

- بلورة سياسة وطنية للعناية بالأطفال في وضعية هشة وتوفير الآليات التمويلية للتكفل بالأيتام والأطفال المتخلى عنهم والأطفال في وضعية هشة؛

- الرفع من قيمة التعويضات العائلية للجميع بطبيعة الحال، وعدد الأطفال المستفيدين من هذه التعويضات العائلية ؛ وضع سياسة وطنية للأشخاص المسنين، واعتماد إطار تنظيمي لتدخل الدولة والمجتمع المدني لضمان كرامتهم وحقوقهم وتفعيل المرصد الوطني للأشخاص المسنين، وأنتم تعرفون أننا ديموغرافيا نشهد بعض التحولات التي تقتضي إنتاج ووضع سياسات عمومية خاصة بهذه الفئة؛

- تفعيل حصة 7% من مناصب الشغل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، هذا قرار قديم، قانون قديم ولكن التفعيل ديالو تعرض لبعض العوائق، احنا غادي نمشيو إن شاء الله تدريجيا لإزالة هذه العوائق حتى تستفيد هذه الفئة من هذه الحصة حقيقة، البدء في تفعيل مقتضيات القانون إطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، لا سيما وضع نظام للدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة لفائدتهم وهذا من الأنظمة الجديدة التي ستقوم هذه الحكومة بوضعها حيز التنفيذ إن شاء الله؛

- مواصلة تفعيل الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء؛

- دعم الإجراءات المتخذة من أجل تمتيع المهاجرين المقيمين بالمغرب بكافة حقوقهم المتضمنة في المواثيق الدولية كما صادقت عليها بلادنا وخاصة في مجالي الصحة والتعليم.

د. **تقوية الاقتصاد الاجتماعي وتعزيز مساهمته في مكافحة الفقر والتهميش**، وهي من الأوراش المهمة التي فتحتها بلادنا منذ فترة، وكان لها تأثير إيجابي لكن يحتاج إلى تقويته، سنقوم إن شاء الله بإخراج القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي الذي يشمل بالإضافة إلى القانون التضامني المكونات الأخرى لمقاولات الاقتصاد الاجتماعي، الجمعيات ذات الطابع الاقتصادي وغيرها من المكونات.

رابعا: تسريع وثيرة تنمية العالم القروي ودعم التوازن المجالي: ستقوم الحكومة بإذن الله، باتخاذ التدابير التالية من بين إجراءات أخرى، وضع مخطط تنفيذي لتسريع إنجاز برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي على مدى سبع سنوات، بغلاف مالي يصل إلى خمسين مليار درهم، وبالمناسبة هاذ الخمسين مليار درهم ماشي كلو من الحكومة مركزيا أو من الوزارات، لا هو غادي يكون من الجماعات الترابية من الجهات، من متدخلين متعددين مبني على الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية، أولا بالمؤسسات والجهات، مؤسسات عمومية أخرى، الجهات والجماعات الترابية؛

- تعزيز البرامج الحالية الهادفة إلى فك العزلة عن العالم القروي وتنمية المناطق الجبلية وتشجيع التمدرس والتكوين ومحاربة الأمية خاصة بالنسبة للفتيات في المجال القروي والأحياء الهامشية بالمدن، سنقوم إن شاء الله بوضع خريطة لمناطق العالم القروي المحتاجة إلى فك العزلة، وغادي نمشيو ببرامج فاعلة سريعة لفك هذه العزلة في وقت قياسي بإذن الله؛

- اتخاذ التدابير اللازمة من أجل رفع معدل الربط الفردي بشبكة الماء الشروب وتيسير الولوج إلى الصرف الصحي بالعالم القروي.

خامسا: دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن:

تحدثت منذ قليل عن الهدف ديال تقليص الخصاص في مجال السكن بالنصف، ستقوم الحكومة في هذا المجال بعدد من الإجراءات من بينها:

- إنتاج 800 ألف وحدة سكنية في أفق 2021 لتقليص العجز والحد من جميع أشكال السكن غير اللائق؛

- السعي إلى معالجة 50% من 120.000 أسرة التي تعيش اليوم في دور الصفيح في أفق 2021، عندنا واحد الرصيد احنا الهدف ديالنا طموح أننا غادي نقلصو هاذ السكن غير اللائق الموجود بـ 50% إن شاء الله في هاذ الخمس سنوات بإذن الله؛

- إنعاش وتشجيع، إلى استطعنا نديرو أكثر ما نكرهوش بطبيعة الحال، إنشاء وتشجيع السكن التشاركي والتضامني، وكذا تسهيل آليات تشجيع السكن الاجتماعي الموجه للكراء وتطوير آليات جديدة لتمويل السكن؛

- تمكين الراغبين في الولوج للسكن الاقتصادي من الأسر الفقيرة من تمويلات مدعمة وفق معايير محددة تفضيلية؛

- تبسيط المساطر الخاصة بالتعاونيات السكنية ودعمها لتيسير ولوج الطبقات الوسطى إلى سكن يلائم إمكانياتها وتطلعاتها؛

- إطلاق برنامج للسكن بالمجالات القروية مع مراعاة الطابع المعماري والخصوصيات الجهوية والمحلية.

سادسا: العناية بالشباب وتحسين الولوج للرياضة عن طريق اعتماد سياسة إرادية وناجعة موجهة لفئة الشباب عبر تنزيل وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب وفق مقاربة تشاركية، وتفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي وتأهيل وتطوير البنيات التحتية لألف مؤسسة من دور الشباب ومراكز التخييم، مراكز التكوين الشبابية إن شاء الله، ألف مؤسسة فنحاولو إما أن نوجدها أو نؤهلها أو نطورها، ومراكز الاستقبال والطفولة، وسنعتمد في هذا المجال شراكات مع الجهات المختصة، والسعي إلى تمكين مليون طفل إن شاء الله من الإستفادة من البرنامج الوطني للتخييم وتحسين ظروف الاستقبال وتحسين فضاءات التخييم ؛

- سنقوم أيضا بتحسين الولوج للرياضة وتعزيز الإشعاع الرياضي، اليوم عندنا الاستراتيجية الوطنية للرياضة، سنقوم بالعمل على أجرأتها وسنقوم بالعمل على تنزيلها، الاستراتيجية موجودة تنزيلها بمختلف بنودها، وسنقوم بدعم وإحداث بنيات رياضية للقرب، غادي نقويو هاذ المجال، هوموجود فيه جهود، غادي نقويو هاذ الجهود غادي نزيدو فيها بنيات رياضية للقرب، ملاعب القرب؛

- وسنقوم عموما بسياسة القرب الرياضي، تطوير تغطية البنيات التحتية الرياضية، خاصة بالمدن المتوسطة وبالمراكز القروية؛

- مصاحبة ومواكبة برامج عمل الجامعات الرياضية، وفق مقاربة تشاركيه، وفق منهجية عمل تعاقدية بتحسين وضبط الدعم المقدم للجامعات والجمعيات الرياضية وفق قواعد الحكامة الجيدة بإذن الله.

سابعا: تحسين الولوج إلى الثقافة والإعلام والنهوض بهما:

الإنسان لا يعيش فقط بالاقتصاد وبالتنمية الاقتصادية، ولكن أيضا بالتنمية الثقافية، وسنقوم في هذا المجال بتحسين النهوض بالثقافة المغربية وتحسين الولوج إليها وتعزيز الإشعاع الثقافي، عبر إرساء استراتيجية ثقافية وطنية وإطلاق سياسة لغوية مندمجة، ترتكز على تقوية اللغتين الوطنيتين الرسميتين العربية والأمازيغية، في إطار يحفظ الوحدة ويضمن التنوع في نفس الوقت، وحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية والانفتاح على اللغات الأجنبية والثقافات الأخرى وعلى حضارة العصر، والرفع التدريجي للميزانية المخصصة لقطاع الثقافة.

كما ستعمل الحكومة على توسيع قاعدة المسارح الوطنية، دعم المبادرات المسرحية الوطنية وتشجيع الولوج للمتاحف الوطنية، دعم الإنتاجات الفكرية والأدبية والفنية للمؤلفين الشباب ولغيرهم والمساهمة في إشعاعها.

على مستوى الولوج للإعلام، سنعمل تحسين هذا الولوج وتعزيز دور الإعلام في تكريس المواطنة وإشعاع المغرب، عن طريق حزمة من الإجراءات أهمها: تنويع وإغناء المشهد السمعي البصري والسينمائي المغربي؛ تعزيز الدعم الموجه للصحافة؛ تقوية آليات حماية الملكية الفردية وحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة؛ تعزيز مكانة قطاع الاتصال السمعي البصري الوطني العمومي ووكالة المغرب العربي للأنباء والقطاع السينمائي.

أنتقل الآن إلى المحور الخامس والأخير، وهو العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه في العالم:

تحدثت في البداية وفي المقدمة عن الموجهات العامة في هذا الإطار، ولذلك سأنتقل مباشرة إلى مجالات التنفيذ.

يندرج عمل الحكومة في المجال الدبلوماسي كما تعرفون، في إطار تنفيذ الرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، لتموقع المغرب مصالحه العليا وشراكاته على المستوى الجهوي وعلى المستوى القاري وعلى المستوى الدولي. وستعمل الحكومة وفق التوجهات التالية:

- رفع المجهود الدبلوماسي للدفاع عن القضية الوطنية ومواجهة خصوم وحدته الوطنية والترابية، من أجل الطي النهائي للنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية؛

- تعبئة الإمكانيات الدبلوماسية لتعزيز الإشعاع الدولي للمغرب

لتوطيد موقعه كفاعل إقليمي على المستوى العربي، على المستوى الإسلامي، على المستوى الإفريقي وعلى المستوى المتوسطي وعلى المستوى الدولي، وتحصين مصالح الوطن الإستراتيجية وتوسيع دائرة حلفائه وتنوعها وتنويع شركائه الاقتصاديين عبر العالم؛

- ستعمل الحكومة أيضا على العمل على مواصلة المغرب القيام بدوره المسؤول في المنطقة باعتباره عنصر أمن، عنصر استقرار وتوازن، ومصدرا للإشعاع في المنطقة العربية وفي المنطقة الإسلامية ومصدر إشعاع في إفريقيا بنموذجه السياسي ونموذجه في تدبير الحقل الديني وفي الدفاع عن قضايا الأمة وعن استقلالية إفريقيا وحقها في بناء نموذجها في التنمية؛

- ستعمل الحكومة أيضا على رفع قدرات المواكبة الدبلوماسية والخارجية، من أجل التصدي لمختلف الإشكالات العابرة للحدود مثل قضايا اللجوء، والهجرة وتهريب المخدرات والأسلحة وشبكات الاتجار في البشر والجماعات المسلحة والحركات التي تهدد السلم الإقليمي والعالمي، قضايا المناخ والإسهام في إعادة هيكلة المنظمات الإقليمية والدولية.

وهذه كلها ملفات أساسية مهمة للمغرب، وعند المغرب ما يمكن أن يسهم به فيها بفعالية وبجدارة، وسنعمل في إطار هذه الملفات كلها وهذا المجهود، على دعم الدبلوماسية البرلمانية والدبلوماسية المدنية، وعندنا في وزارة الشؤون الخارجية مديرية خاصة في هذا المجال أرجو أن تكون فاعلة أكثر لتقديم هذا الدعم وللإنصات لكل فاعل لا برلماني ولا مدني لتقديم هذا الدعم في المجال الدبلوماسي؛

- سنعمل أيضا على تعزيز موقع القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية للمغرب حيث ستواصل الحكومة بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رئيس لجنة القدس، انخراطها في الجهود الدولية من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية، مما يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشريف، ومواكبة جهود جلالته الدؤوبة في دعم المقدسيين والحفاظ على هوية القدس الشريف وعلى طابعه الروحي والحضاري والديموغرافي؛

ستعمل الحكومة على خدمة مغاربة العالم والدفاع عن حقوقهم وحماية مصالحهم وحماية هويتهم الثقافية والدينية، عبر إجراءات متعددة من بينها:

- تفعيل المقتضيات الدستورية القاضية بإشراك مغاربة العالم في المؤسسات الوطنية والعمل على الإسراع بإخراج القانون المنظم لمجلس الجالية المغربية بالخارج؛

- استكمال ورش الإصلاح القنصلي ومسلسل تحديث وتجويد الخدمات القنصلية والاجتماعية لفائدة أفراد الجالية المغربية بالخارج، وفق برنامج عمل ملائم مع الاهتمام بالمحافظة على الهوية الوطنية للأجيال الناشئة؛

- إعطاء اهتمام أكبر لحماية القاصرين المغاربة غير المرافقين باعتبارهم فئة هشة معرضة للاستغلال من قبل عصابات الاتجار في البشر أو الجماعات التبشيرية أو المتطرفة؛

- تطوير وتفعيل اتفاقيات الضمان الاجتماعي واليد العاملة الموجودة حاليا مع 14 دولة عبر العالم، ولكن أيضا توسيع الاتفاقيات لتشمل دول أخرى لم تشملها لحد الساعة.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

تلك هي الخطوط العامة في البرنامج الحكومي، الذي هو ثمرة عمل جماعي مشترك بين مكونات الأغلبية ومختلف القطاعات الحكومية، ينطلق من مقاربة إيجابية طموحة، ومن ثقة في بلدنا وفي مستقبل بلدنا، ويعكس انشغالنا في المقام الأول بقضايا الوطن وبانتظارات المواطنين، داخل المملكة وخارجها، حفظا لكرامتهم وحماية وصونا لحقوقهم وحرياتهم.

نحن واعون بأن هذه الإصلاحات، وبأن هذه الأوراش التي يتضمنها هذا البرنامج، لا يستلزم فقط تجند الحكومة أو تجند البرلمان أغلبية معارضة، بل هو أيضا كيتطلب تعاون كافة المؤسسات الوطنية وكافة الهيئات في بلادنا، بل أيضا يتطلب انخراط مختلف الفاعلين وتعبئة إرادية ومسؤولة لكافة المواطنات والمواطنين لتعزيز فرص الإصلاح وترصيد مكتسباته ورفع وتيرة إنجازه.

وأؤكد لكم أن هذه الحكومة قوية، قوية بإرادتها، وعزمها بكل مكوناتها على إن شاء الله أن تعمل لمصلحة الوطن والمواطنين لتحقيق هاذ البرنامج.

وإذ ندرك أن ما يتضمنه هذا البرنامج من أهداف وإجراءات يشكل طموحا وطنيا، وأن الإكراهات والتحديات التي أمامنا كبيرة، لكن ثقتنا في الله أولا ثم ثقتنا في الإرادة الجماعية والانخراط الشعبي تجعلنا مطمئنين إلى النجاح في تطبيقه.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذه الأمة في ظل القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وجعل بلدنا بلدا آمنا مطمئنا رخاء مزدهرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا للسيد رئيس الحكومة المعين.

شكرا للسيدات والسادة البرلمانيين.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة الثانية والثمانين

التاريخ: الثلاثاء 27 رجب 1438 (25 أبريل 2017).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس المجلس، والمستشار السيد عبد الصمد قيوح الخليفة الأول للرئيس.

التوقيت: خمس ساعات وست عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة العشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة البرنامج الحكومي.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

أيها الحضور الكريم.

طبقا لأحكام الفصل 88 من الدستور، والمادة 230 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لمناقشة البرنامج الحكومي الذي سبق للسيد رئيس الحكومة أن قدمه أمام مجلسي البرلمان في الجلسة العامة المشتركة يوم الأربعاء 19 أبريل 2017، وذلك طبقا للتوزيع الزمني الذي أقرته ندوة الرؤساء بتاريخ 13 أبريل 2017.

إذن على بركة الله أعطي الكلمة لأول متدخل في المناقشة، أظن للسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود ساعة واحدة وثلاثين ثانية، فليتفضل مشكورا.

أخبركم أن وقائع هذه الجلسة سيتم نقلها على الهواء مباشرة في القناة التلفزيونية وأظن الراديو كذلك، كما هو الحال تماما مع الجلسة التي عقدها زملاءنا في مجلس النواب، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابته أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الرئيس المعين،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال بكل إرثه الوطني لتوضيح وتبسيط موقفنا من الحكومة وبرنامجها، هذا المشروع في تكامل وانسجام مع ما تفضل به إخواننا في الفريق الاستقلالي لمجلس النواب يوم أمس بخطاب واقعي مدرك للمطالب العادلة للفئات الاجتماعية وللسياقات التي تؤطرها، بعيدا عن الترضيات وعن التأويلات ولغة المزايدات السياسية، وبعيدا أيضا عن خطاب التمجيد الهادف إلى دغدغة المشاعر والأحاسيس، خطاب ينتصر لمصلحة الوطن على ما دون سواها.

إن جلسة اليوم، السيد الرئيس، الأخوات والإخوة، ليست مجرد إجراء دستوري مسطري للتنصيب، وإنما هي فرصة للنظر في المرآة العاكسة ومساءلة حصيلتنا الجماعية وإجراء تقييم موضوعي ومسؤول لما تحقق وما لم يتحقق على مستوى توطيد الخيار الديمقراطي وتكريس القيم الديمقراطية ثقافة وممارسة، وعن مدى قدرة هذا البرنامج على الاستجابة لآمال وطموحات ملايين الشعب المغربي في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

جلستنا اليوم وتعيين هذه الحكومة اليوم طال انتظارها، الأخوات والإخوة، واشتاق إليها الجميع، جلسة هذه الحكومة تشرئب إليها الأعناق لأنها تأخرت، وفي تأخرها كان هناك أنين المحتاجين، أنين الطبقة الشغيلة، أنين مختلف شرائح المجتمع المدني، وهي تنتظر ماذا ستحملون معه السيد رئيس الحكومة المحترم.

جلسة اليوم تكتسي طابعا خاصا لكونها ترتبط بالنسبة لنا بوقفة مع التاريخ للصدح بالحقيقة التي وحدها للتاريخ وللمستقبل ومناقشة برنامج حكومي تشكلت في مسار سياسي عجيب وغريب.

جلسة اليوم نزعم أنها ستكون من أكثر الجلسات مشاهدة وتتبعا من قبل الرأي العام الوطني ومن الأوساط المتتبعة للشأن السياسي ببلادنا، والتي تترقب موقف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلسيه في البرلمان من التصريح الحكومي ومن الحكومة بشكل عام.

لكن قبل الخوض في مناقشة ذلك والوقوف على السياق العام الذي طبع المسار السياسي ببلادنا واستعراض موقف حزب الاستقلال من بعض علاماته الفارقة انتهز الفرصة لأجدد لكم، السيد رئيس الحكومة، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين أجدد لكم التهنئة على الثقة المولوية الكريمة التي حظيتم بها وحظي معكم فريقكم الحكومي الذي نتمنى له النجاح والتوفيق، نجاح هو نجاح للمغاربة، نجاحكم نجاح للديمقراطية، السيد رئيس الحكومة، نجاحكم نجاح وتتويج وتثمين للمجهودات التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية، نجاحكم نجاح للمغاربة وتطلعاتهم.

السيد الرئيس،

بين هذه اللحظة ولحظة الإعلان عن نتائج اقتراع السابع من أكتوبر أهدرنا أزيد من نصف سنة في النقاش والسجال السياسي العقيم، تكبدت فيه البلاد خسائر مادية ورمزية ثقيلة (المقاولات، التنمية،

فرص الشغل وانتظارات أخرى...)، خاصة على صعيد تعزيز مصداقية عمل المؤسسات، فلم نكن بحاجة إلى التغيير في الاشخاص فقط، بل إن أملنا كان في تغيير الأسلوب ومنهجية وضع المؤسسات وانتخابها وتسييرها في فن صناعة التحالفات.

مع كامل الأسف أثبتت التجربة أننا لم نتخلى بعد عن استدعاء الأساليب المعلومة في صناعة التزييف وتأثيث ديمقراطية الواجهة أو ما كان يصفه الراحل المرحوم محمد بوستة طيب الله ثراه بـ(le système)، هاذ (système) هاذ الكلمة المميزة التي تميز بها الراحل محمد بوستة رحمة الله عليه، والنتيجة أننا اليوم أمام مؤسسات مخدومة تم تدجينها وإفراغها من محتواها ومضمونها الشعبي الديمقراطي.

ومع ذلك، فلم يخامرنا شك لحظة واحدة في أن سيادة مقتضيات الدستور هي المسار الوحيد الذي يجب أن يسير عليه ركب المسار السياسي العام في البلاد، وكانت القناعة راسخة، أن جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وهو الضامن الأول والرئيسي لاحترام الدستور، وكما جاء في بلاغ الديوان الملكي فإنه كانت لجلالته خيارات دستورية أخرى بعد عدم تمكن الأستاذ عبد الإله ابن كيران من تشكيل الحكومة، لكنه اختار أن يعتمد منها ما يكرس القراءة الديمقراطية الواضحة لمنطوق الدستور، فلا ملاذ إذن عن الدستور الذي يزداد قوة بإرادة ملكية صادقة ومؤمنة بمسار إصلاحي سياسي شامل.

وعلى الرغم من الملاحظات الأساسية التي كانت ولا تزال لدينا على بعض الفاعلين السياسيين، فإننا نرى أن التجربة كانت مفيدة جدا للمسار السياسي الإصلاحي العام في البلاد. ويكفي الاستدلال على ذلك بأن تشكيل السلطة التنفيذية اليوم لم يعد أمرا سهلا ومريحا، بل أضحى شاقا ومتعبا في مشهد سياسي نشيط وفاعل.

السيد الرئيس،

قد تكون قيادة التحالف الحكومي لم تعد بحاجة إلى مساندة حزب الاستقلال للحكومة لأنها محصنة بأغلبية مريحة جدا، على الأقل من الناحية العددية وليس من الناحية النفسية.

وقد نكون في حزب الاستقلال غير ملزمين بالمساندة لأن المرجع في تحديد توجهنا كان هو حماية الشرعية الانتخابية وتعبيد الطريق السالكة أمام المسار الديمقراطي في البلاد، فقد مرت مياه كثيرة تحت الجسر لتفرز لنا حكومة هي على ما هي عليه اليوم، ونكاد نجزم بأنها بعيدة بعد السماء عن الأرض لما كان يتطلع إليه الشعب المغربي والرأي العام الوطني ولما كان مطلوبا من هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ بالمقارنة مع اقتراع 7 أكتوبر.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي لم نقدم شيكا على بياض، لم نقدم شيكا على بياض لهذه للحكومة وأصوات البرلمانيين الاستقلاليين ليست دروعا احتياطية أو أصوات إضافية ولا أرقام عددية، بل هي قوة سياسية حقيقية اقتراحية، لسان الشعب المغربي كما نقول دائما ويحلو لنا أن نردد: "إن حزب الاستقلال ضمير هذه الأمة وصوت مختلف شرائحها المجتمعية".

إن حزب الاستقلال بكل عمقه التاريخي ووزنه السياسي ووطنيته الصادقة التي دفعت الحزب إلى اتخاذ موقف شجاع وسليم في التوقيت المناسب بعيدا عن لغة المكاسب والمغانم.

إن رهاننا الأساسي هو احترام تعاقدنا مع الشعب من أجل حماية الشرعية الانتخابية وتوطيد دولة الحق والقانون والدفاع عن الحرية، العدالة الاجتماعية، التعادلية الاقتصادية والإنصاف والمساواة والمناصفة والمواطنة الحقة.

لذلك، فإن فريقنا سيستمر في لعب دوره الكامل كقوة اقتراحية تبتغي النهوض بقضايا المواطن وتحصين مكتسباته وتقويم الاختلالات السياسات العمومية وتجويدها في إطار الأدوار الدستورية المكفولة لهذا الفريق.

تلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، هي مرجعيتنا في الفريق في التعاطي مع أداء حكومتكم، وهي المرجعية نفسها التي سنعتمدها في مناقشة برنامجكم الحكومي اليوم باعتباره وثيقة تعاقدية ترهن عمل الحكومة بعد تنصيبها وخلال مدة انتدابها، وستشكل إطارا مرجعيا لتفعيل الوظيفة الدستورية للبرلمان.

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين سيستحضر أيضا في هذه اللحظة التي يفترض أن تكون لحظة ديمقراطية إصرار البعض على الالتفاف على الإرادة الشعبية، وهي نتائج الانتخابات وتوزيع شهادات حسن السيرة يمنة ويسرى وسعت جاهدة إلى محاصرة الاحزاب السياسية الوطنية في محاولة لقتل السياسة وفرض اشتراطات شخصانية معينة لقبول عمر أو زيد.

السيد الرئيس،

إننا اليوم ونحن نناقش الخطوط العريضة للبرنامج الحكومي نعتبر أن الرهان الكبير الذي ينبغي أن ترفعه هذه الحكومة هو رهان الثقة، الثقة التي ما فتئت تهتز جراء حملات التبخيس والتيئيس والتجاذب ولغط البلاغات المضادة التي واكبت تشكيل هذه الحكومة.

نعم، السيد رئيس، الثقة، الثقة بأن الآفاق مطمئنة وأن مكونات الحكومة تثق في بعضها البعض ومنسجمة انسجاما تاما تجعلها تعمل بكل قوة وحنكة تلبية لتطلعات المجتمع المغربي.

الثقة في أن الحكومة لن تعمل على تغليب هاجس التوازن المالي على حساب المطامح الاقتصادية المقرونة بالعدل الاجتماعي وبالعدالة الاجتماعية.

فهلا بعثتم لنا، السيد الرئيس، بمؤشرات مطمئنة حتى نثق في حكومتكم وفي وبرنامجها ولو أننا لا نملك سلطة التصويت، ولكننا

نرغب في أن الشعب المغربي يثق ليطمئن لأن شعارنا "ولا تنمية بدون استقرار، بدون أمن"، إن لم يكن الاستقرار والأمن سوف لن تكون هناك أية تنمية، هنا وفي هذا المنبر أمامكم أؤكد وأحيي تحية كبيرة رجال الأمن والدرك الملكي ورجال القوات المسلحة الملكية بشتى أصنافها على المجهود الجبار الذي جعل جل المغاربة ينامون مطمئنين يتجولون مطمئنين، وهذا هو الكنز الذي يحظى به هذا البلد، اللهم اجعله دائما بلدا آمنا مطمئنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

لقد انتظرنا أكثر من نصف العام وكلنا أمل أن يقودكم مسلسل المشاورات إلى عقلنة حقيقية لهيكلة الحكومة من خلال تقليص عدد الوزارات، لكن الآمال والأماني ذهبت أدراج الرياح وخرجت علينا حكومتكم كسابقاتها، وإذا قلنا أن اليوم يبدو أنه من الصعب عليها أن تتعافى سريعا من آلام المخاض وجروح الولادة البادية عليها، لأنها ولدت بولادة قيصرية ونلاحظ اليوم لازالت لم تتشافى عافاها الله وبأسرع ما يمكن.

إن حكومتكم، السيد الرئيس، تسائلكم عن الهواجس والمعايير التي تحكمت في هذه الهندسة، هل الأمر يتعلق بالفعالية والانسجام؟ أم بهاجس الترضية وجبر الخواطر؟ والمثال في قطاع الماء والمياه الذي أسند تدبيره إلى أربع وزارات ووزارات سامية، نتمنى لهم كامل التوفيق ونتمنى أن يحصل الانسجام حتى لا نبقى نشاكس في البحث عن الكراسي أو المكاتب، علنا نخرج وقد.. ولنا تجربة ونحن قطعنا أشواط في مثل هذه العمليات.

وهل التركيبة وهندسة الحكومة الحالية يساعدان على قيام تحالف حكومي يتسم بالاستقرار والانسجام؟

أين نحن اليوم من الخطاب السامي لدكار لجلالة الملك؟ لقد نسيتم وغفلتم، السيد رئيس الحكومة المحترم، هناك تهافت، ودعني أمر بسرعة لأن السؤال يصعب التأكيد عليه بالإيجاب، فالتناقضات بين الوزارات وكتاب الدولة ظهرت منذ اليوم الأول لتشكيل هذه الحكومة حول الاختصاصات والنموذج من تدخلات بعض فرق الأغلبية يوم أمس التي لم يرضها الحال، فإذا كان رب الدار ضاربا للطبول فما عساني أن أقول وأنا أصنف نفسي في صنف المعارضة.

ومما يزيد الطين بلة هو العدد المرتفع لكتاب الدولة–مع احتراماتي لهم–ولم ولن أسمح بأن ينقص أي مغربي من قيمتهم لأنهم كفاءات، ولكن عسى أن يجيدوا مجالا للعمل ولا تتضارب الازدحامات والترتيبات، وما يزيد الطينة بلة هو العدد المرتفع لإخواننا كتاب الدولة في التركيبة الحكومية والذي يطرح أسئلة قانونية كبرى بخصوص المهام المسندة إليهم ونطاق التفويض الذي سيسمح لهم به من جهة وكذا سلطاتهم في تدبير القطاع وتتبعهم ومساءلتهم خاصة أمام المجلس الوزاري برئاسة جلالة الملك مادام أن الفصل 48 من الدستور يحدد تأليف المجلس الوزاري في رئيس الحكومة والوزراء وهو ما سيجعلهم مجرد موظفين سامين عوض وزراء.

ولا مناص من أن نؤكد لكم، السيد الرئيس، أن هذه الحكومة تعاني أزمة كبرى بسبب انخفاض منسوب المقوم السياسي والحزبي، ذلك أن الحضور القوي وغير المتوقع للتقنوقراط يدفعنا إلى التساؤل عن العقيدة السياسية للبرنامج الحكومي وعن قدرته على التمثل الواقعي لمعالجة الاختلالات التي تعتري النموذج التنموي والاقتصادي لبلادنا وعن قدرته على إخراج البلاد من البؤس الاقتصادي والاجتماعي بدل إلباس هذا البؤس الاقتصادي والاجتماعي ببريق السياسة.

إننا اليوم في الفريق الاستقلالي نعتبر أن إخراج البلاد من الوضع الصعب الذي تجتازه لن يتحقق إلا من خلال ميثاق وطني يرسم التوجهات السياسية ويعيد الاعتبار للقرار السياسي، لكنكم، السيد الرئيس، قد اخترتم الخيار السهل أو اخترتم عفوا الخيار السهل.

برنامج حكومي جاهز بدون خلفية سياسية ولا يمت بالصلة لبرامج مكونات التحالف الحكومي؛

برنامج لا نعرف منطلقاته ولا مبتغاه، لا فرضياته ولا منهجيته في تصميم السياسات ولا ضمانات تنفيذ ولا مؤشرات وتحقيب الإنجاز ولا آليات التقييم ولا مصادر التمويل؛

برنامج بدون ترتيب واضح للأولويات ودون أهداف كبرى ودون مستوى اللحظة الفارقة التي تعيشها بلادنا؛

برنامج لا يوفر الشروط الضرورية لإدارة المنعطفات والانتقالات الحرجة التي تجتازها البلاد سياسيا وديموغرافيا واجتماعيا واقتصاديا.

تلكم بعض الملاحظات العامة والضرورية، السيد رئيس الحكومة، حول برنامجكم ولا نعتقد أنها قاسية – أبدا–لا نعتقد أنها قاسية كما قد تذهبون إلى ذلك لأنها لسان الشعب والمواطنين، أي نعم ليس كل الشعب لكن السواد الأعظم على الأقل.

ملاحظة تقاسمناها معكم لأننا نعلم أنكم تقدرون الصراحة وتحبون من يصارحكم.

إننا اليوم أمام إحدى المحطات الأساسية لتطوير التواصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وللتذاكر بوجه مكشوف حول الملفات الوطنية والقضايا الكبرى المطروحة، المطروحة والتي سترهن عملكم خلال الخمس سنوات القادمة إن شاء الله، وحول الدور الذي ينبغي أن يضطلع به مجلس المستشارين بكل مكوناته في هذه المرحلة الدقيقة.

أولى هذه القضايا قضية الوحدة الترابية للمملكة، مرددين ومعبئين وراء جلالة الملك من أجل مواصلة ورش الإصلاح السياسي وتحقيق التنمية الشاملة بالأقاليم الجنوبية، لكن الملاحظ أن البرنامج الحكومي لم يولي حيزا مهما للمشاريع الكبرى المبرمجة في إطار المخطط التنموي

لأقاليم الصحراء الجنوبية.

أين نحن من ميناء الداخلة ومن المستشفى الجامعي ومن نواة جامعية والمدار المسقي ومن السدود التلية وغيرها من المشاريع التنموية؟

السيد الرئيس،

كما ننتهزها مناسبة أيضا لنثمن عاليا الثقة الغالية التي حصل عليها منتخبو الحزب وجميع المنتخبين بالأقاليم الجنوبية في جميع مراحل مسلسل الانتخابي الأخير والتي تجعل منهم، كما أكد على ذلك جلالة الملك، الممثلين الحقيقيين لسكان الأقاليم الجنوبية سواء على مستوى المؤسسات الوطنية أو في علاقاتهم بالمجتمع الدولي.

كما أود بهذه المناسبة أن أتقدم باسم الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال بتحية تقدير وإكبار لجميع أصناف القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن والقوات المساعدة والوقاية المدنية على الروح العالية والتفاني في التضحيات الجسام، هم مرابطون وسيستمرون "يا أيها الذين امنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون" هو صابرون والفلاح إن شاء الله سيكون حليفهم.

إن العالم اليوم يشهد أن إفريقيا توجد في صلب اهتمام السياسة الخارجية للمغرب وعمله الدولي، ويكفي الاستدلال في هذا السياق بأن المغرب يعتبر أول بلد مستثمر في عشرات الأقطار الإفريقية بفعل السياسة الحكومية والرؤية الاستراتيجية الرائدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره اللهن وبفضل الشراكات المغربية الإفريقية التي يصل مداها إلى أكثر من أربعين دولة.

وإذ يعبر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية عن ارتياحه الشديد لهذا التوجه فإنه كان يأمل أن تكون إفريقيا حاضرة بشكل أكبر وبشكل وافر وأن تنال حيزا أكبر من مضامين البرنامج الحكومي الذي نحن اليوم بصدد مناقشته.

السيد الرئيس،

كم كان أملنا كبير أيضا في أن يشكل هذا البرنامج فرصة للالتزام بمراجعة العديد من النصوص القانونية المؤطرة للحريات الأساسية من قبيل مشروع القانون المتعلق بالحق في الولوج إلى المعلومة والذي لم يرد له الخروج إلى حيز التطبيق بعد والقانون المتعلق بحرية تأسيس الجمعيات والتجمع السلمي، سواء بناءا على نتائج الحوار الوطني الذي قادته الحكومة السابقة حول الأدوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني، كم كان أملنا كبير في أن يشكل هذا البرنامج فرصة أيضا للتأكيد على رغبة الحكومة وعزمها تدارك ما فات والتسريع بإنجاز الأوراش الكبرى المهيكلة وخاصة الجهوية المتقدمة والتعاون بين الجهات وهناك جهات فقيرة تئن من الهشاشة والضعف.

ولا داعي لأذكركم، السيد رئيس الحكومة، هناك عدة وجوه وعدة وزارات تتكلف بالماء يعني هذا أننا اليوم–الله يعاونكم مع هذه الحكومة–سوف لن نعود نرى الرحيل وقافلة البدو ينتقلون من الفجر حتى يعودون في المساء بحثا عن الماء، فحسب المجهودات والابتكارات للمجموعة من الإخوة أعضاء الحكومة–وفقهم الله–لنقطع مع النقص في الماء وسيأتي لأتكلم على الماء أيضا في الجانب الفلاحي.

إذن أنا مطمئن وسيطمئن معي الشعب المغربي إذا كان العدد الوافر من الوزراء يهتمون بالماء، معنى توفير الماء في الجبال وفي الصحاري مرورا إلى طلعنا من صفرو ومشينا لميسور بولمان، وجينا حتى لبوعرفة معنى أن الماء ما كاينش، أنا اخترت هاذ الجهة وإلى مشينا من بني ملال والقلعة وغنمشيو وإلى مشينا في نواحي الدار البيضاء معنى أن هاذ الناس سيستبشرون خيرا بالمجهودات التي تبذلونها، سيما وقد خصصتهم مجموعة كبيرة من العقول المدبرة في البحث والتنقيب عن الماء وفقكم الله.

كم كان أملنا كبير أيضا في أن يشكل هذا البرنامج .. سأترك المجال للحديث بعض اللقطات، وأستسمحكم.

وبخصوص المحور الاقتصادي والتدابير الاقتصادية والمالية الواردة في البرنامج الحكومي، فإن الحاجة الماسة إلى طرح السؤال كيـــــف؟ (le pourquoi des choses) ،كيف؟

السيد وزير المالية المحترم،

أعرف قدراتكم وكفاءتكم لكن الكيف ننتظره وينتطره معي الشعب المغربي، أقول كلمة واحدة فيما يخص الجانب المالي، أقول كمغربي عايشت لسنا في حاجة إلى القروض، لسنا في حاجة إلى القروض بقدر ما أحبذ أن تكون هناك ترشيد النفقات، محاربة الغش واسترجاع أموال الدولة.

أعجبني ما أعجبت به في تصريحكم "محاربة الفساد"، فهل سيكون محاربة الفساد فعليا أو مجرد كلام؟ أقول وأردد لسنا في حاجة للاقتراض من أي بنك دولي كان، بل نحن في حاجة إلى ترشيد النفقات، مراقبة المال العام، وهنا سنكون قد وصلنا إلى ما نريده وما يريده الشعب المغربي تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.

كيف ننتقل من نموذج استنفد غرضه وفقد راهنيته إلى نموذج عصري تنافسي مندمج بشكل إيجابي في الاقتصاد العالمي، نموذج قادر على تحقيق نمو قوي ومستدام وعادل ومدمج، ندخل به نادي الدول الصاعدة.

فهل يتضمن البرنامج المعروض علينا التزامات وآليات كفيلة بتحقيق ذلك؟

إنه وبمجرد طرق باب دعم الاستثمار العمومي وتنويع الصادرات وغيره من المواضيع يتبين أن ما تفضلتم بتقديمه، السيد رئيس الحكومة، لا يختلف عن سابقيه وأن الأمر لا يخرج عن تلك الالتزامات

الاعتيادية التي تم ترديدها سابقا عند تقديم كل مشروع برنامج حكومي، حتى أضحت تصنف في خانة التنميقات اللفظية والحشو البلاغي.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي نثمن توجه البرنامج الحكومي إلى تسريع مسلسل التحويل الهيكلي، ونعتبره المدخل الأساسي لتحسين أداء النظام الإنتاجي الوطني وتحريك بنيته الجامدة والمرتبطة بشكل كبير بالقطاعات التقليدية كمصدر رئيس لخلق مناصب الشغل والثروة، لكن–وفي تقدير الفريق–فإن البرنامج الحكومي لا يتناول هذه العناصر مجتمعة وفق رؤية ناظمة، فإنه يدفعنا للقول أنه لا يوفر الشروط الموضوعية والأولية لدعم التحول الهيكلي، فمفهوم التحول الهيكلي يحيل بالضرورة على ثلاثة عناصر أساسية ومترابطة فيما بينها وهي الاندماج، التنويع والإنتاجية.

والحال أننا لم نجد في التدابير المقترحة في برنامجكم ما يمكن أن نسميه "تعميق اندماجية الاقتصاد الوطني" (L'intégration) بما يسمح من تحرير وتحويل الموارد من القطاعات والأنشطة التقليدية إلى القطاعات والأنشطة العصرية ذات القيمة المضافة العالمية.

إن البرنامج الحكومي، السيد الرئيس، وهو يكتفي بالتركيز على مواصلة الاهتمام بنفس القطاعات دون تحيين الامتيازات المقارنة يجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأن التنويع، تنويع بنية الاقتصاد المغربي سيبقى هدفا مؤجلا إلى حين، وأن بنيته ستظل تتسم بنفس التوجه، فإنه يحسب للبرنامج الحكومي إدراجه لموضوع العقار كمحور أساسي في محاور العمل الحكومي، لأنه يبقى أحد المعيقات التي تحول دون مردودية تنافسية الاقتصاد المغربي بسبب سوء التدبير ومافيا العقارات، ونأمل أن تتوفر الإرادة السياسية لتفعيل التدابير المقترحة على الأرض في أفق الإصلاح الشامل للقطاع.

كما يجرني الحديث عن الإنتاجية بالضرورة إلى الحديث عن ضعف التنافسية الاقتصاد الوطني، واسمحوا لي في هذا الصدد أن أقول لكم أن التقييم الذي تقترحونه لمجموع اتفاقيات التبادل الحر هو إجراء مهم ولابد منه، لكنه غير كاف بكل تأكيد فحصة مبادلات المغرب التجارية التي تندرج في إطار اتفاقيات التبادل الحر تبقى هامشية مادام اقتصادنا غير متموقع في سلاسل الإنتاج الدولية لضعف إنتاجيته كما أن صفحة المراهنة على المنافسة بالأسعار يجب أن تطوى «compétitivité-prix».

ومادام الشيء بالشيء يذكر، فاسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أسائلكم عن غياب أي إشارة إلى عقد اتفاقيات التبادل الحر مع بعض الدول الكبرى من قبيل انجلترا من قبيل المملكة المتحدة والتي سارعت العديد من الدول الى بدء المفاوضات إلى طلب ودها، فاين نحن من هذا الإسراع في كسب الكليان؟ في كسب من يمكنه أن يساعدنا أو يقبل إنتاجنا؟ المهم ماشي هو الإنتاج، المهم هو البحث عن السوق، البحث عن السوق بجودة وأثمنة معقولة.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن أثير انتباهكم إلى بعض النقاط التي تفادى البرنامج الحكومي الحديث عنها وسأكتفي في ذلك بأربع قضايا أفقية نعتبرها أساسية وضرورية:

أولا: لم يخصص هذا البرنامج ولو كلمة واحدة لقضية التمويل والإصلاح المالي وهي التي تكتسي راهنية كبرى في سياق الانخفاض غير المسبوق للقروض البنكية وشلل البورصة وباقي الأسواق الدين الخصوصي؛

ثانيا: لم يتضمن البرنامج الحكومي أو لم يشر إلى أدى إشارة إلى مشروع تحرير سعر صرف "الدرهم"، الذي أعلنه والي بنك المغرب مرارا، علما أن هذا الأمر يدخل ضمن الاختصاصات الصرفية للحكومة بمقتضى المادة 8 من القانون المنظم لبنك المغرب؛

ثالثا: لم يوضح البرنامج الحكومي كيف تعتزم الحكومة جعل السياسة الضريبية آلة من آليات السياسة الاقتصادية باعتبارها أحد أدوات تدخل الدولة الأساسية لتحقيق أهدافها، فهل نعتبر هذا الصمت المطبق للبرنامج الحكومي عن الحديث عن السياسة الضريبية بمثابة إعلان من الحكومة عن استراحة ضريبية أم أن الأمر (la pause fiscale) لا، السيد الوزير كيعجبو الفرنسية، نهضرو على (la pause fiscale) أم أن الأمر يتعلق بغياب تصور حول موضوع أو اختلاف في الرؤى بين مكونات الأغلبية؟

رابعا: لم يقدم البرنامج الحكومي أي تصور حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتضامن المقاولات الصغرى والمتوسطة وكيفيات استثمار تحويلات مغاربة الخارج بشكل أفضل وغيرها من القضايا، المقاولات الصغرى.

كنت أتمنى أن أستمع في تصريحكم في البرنامج الحكومي كيفية دعم المقاولات الصغرى، سيما وأن المقاولات الكبرى قد تأثرت تأثرا كبيرا، سواء بما أصاب العالم (la conjoncture économique)، ولكن السياسة متبعة حاليا هي لم ترق ولم تكن فيها نبرة الدعم للمقاول الصغير، اليوم مع هاذ التأخر الحكومة أعباد الله خذات الفلوس من عند (les fournisseurs) ومازال ما تتخلصش والضريبة تتسالهم، حبس أسيدي غادي تدخل للحبس وأنت تتسال للدولة، هنا تيخصنا هذاك المقاول الصغير ندعموه.

المقاولات الكبرى المراجعة المراجعة المراجعة إلى متى ستظل هذه المراجعة سيف على المقاولة الكبرى؟

أرى لنا المقاول دابا الآن راه لاباس إلى قبط لنا ذيك الناس، راه لاباس إلى بقى قابط لنا الناس وما خرجهومش للزنقة، (la CNSS) الضرائب، المراجعة، معنى أشنو معنى أن الموت هاذي وهاذي كنحاولو

نضربو المقاول وما نميولوش السعة نتاعو باش يكون مثمر.

السيد الرئيس،

يتوقع البرنامج الحكومي تحقيق نمو اقتصادي ما بين 4.5 و5.5% في أفق 2021 إن شاء الله، وبغض النظر عن عدم توضيح الفرضيات المعتمدة وخاصة فيما يخص بعض المتغيرات والمرتبطة بالمحيط الدولي، فإن تحديد هذا الهدف بهذه الطريقة أمر غير مبرر، ذلك أن الإرادوية السياسية الاقتصادية للدول تقاس بقدرتها على تحقيق نمو قوي ومستدام.

وفق هذا المعنى كان من الواجب على الحكومة الالتزام بمتوسط النمو وليس بنسبة النمو عند نهاية الولاية الحكومية ويكفي أن تتزامن سنة 2021 بحول الله مع سنة فلاحية، هاذي الفرضية جيدة لتحقيق بطريقة شبه ميكانيكية معدل نمو يفوق 4.5%.

واسمحولي أيضا أن أفتح قوسا في هذا الإطار لأؤكد لكم (أن عصرنة القطاع الفلاحي والرفع من إنتاجيته وتنويع أنشطته ودعم استقلاليته عن العوامل المناخية والتي ضلت مجرد أماني في ظل النتائج المحتشمة للمخطط الأخضر والتي لا ترقى إلى طموحات ولا تتناسب مع المجهودات المبذولة ماليا من طرف دافعي الضرائب، ولا تحقق التضامن والعدالة في توزيع الثروة بين الجهات، والنموذج سآخذه من جهة سوس ماسة.

جهتكم، السيد رئيس الحكومة، ترتكز بها أزيد من 70% من الصادرات، سوس ماسة 70% من صادرات الخضر والفواكه، هاذ الجهة كتشغل لنا أزيد من 600000 ألف أجير فلاحي، كانت وعدتوها أو وعدتها البرنامج الحكومي ب 7 سدود راه ما شفتهاش هنا عندكم هنايا، خاصة وأنتم أبناء المنطقة، كان من الأحرى أن تولها اهتمام كبير لأن 7 سدود فين هي؟ وربما ستبرمج .. عندنا سد كذلك في القنيطرة باش ما نكونشي جهوي، ولكن خاصنا التناسق بين الجهات، خاصنا التعاون بين الجهات، خاصنا الجهة الضعيفة تستفيد بحصة أوفر حتى تكون في خط متوازن.

ومن جهة أخرى، فإن المستوى المستهدف من النمو لن يمكن حسب المختصين من خفض معدل البطالة، فخفض معدل البطالة يتطلب معدل نمو مستدام يفوق 6%، وهو ما يعني أن التزامكم بخفض البطالة إلى 8.5% يبقى مرهونا بتحسن استثنائي لمضمون النمو من فرص الشغل، وهي فرضية نستبعدها جدا بالنظر الى طبيعة الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

لابد بأن ننوه ببدايتكم الطيبة، لقد اجتمعتم مع الفرقاء الاجتماعيين، مع النقابات، وهذا يسجل نقطة إيجابية لكم، إن ما ينقصنا هو التواصل، هو الكشف عن مكامن الخطأ أو الخطر أو المرض حتى يمكننا استنباطه والانكباب على معالجته، ومع أن الوقت لا يسعفنا الإحاطة برؤية اجتماعية منتظمة في البرنامج الحكومي، فإني سأوجز الكلام حول بعض القضايا الأساسية التي نعتبرها أولوية الأولويات في المجال الاجتماعي، مؤكدين لكم أن مضمون البرنامج الحكومي ومع كامل الأسف لم يتمكن من قطع مع السياسة السابقة لما ينبغي أن تكون عليه المسألة الاجتماعية، والمؤشرات المقدمة لا ترقى إلى حجم الطموحات والانتظارات المجتمعية، فخلال الأيام الماضية فارقتنا كل من الطفلة فرح والطفلة ايديا والطفلة فاطمة الزهراء بفعل الإهمال وضعف التجهيزات الطبية والخصاص المهول المسجل في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والتفاوت الصارخ في توزيع الموارد البشرية وفي ولوج الخدمات الطبية على المستوى الترابي.

وهذه فقط حالات من بين أخرى كثيرة تهم المواطنين البسطاء يواجهون كل أنواع التهميش ويعانون في صمت، لأننا لم نتمكن من تحقيق ما وعدناهم به. الطب يمكنني أن أبيت بدون أكل، غير أنني لا أستحمل أن أقضي الليل وأنا أتلوى بالألم، نجانا الله وإياكم من جميع الآلام.

فالتطبيب يجب العناية به، ولا داعي للدخول في مكامن هذا القطاع الذي يئن ويعج بالخروقات، فيجب الانكباب بكل عناية وغيرة وطنية على صحة المواطن.

لم نتمكن لحد الآن من التفاوت الصارخ في توزيع الموارد البشرية وفي الولوج إلى الخدمات الطبية وفي سد الخصاص المهول المسجل في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية.

لم نتمكن من تقليص عدد وفيات الأمهات إلى 50 وفاة عن كل 100.000 ولادة، فشلنا في خفض وفيات الرضع الى 20 وفاة عن كل 1000 ولادة.

أما التزامكم بتعميم الولوج إلى الخدمات الصحية الأساسية ورفع التغطية الصحية الى 90% فإننا لا يمكن لنا إلا أن نثمنه بالرغم من أننا بحثنا وبحثنا كثيرا في كلمات البرنامج الحكومي لكننا لم نجد تدابير عملية وجديدة ولا التزامات مالية مطمئنة بتحقيق هذا الهدف، حتى هذيك (la mutuelle) تيتحيلوا عليها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

(la mutuelle) التعاضدية كانت عندها مصحات، ولكن اللوبي القوي يأكل الضعيف حال أو يحاول بثر هذه المصحات التي كان يلتجئ إليها المريض، العامل البسيط هذا يجب الانكباب عليه، وكنت أود أن أرى السيد وزير التشغيل ليهتم بما يروج بهذه التعاضدية لأنها الملجأ الوحيد لمجموعة من الفقراء ومن نسميهم بالهشاشة.

أخال أن لا أحد في هذه القاعة أو خارجها ببلادنا يشك في أن قطاع التعليم يعاني أمراضا وتشوهات مزمنة تتفاقم يوما بعد يوم، فخطب جلالة الملك والتقارير الدولية والوطنية مجمعة على وضعه المأساوي وأعطابه وأعراضه المرضية، وأنا شخصيا لا أحتاج إلى أن أتدخل

في التعليم لأن سبق لي أن شرحت وبسطت بعض الهفوات وبعض الأغلاط، هناك أطر مهمشة لازالت همشت لأنها لم ترضَ بأن تمس كرامتها، مست وأعفيت وهمشت لأنها لم تجد صديق بمفهوم الصداقة القدحية الذي سيوصلها أو سيحتفظ لها بمنصبها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إني أعرف أن من هاذ السيد الوزير الذي أسندت إليه التعليم بكفاءة، كفاءته المعهودة سينكب على إجتثاث كل المعوقات حتى يكون تعليمنا تعليما حقيقيا وحتى نشجع الطبقات الهشة والضعيفة إلى ولوج قطاع التعليم، من منا اليوم يستطيع أن يذهب أو يسمح بفلذة كبده لولوج إلى قطاع التعليم العمومي، وهل لديهم أجراء بسطاء، هل لديهم ما يؤدونه للتعليم الخصوصي؟ إلى متى سيظل هذا التعليم يشوش على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ ناهيك عن ربط مناهج التعليم بما يسمح لهم بسوق الشغل كم من مرة سمعتها وأنا تلميذ وسمعتها وأنا موظف وأستمعها اليوم، ربط المؤسسة بالمحيط، أسيدي قريو لنا ولادنا أشياء لي غادي تنفعهم في الصناعة عطيني غير واحد لي تيعرف يركب بولة، واراه غادي يخدم بها، عطيني لي تيصلح روبيني بسيط لست في حاجة إلى مهندسين بقدر ما أنني ملزم أبحث عن من سيكفيني تلك اللحظة ويخلصني من معاناتي اليومية.

تعليمنا يجب الانكباب عليه جماعة ولست في حاجة أنا شخصيا أعوذ من قولة أنا أن أتكلم في التعليم لأنني أعطيت ما فيه وأظن أن رسالتي قد وصلت.

لقد فوجئنا مع كامل الاسف بالتزامات وكلام سطحي لم يستطع النفاذ إلى عمق الإشكاليات بل وعلى العكس من ذلك جاء في بعض الأحيان متنافيا ومتعارضا مع المتطلبات المجتمعية، وكما يقال عندما لا يستطيع المرء تغيير الأشياء يكتفي بتغيير الكلمات، وهذا هو حل البرنامج الحكومي وهو أمر لم يعد مقبولا اليوم في قطاع حيوي واستراتيجي كقطاع التعليم.

إننا نريد تغيير الأشياء لا الكلمات التي نسرد بها مشاكل القطاع ونبني بها قصورا من الرمال ونصنع بها الأحلام الوردية.

السيد الرئيس،

فيما يرتبط بملف التشغيل ومعالجة إشكالية البطالة فإن استعجالية هذا الورش لا يبرره تفاقم وسوداوية المؤشرات المرتبطة بسوق الشغل فقط وإنما أيضا بضرورة تقديم إجابات حقيقية للانتقال الثلاثي الذي يعرفه المغرب، الانتقال الديموغرافي والانتقال الاقتصادي والانتقال المجتمعي.

فالمغرب يجتاز انتقالا ديموغرافيا حقيقيا يفرض ضغطا إضافيا على سوق الشغل من طرف فئات عريضة واسعة من الشباب المغربي التي ستنضاف الى حوالي 600000 ألف طالب للشغل مسجلة سنويا علما أن الربع منهم فقط من سيتمكنون من الولوج إليه.

وأود أن أصارحكم السيد رئيس الحكومة المحترم أن البرنامج الحكومي وعدد بتفعيل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والتي تمت المصادقة عليها في الوقت الميت من عمر الحكومة المنتهية ولايتها والتي نفرضها ونحتفظ عليها جملة وتفصيلا لأنه يبدو أن المحدد الأساسي الذي أن المحكم الأساسي الذي تحكم في إخراج حكم هذه الاستراتيجية هو تبرير الاخفاقات على هذا الصعيد برمي الكرة في مرمى السياسات الاقتصادية للتغطية على الأعطاب، أعطاب تنشيط الشغل.

وفي سياق حديثنا عن الشق الاجتماعي من البرنامج الحكومي نجد أنفسنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية مضطرين من جديد للتعبير عن استيائنا الكبير من سياسة فرض الامر الواقع التي تم بها تنزيل إصلاح أنظمة التقاعد ضدا على مقتضيات الدستورية ذات الصلة، وخاصة الفصل 13 الذي ينص على ضرورة تفعيل المؤسسات التشاور الاجتماعي وإشراك الفاعلين الاجتماعيين فيما يخص بلورة وتنفيذ السياسات العمومية.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس، وعدتم بمنح 5 دقائق لفريق الاتحاد الدستوري، فمعنى يلى كنت عند وعدكم باقي لكم دقيقة.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

أتمنى أن يكون برنامجكم السيد الرئيس، هي يسير في إرضاء الجميع ويسير أتمنى مرة أخرى أتمنى السيد الرئيس الحكومة المحترم أن تكونوا أو أن يكون برنامجكم قد وافق أو قد تمشى مع الخطاب التاريخي لجلالة الملك، فالشق السياسي لم نلمسه إذ علينا اليوم أن نرى التفعيل، التفعيل الإيجابي والوقوف على المعضلات وعلى مكان الخلل إرضاء للشعب المغربي، إرضاء للناخبين الذين يتطلعون إلى غد أفضل، ولا يسع الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إن لسان حاله يردد قول الله سبحانه وتعالى " إن أريد إلا إصلاح ما استعطت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب". صدق الله والعظيم، والسلام عليكم ورحمة الله بركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

نذكر أن 5 دقائق المتبقية من وقتكم تنضاف لرصيد فريق الاتحاد الدستوري.

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمات والمحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة بصفتي ممثلا وبرلمانيا عن المنظمة الديمقراطية للشغل، وبصفتي كذلك رئيسا لفريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين.

وغنديرواحد المجهود كبير حتى لا أكرر ما تفضل به رفاقي ورفيقاتي بمجلس النواب يوم أمس، وغنحاول ندير مجهود باش نناقش "البرنامج الحكومي" من زاوية أخرى.

قبل ذلك باغي نتقدم بالشكر للسيد رئيس الحكومة على بيانه التوضيحي يوم أمس في موضوع استقباله للأخ الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة مرفوقا برئيسي الفريقين، وأنا كنت حاضر، السيد رئيس الحكومة هو شاهد.

فاللقاء أولا احنا ثمننا المبادرة ديال السيد رئيس الحكومة على فتح جسور التواصل مع أحزاب المعارضة ومع كل القوى اللي ما مشاركاش في الحكومة بما فيها المركزيات النقابية.

من هذا المنطلق المبدئي استجبنا واستجاب الأخ الأمين العام لدعوة رسمية أتته من ديوان السيد رئيس الحكومة، وبلغنا نحن الاثنين، رئيسي الفريقين، يعني بلغنا السيد الأمين العام واستجبنا وامشينا، وكان الموضوع كما جاء في البيان التوضيحي ديالكم السيد رئيس الحكومة، هو حول دورنا ومساعدتنا وتعاوننا لتسهيل وتسريع مرور أو تمرير مشروع القانون المالي ديال 2017، وهذا بالضبط ما صرح به الأخ الأمين العام في ملتقى حزبي، هو الملتقى ديال منظمات نساء الأصالة والمعاصرة اللي كان يوم السبت، وكان عليه الكثير من الهرج والقيل والقال والإعلام، حتى اضطر رئيس الحكومة بأن يصدر بيان التوضيح، أعتقد ماشي هاذي هي القواعد.

احنا بطبيعة الحال مستعدين نتعاونو ونتعاملو مع الحكومة ومع الرئيس ديالها من موقعنا كمعارضة، وبالحقوق والواجبات اللي مفروضة علينا بموجب الدستور في إطار الوضوح، الوضوح وليس إلا الوضوح، ما غنمشيوش عند السيد رئيس الحكومة تحت الطابلة، كلشي مكشوف وواضح.

ومن هذا المنطلق، الأخ الأمين العام كان عادي جدا باش يخبر الأخوات المناضلات ديال الحزب، بأنه أشنو اللي مطلوب، واحنا ما عندناش مشكل باش يتم التضخيم ديال هاذ الحدث، ما عندها حتى معنى.

دابا غادي نناقشو هاذ الشي اللي احنا بصدده.

حضرات السيدات والسادة،

حزب الأصالة والمعاصرة، باش نتافقو، منذ التأسيس اللي تبع المسار ديال هاذ الحزب يقول العكس، منذ التأسيس عرف عنه وضوح الرؤية السياسية، وضوح الاختيارات، وعرف عنه الثبات على الموقف، كناخذو موقف لا نتردد بممارسته، أي ممارسة الموقف بالصرامة المطلوبة، وكيف ما بغات تكون الظروف، علاش كنقول هاذ الكلام؟ كنقول هاذ الكلام باش نذكر لمن يحتاج إلى تذكير، على أن حزب الأصالة والمعاصرة، قراره باختيار المعارضة قرار هو كان سابق وإبان وعقب الانتخابات، القرار ديالنا كنا واضحين فيه، يا إما نتصدر نتائج الانتخابات ونشكلو الحكومة مع الناس اللي غادي نتفاهمو معهم، ما تصدرناش الانتخابات غتجي الحكومة بنفس التركيبة السابقة وتستمر في سياساتها اللاشعبية، وتستمر في اختياراتها الليبرالية المتوحشة المستوحاة من إملاءات صندوق النقد الدولي، لا، موقف واضح، وعندنا فيه الحق.

إذن لا نتودد لأحد بغية يعني شي حاجة، موقفنا مقتنعين به أشد الاقتناع لأنه يخدم المصلحة ديال الديمقراطية في بلادنا، وإلا بلادنا ولات صبغت بلون واحد هي ستكون إعاقة حقيقية للديمقراطية والتنمية في بلادنا، و(PAM) حزب الأصالة والمعاصرة عندو اختيارات واضحة، تموقع في المعارضة حتى يعطي معنا للديمقراطية في هذا البلد، وأنتم تتعرفوا لا يمكن للديمقراطية أن تستقيم بدون وجود أغلبية قوية منسجمة متماسكة، عندها الوضوح، ومعارضة قوية ولها الوضوح في الرؤية ديالها، وغادي نجي نذكر بتفصيل شيئا ما من بعد.

وضمننا هذا القرار التاريخي لحزب الأصالة والمعاصرة صبيحة يوم 8 أكتوبر، باقي ما دارتشي 24 ساعة على الإعلان ديال نتائج الانتخابات ديال 7 أكتوبر، وماشي صعيب دابا باش تلقوا البيان ديال الحزب، يوم 8 أكتوبر على الساعة الحادية عشرة صباحا، وكان موقفنا واضح، 2 د الحوايج اللي دبجنا في البيان:

- أولا التأكيد على موقع المعارضة؛

- وثانيا تهنئتنا للحزب الذي تصدر النتائج.

وهاذ الشي كاين، علاش؟ لأنه متشبعين بقواعد اللعبة الديمقراطية في بلادنا بما لها وما عليها، وكذلك متشبثين بالخيار الديمقراطي باعتباره ثابتا من ثوابت الأمة.

فانطلاقا من هاته القناعات صارعنا إلى تهنئة الحزب الفائز، فاحنا ما عندناش مشكل لأنه اختارينا، درنا هذا الخيار، ما عندناش مشكل نديرو الانتخابات ونخسرو ونهنئ الفائز، ولكن البعض عكس ذلك تماما، تراهم ينوهون بالديمقراطية والانتخابات حين يفوزون ويلعنون أبو الديمقراطية وأبو الانتخابات حين يخسرون، يعني ديمقراطي نهار اللي نربح، أنا ماشي ديمقراطي نهار اللي نخسر، وهذا ما يتهدد الديمقراطية الفتية، ونقولها ببلادنا، احنا تنمارسو هاذ القناعة لأنه هي قناعتنا في

السر والعلن، ماشي في العلن واها، حتى في السر هاذ الشي اللي تنقول.

اخذينا قرار وقلنا على أنه المشاورات ديال تشكيل الحكمة لا تعنينا، لا تعنينا بالمطلق، ونأينا بأنفسنا عن الخوض في الموضوع، بل والمتتبعين لاحظوا هاذ الشي جمدنا العديد من الأنشطة ديال الحزب حتى نفوت الفرصة على شي وحدين اللي ولفوا كيعلقوا الإخفاقات والفشل ديالهم على مشجب الآخرين، لا آ سيدي احنا ما معنيينش، الله يربح، تحاوروا بيناتكم، ما تعلقش على المشجب ديالي أنا، وهاذ الناس اللي ولفوا كيعرفوهم المغاربة واحد العادة مفضلة ديال التمسكين والمظلومية، إمتى ما تعثروا التبوحيط، وا نوضي هذا ما يتهدد الديمقراطية ببلدنا، إما أن نقبل بقواعد الديمقراطية ونطورها في إطار الشراكة والحوار شوية بشوية، وإما نقولو بالصراحة ما لاعبينش، وإذا ما ابغيتيش تلعب هذا حقك، ولكن كول الغلة وسب الملة هذه تسمى الانتهازية السياسية، كتسمى الانتهازية السياسية.

ولكن نقول احنا غادي نبقاو واضحين في مواقفنا وثابتين على الدوام، وسنقاوم وسنكافح حتى ينقشع الظلام على مجتمعنا، وحتى ينجلي الغموض على مشهدنا السياسي والحزبي الوطني، كاين الكثير من الالتباسات، وخاص الكثير من النضال والثبات باش كل واحد ينكشف على حقيقته.

السيدات والسادة،

ندرك جيدا جسامة وثقل المسؤولية اللي على عاتقنا، ونحن اتخذنا القرار ما تشاورنا مع حد، وما تلقينا إملاء من أي كان، قرار مستقل.

وبالمناسبة نحترم قرارات جميع الأحزاب، ماشي اليوم القرار ديالك، أنا ما موالمنيش وما موافقنيش، إذن القرار ديالك ماشي مستقل، ما يكون مستقل حتى يكون موالم معي أنا، ذاك الشي اللي ابغيت أنا، هذا ما يتهدد الديمقراطية في بلادنا، هو إما أنت معي أو ضدي، ما كاينش مساحة للحوار والخلاف المشروع، هذا هو ما يتهدد الديمقراطية في بلدنا، نحترم قرارات جميع الأحزاب وحتى واحد ما عندو الشرعية ولا الحق أنه يعتبر الحزب ديالو شي حاجة يعني هكذا.

أما الآخرين وتنظن هاذ المنطق هو اللي خلانا 6 شهور كنتسناو، 6 شهور واحنا كنتسناو وفي الآخر تم تشكيل الحكومة بواحد الطريقة اللي كان ممكن بعد مرور وقت وجيز بعد 9 أكتوبر التعيين كان ممكن تتشكل، ومغربنا ما عندو باس، ولكن دابا طرا باس، أنا نقول لكم، غادي نقول لكم الباس اللي طرا، باجتهاد بسيط أشنو وقع فهاذ 6 شهور؟

السيد وزير المالية كان هنا قبيلة وامشى ولكن ابغيتو يصحح لي، رغم أنه هاذ الشي اللي غادي نقرى عليكم، الخدمة تدارت بقياسات صندوق النقد الدولي والمؤسسات اللي كتعطي الفلوس للحكومة، أشنو ضيعنا فهاذ 6 شهور؟ ضيعنا 24 مليار درهم من الناتج الداخلي الخام ولتتأكدوا من صحتها سجلوا، ضيعنا 74000 منصب شغل، ضيعنا 2.6 مليار درهم من عائدات الجبايات على الإنتاج والواردات، ضيعنا 1.4 مليار درهم من عائدات الضريبة على القيمة المضافة، نزيدكم ما بين نونبر 2016 وفبراير 2017 عدد المقاولات المفلسة 3800 مقاولة، بالمقارنة مع نفس الفترة تزادت بـ 52%، ضيعنا 618 مليون درهم من عائدات الضريبة على الدخل، إلى آخره من هدر وضياع للاقتصاد الوطني، للزمن الاقتصادي والزمن الاجتماعي وكل الأزمنة وتعطيل للمؤسسات الدستورية في البلد، وما ينتج عن عطالة المؤسسات من خسائر وضياع.

السؤال اللي مطروح اليوم من سيؤدي هذه الفاتورة يا ترى؟ هاذ الفاتورة الضخمة بهاته الملايير اللي ضيعتوا خلال هاذ 6 شهور اشكون اللي غادي يؤدي الفاتورة ديالها؟ أكيد البلد، أكيد شعب، قسط من هذه الفاتورة أدتها "إيديا" بفقدانها لروحها الطاهرة وضياع طفولتها المغدورة.

اللي تيسدد الفاتورة هم نساؤنا اللي واقفين في طوابير الإذلال والإهانات على باب سبتة، واليوم لا يسعنا إلا أن نترحم على الشهيدة "البتول" التي فقدناها يوم البارحة فجرا في باب سبتة، هؤلاء هم من يسددوا فواتير تأخر ستة أشهر للإعلان على التشكيلة الحكومية هما هاذو، هم شقيقات "البتول" شقيقات وأشقاء "إيديا"، هم جحافل العاطلين بالآلاف اللي كيقلبوا على لقمة العيش وعن الكرامة في حدودها الدنيا، اللي كيسدد الفاتورة هو التعليم المفلس، هي الصحة المريضة، هي الاختلالات اللي كتعرفها الأوضاع ديالنا الاقتصادية والاجتماعية، هاذو هما اللي كيأديوا الفاتورة.

أما أنتم، أيها السادة ،فانعموا فيما غنمتم من حقائب، الغنيمة تبارك الله، وما يرتبط بالحقائب من امتيازات وأجور سمينة وتعويضات غليظة، تسمن وأنا أنظر في ابتسامة السيد وزير العدل، وليتي وزير دولة، بعذابات وآلام فقراء الوطن، هاذي هي الحقيقة، هاذي هي الحقيقة، واحنا جالسين تحت هذه القبة، 6 أشهر ضيعتو، مع الأسف منطق الغنيمة اللي تعاملتو به في تشكيل هاذ الحكومة هي الصورة اللي كونتو عند الناس، حين يأتي السيد رئيس الحكومة المعين وكيكتب على أن احنا- وغيصحح لي إلى كنت خاطئ- كتب عن طريق التواصل الاجتماعي، حزب العدالة والتنمية حصل على 47 مليار درهم، أما غريمه – عفوا – حليفه حزب التجمع الوطني للأحرار 30 مليار درهم.

بالله عليكم واش هذا منطق يا عباد الله؟ اللي غتقولوا للمغاربة وليتو كتسابقوا على الملايير، هاذي ديال الـ (PJD) وهاذي ديال (RNI)، هاذو فلوس المغاربة، وحرام يتقال هاذ النوع ديال الكلام، الوزراء حين تتشكل الحكومة ما فيها لا (PJD) لا (RNI)، حكومة تسير قطاعات، مسؤولة على ملفات، مؤتمنة على أموال الشعب، لأن اللي خليتو في الدماغ ديال المغاربة هو أن (PJD) خذا 47 مليار و(RNI) خذا 30 مليار، آ السيد الوزير، وقولوا لهم اشحال اخذاو الأحزاب الأخرى.

أعتقد أنه هذه فضيحة تستوجب الاعتذار من الشعب اليوم...

الشعب، السيدة الوزيرة، أجي هنا وتكلمي وقولي اللي ابغيتي، وإلى ما عجباتكش هاذ الهضرة، (ok) السيدة الوزيرة انضبطي للمؤسسة ماشي لي أنا.

السيد الرئيس:

أرجوكم.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

6 أشهر تمخضت عنها حكومة 6 أحزاب و39 وزير، فيهم وزير دولة ووزير وزير، ووزير منتدب وكاتب دولة، أنتم مطالبون السيد رئيس الحكومة باش تفسروا للمغاربة اعلاش بالضبط 39 ماشي 29، هاذ السؤال ماشي ديالي، هاذ السؤال ديالكم وطرحتوه في 2002 على السيد إدريس جطو غادي نقراه عليك كما طرحتوه نتوما في ذاك الوقت، فريقكم في مجلس النواب يوم 21 نونبر 2002 طرحتوا هذا السؤال:

"إننا والشعب المغربي نتساءل: بماذا تبررون، السيد الوزير الأول، لأن آنذاك كان وزير أول ماشي رئيس حكومة، بماذا تبررون، السيد الوزير الأول، حكومة 39، ما بين وزير وكاتب دولة في الوقت الذي تتأسس حكومات من عدد يبلغ نصف ذلك أحيانا في دول يزيد عدد سكانها بالأضعاف عن عدد سكان بلادنا؟".

ما الذي تغير؟ باش تنتقدوا ذيك الساعة 39 واليوم تجيبوا لنا 39 بما يعني من زيادة في المصاريف ومن إنفاق المال العمومي في غير محله، لأنه احنا متأكدين على أن فعلا لو لم يكن منطق الغنيمة هو اللي تحكم في تشكيل هذه الحكومة ما كانش غادي يكونوا 39، كانوا غادي يكونوا أقل وبكثير، وبالتالي كنا سنوفر أموالا مهمة اللي غادي تمشي لخدمة المواطنات والمواطنين.

السيد رئيس الحكومة،

هناك بعض الأمور تتعلق بالهيكلة الحكومة اللي ابغينا عليها جواب، احذفتو ولا لغيتو الحريات لوزارة العدل، اعلاش؟ واش صافي ننعم في الحريات أو لا كان خطأ إحداث أصلا هذه الحريات في الولاية السابقة اللي كنتو لفترة وزيرا بها.

لماذا إحياء وزارة حقوق الإنسان؟ اعلاش؟ واش كما صرحتو، وصحح لي لو كنت خاطئ، أن السيد وزير الدولة ابغا الحقيبة، ما ابغاش يكون وزير بدون حقيبة، ودبرتو عليه بحقوق الإنسان رغم ما يسيء هذا الأمر لسمعة البلد، والتقارير والتقرير الأخير ديال (Human Watch) منظمة لدليل، يعني ترضية ليست هناك أجندة حقوقية مضبوطة هي اللي ملات عليكم إحياء هذه الحقيبة، معناه ضياع ديال الفلوس على ما أتصور.

استغرقتم 6 أشهر لتوزيع الملايير فيما بينكم، وهذا على عهدة السيد رئيس الحكومة، ماشي أنا اللي تنقولو، انت اللي قلتي راه وزعنا شي 47، وحين وصلتم إلى إعداد البرنامج اللي احنا بصدده اليوم، استغرقتم 6 أيام، اشوية زايد اشوية ناقص، 6 أيام، بالله عليكم كيف تستطيعون المفاوضة تفاوضوا بيناتكم، وحط لي من هنا وحط لي من هنا، وجيب البرنامج الانتخابي ديالك وجيب البرنامج الانتخابي ديالي، وشوف التقاطعات وشوف فين كنختلفو، أرا الأرقام ديالك، هاك الأرقام ديالي، نتفاوضو على هاذ الشي كامل، وهذا الشي بمرجعية بطبيعة الحال، بمرجعية عقائدية على الأقل اقتصادية، ولا ما كانتش سياسية، لأنه أكيد ماشي سياسية، لأن فيكم الشيوعي وفيكم المحافظ وفيكم الليبرالي وفيكم التكنوقراطي، وفيكم من كل الألوان، تبارك الله، مزركش، حكومة مزركشة، ما كنهدرش إيديولوجيا ولكن المرجعية الاقتصادية تقدروا تتفاهموا هاذ الشي خاصو 6 أيام، درتو فيه 6 أيام باش تتفقوا وتصوغوا وتكتبوا هاذ "البرنامج" وغنهضر عليه.

إذن خرجتو برنامج حكومي في ستة أيام، متوافق عليه بين ستة أحزاب، وزعوا الغنائم في ما بينهم في ستة أشهر، هاذ الرقم ديال 6 يولي رقم شؤم ينضاف للرقم 13.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

أمعنت كثيرا في قراءة وإعادة قراءة ما يسمى أو ما سمي باطلا بالبرنامج الحكومي، وقمت بالاستشارات في هاذ الموضوع مع الخبراء اللي عندنا في الحزب، مع خبراء مستقلين، أكاديميين، واستوضحت مواطنات ومواطنين، وأنا أبحث بين ثنايا وسطور هذا البرنامج لعلني أجد استنباطه، يعني استنباط هذا البرنامج لرؤية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تؤطر أو تؤطره لرفع التحديات العظيمة اللي كتواجه بلادنا، وتستجيب بالتالي لإنتظارات المواطنات والمواطنين.

فما الذي وجدت، السيد الرئيس الحكومة المحترم؟ ألتمس عذرا منكم ومن أعضائكم، وإلى كنت اشوية صريح وقاسي اشوي، ولكن بحثت، زعما حقيقة، في ثنايا المعجم باللغة العربية اللي كنمتلك المتواضع، هاذ اللغة اللي كنتكلم بها هي اللي لقيت باش نهضر بها على هاذ البرنامج، وسجلت ما يلي:

افتقاد برنامجكم لتشخيص دقيق لأوضاع البلد، ما يمكنش ترتبوا الأولويات وانتما ما مشخصينش الأوضاع ديال البلاد، اللهم أنكم سلمتم وهذا حقكم، سلمتم بالقول والاعتقاد والإيمان ديالكم بصواب اختيارات سلفكم، وهذا من حقكم.

ولكن ولو كان لابد من تشخيص الوضعيات، باش نقولو أشنو هي الأولويات، أكيد المغاربة والمواطنات والمواطنين عندهم أولويات: التعليم رقم واحد، الصحة رقم جوج، الشغل رقم ثلاثة، ورفع الحكرة تؤطر كلشي هاذ الشي، الحكرة اللي أودت بحياة العديد من المواطنات والمواطنين الأبرياء.

ولكن ابغيت نقول رغم أنكم سلمتم بصواب الخيارات ديال السلف

ديالكم، في حين أن السلف أقرواعترف في الكثير من المناسبات بالفشل، خاصة في ما يتعلق بالقضايا اللي كتهم انتظارات المواطنين اللي هضرت عليها، وقالها تحت هذه القبة، هذه الملاحظة الأولى.

الثانية، من يقرأ برنامجكم، أنا فاش اقريتها، أنا نهضر على راسي، اختلجتني مشاعر متناقضة، الأول هو الشفقة على هاذ الحكومة، لأنه ينم كل ما هو مكتوب هنا، ها هو هذا، ينم على أنه الحكومة رفعت الراية البيضاء ولم تقوى على رفع التحديات المطروحة على البلد.

إرساء فعلي للجسور، دابا غير على الله طحت في هذه الصفحة 57، تنزيل الهندسة اللغوية، هاذ الشي ديال الإستراتيجية ل 2030/2015 ونقلتوها هنا، مراجعة مدونة الشغل عبر مقاربة، السعي نحو كذا، بلورة ميثاق كذا، إعداد إستراتيجية كذا، تقوية الجهاز كذا، تطوير الشراكة، كلام ليس ببرنامج، مع أنا عندي اشوية ديال التكوين النقابي، تكونت في النقابة، هذا لقيتو ابحال شي دفتر مطلبي، ولمن كتوجهوه هاذ الدفتر المطلبي ديالكم، السيد رئيس الحكومة؟

تتوجهوه للسيدة كرستين لا غارد، المديرة اللي تتعطيكم الفلوس؟ ربما، إن لم يكن موجها للسيدة كرستين لا غارد فكان خاصو مجهود، مع الأسف ما تبذل فيه مجهود، لأنه كان الضغط الزمني وكان الضغط المعنوي على الموظفين يحسن عونهم اللي كتبوا هاذ الشي، كاين بعض الموظفين ربما لأنه أشنو اللي كتخرج به فاش تتقرا هاذ الشي؟ (copier, coller)، جيب ديال الطاقة والمعادن حط، جيب ديال النقل واللوجستيك حط، جيب ديال الثقافة لصق، جيب ديال هذا لصق (les pièces) لا رابطة بين كل هذه الأجزاء، ما كاينش رابط بالمنطق ديال من المفروض في أي برنامج يكون فيه خيط ناظم لتلاقي السياسات العمومية، باش تكون النجاعة والفعالية في الإنجاز والمردودية.

الشعور اللي شعرت به متناقض تماما مع الأول، اللي هو الشعور الأول الشفقة على هذه الحكومة، الشعور بالغضب، لأن تقديم برنامج حكومي يهم مستقبل الوطن، مستقبل شعب خاصو يحترم الذكاء ديالنا اشوية، لأن الصيغة اللي تكتب بها هاذ البرنامج يفتقد إلى احترام من يتوجه إليهم، وهم نحن البرلمانيين ومن خلالنا لشعبنا.

وانتابني غضب شديد وعارم، احترمونا اشوية واحترموا الذكاء ديالنا اشوية، هاذ الشي درتوه بالزربة، وماشي برنامج، وراه غادي نغفرو لكم وإلى جيتوا وقلتوا لنا راه ما عندناش الوقت باش نديرو البرنامج، أو اللي استطعنا نديرو دابا، غنديرو غير واحد اشوية ومن بعد نتلاقاو، وراه كاين قوانين المالية كل سنة.

حرام وحشومة يعني تتعاملوا معنا بهاذ عدم الاحترام، اعلاش؟ ما كاينش تدابير مضبوطة واقعية باش تنجز كذا مشروع، نقولو هاذ المشروع، ما فيها باس، على الله، على الله، تعميم فضاءات التشغيل على كافة المدن وإنشائها بالجامعة والجماعات الترابية، زوين هاذ الكلام، وانت عارف السيد رئيس الحكومة ودارك ما غتديروش، حتى وإلى ابغيتي تديرو اشحال غادي تدير منو؟ اشحال ديال المدن؟ وشحال ديال الفلوس غادي ترصد لهاذ الشي؟ ومنين غادي تجيب الفلوس؟ احترمونا اشوية لاش هاذ الكلام الفضفاض، العائم، ما عندو حتى معنى.

نقرا عليك شي حاجة اخرى على الله، زعما غير نفتحو على الله ونقرا، وراه حيث هاذ الشي كلو هاذ الشي اللي فيه، لا أرقام، لا أغلفة زمنية واضحة مدققة، ولا أهداف مرسومة واضحة، كلام في كلام، إذن آش غادي نناقش أنا في البرنامج اللي هو ماشي برنامج أصلا.

بعض الإجراءات فعلا كانت هنا غادي نذكر واحد، هو ما سميتموه بالإصلاح ديال المقاصة، وقلتو غادي ترفعوا الدعم على المواد المتبقية إصلاحا لصندوق المقاصة، خرجوا جوج الوزراء بعد التصريح ديالكم مباشرة، السيد رئيس الحكومة المعين المحترم، مباشرة كل واحد آش تيقول، دابا قول لنا فين هو الصح، واش عند وزير الداخلية ولا عند وزير الحكامة والشؤون العامة، كل واحد آش تيقول، دابا قول لنا واش ترفعوا الدعم على السكر والبوطا وذاك الشي اللي ابقى، وما سيترتب عن كل هذا من زيادات مؤلمة في الأسعار ديال المواد الأساسية للشعب المغربي.

فالسيد الرئيس، أنا قلت مع رفيقاتي ورفاقي في مجلس النواب هنا في مجلس المستشارين نراعيو تركيبة هاذ المجلس فيه النقابات، فيه المهنيين، فيه الجماعات الترابية وفيه رجال الأعمال، إلى آخره، يعني كاين المضمون الاجتماعي حاضر قلت أنا غادي نشوف نركز على المضمون الاجتماعي، ما هو اجتماعي جا في 17 صفحة، قلبتها وشقلبتها، سميتوها المحور ديال تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي، أجزم على أنها ما هي إلا لغة، كل هاذيك اللغة التي غطت بياض 17 صفحة لغة للاستهلاك، ما فيه حتى حاجة واقعية وعملية، أثبتوا العكس، ابغيناكم تثبتوا العكس فاش غادي تمشيو تجاوبوا تجاوبونا غدا ربما تجاوب في مجلس النواب.

إذن، فهاذ الحكومة تستمر في بيع الأوهام للمغاربة، وغادي نقول هاذ الأوهام أشنو هي، أنا تعلمت واحد الحاجة صححوا لي كذلك وإلى غلطت، هذاك الشي اللي كتبتوا هنا من الصفحة 55 حتى 78، باش يتحقق خاص الدولة ديالنا يكون عندها الطابع الاجتماعي، يعني إعطاء المضمون الاجتماعي للدولة، وحين نقول الدولة، الحكومة هي من تترجم هاذ المضمون الاجتماعي للدولة، أنا غفهموني دوختوني اشوية، اعلاش؟

لأنه تتبنون عقيدة اقتصادية ليبرالية متطرفة ومتوحشة، وفي نفس الآن كتقولوا نستاجبو للخدمات الاجتماعية للمواطنين، ما كيناش في التاريخ ديال البشرية هاذي، الحديث يعني فاش بانت هاذ الرؤى للدولة.

والناس أو التيارات اللي كيكونوا ليبراليين بحالكم، لا يستحيون

بالاعتراف بهذا، كيقول ليك أنا كنتقدم للانتخابات، أنا ليبرالي غنزيد ليك في الضريبة وغنقطع عليك الولوج للخدمات الاجتماعية، وكنفتح لك اقتصاد السوق وكنحفز هنا وكنحفز هنا وهو براسو مرفوع وبوجهو احمر، وكيقول هاذ الشي، وكيصوتوا عليه المواطنين، يمكن ينجح يمكن لاخر، اللي كيتبنى عقيدة اجتماعية للدولة كيقولها، كيقول يا ودي غنتجو الثروة ها اشحال غنتجو، وغنوزعوها بشكل عادل، ها كيفاش غنديرو للتوزيع، ها المنظومة الضريبية كيفاش غتكون، لأن هي الأساس فهاذ الشي كامل.

إيوا راه انتما ما عندكمش هاذ الشي، كونوا صرحاء مع المغاربة، قولوا لهم احنا جينا باش نحافظو على التوازنات الماكرو اقتصادية، ابغينا نخفضو من العجز الميزانية، ابغينا نخفضو من الميزان التجاري، ابغينا نحافظو على التضخم في كذا وكذا، المؤشرات الماكرو اقتصادية.

ولكن هاذ الشي على حساب من؟ وقولوها للمغاربة وخليونا من ذيك الهضرة المردود عليها، اللي راه احنا جينا للإصلاح، آش من إصلاح لاين؟ راه المقاصة، إيوا والوضعية ديال المغاربة فين امشاو ذيك الفلوس اللي شيطتوا من صندوق المقاصة، اعطيتوهم للمغاربة؟ للأرامل؟ أنا كنقلب وكنوصي المسؤولين ديال الحزب والبرلمانيين ها هما، وكنحييهم بالمناسبة، كنقول ليهم جيبوا لي (les listes) ديال الأرامل اللي كيستافدوا من شي دعم من هاذ الحكومة اللي دازت، ما كاينينش، فين هما الأرامل اللي كنتو كتدعموا؟

فهاذ البلاد في حدود علمي والتقصي والبحث اللي درنا راه ما كيستافدوش، باقي كيتشكاو، إذن ما صلحتوش، قولوا راه احنا جينا، راه عندنا شراكة، وقولوها بالوضوح للمغاربة، عندنا شراكة مع المؤسسات المالية الدولية اللي كتسلف لنا الفلوس، راه خصنا نردو السلف ونرجعو الفلوس لماليهم، وأنتم اللي غترجعوهم آ المواطنين من جيبك ماشي من جيبي أنا، وهاذي هي الحقيقة.

فين وصلت المديونية؟ 84% من الناتج الداخلي الخام، اشحال الرقم؟ 670 مليار درهم، وزير المالية كيتصنت، انت عارف الرقم مزيان، ولكن ملايير، امنين ابغيتو ترجعوا هاذ الشي؟ الاستمرار في التقشف.

إذن انتما ماشي اجتماعيين، يعني فالمرجعية ديالكم كنهضر، ماشي اجتماعيين فالعلاقات ديالكم مع الجيران، لا، قصدت اجتماعيين في الرؤية ديالكم للمجتمع وللدولة، باش غتخلصوا هاذ الكريديات غتمشيو للجيب ديال المواطن، لا قدر الله يشري البوطا ب 120 درهم، جيو هنا وقولوا للمغاربة، ما تقلقوش راه ما غاديش توصل البوطة 120 درهم.

إذن فالعقيدة لهذه الحكومة واضحة، وبلا.. راه المغاربة اقراو وجلسوا بلا خدمة، عارفين التوجهات والتيارات والعقائد الاقتصادية والاجتماعية، ما ابقاوش المغاربة ديال اشحال هادي، إذن فلنكن صرحاء.

إذن كل ما قيل حول النهوض بالأوضاع الاجتماعية هو تظليل للمغاربة، الأرقام اللي لقيت في البرنامج الحكومي "باطلة من البرنامج الحكومي" هو الدفتر المطلبي للحكومة أو دفترا حكوميا، الأرقام، النمو قلتو 4.5، 5.5، حشمانين لأنه الحكومة اللي سبقت وقلتو على أنه غادي تستمروا درتوا ذيك الكلمة ديال المتجدد زعما باش يعني لعل وعسى، أعتقد ما فهش التجديد هذا، إذن هذا رقم محتشم، ما عندكمش التوقعات (exactes) أشنو هي ودون الطموح، هاذ الرقم فيه الجبن السياسي، لأنه باش.. هذا هو اللي يثير الغضب باش نحققو هاذ الشي اللي هنا اللي تحرر هنا، وما خاصناش نزلو على 6، من 6 للفوق في نسبة النمو، باش نقدرو نواجهو كل التحديات خاصة في الجانب الاجتماعي.

قلتو البطالة غادي تخفضوها لـ 8.5 لم ترقوا ولو إلى وهم حكومة سلفكم اللي كان هو 8% واليوم هي 10%، خمس سنين قالوا غادي يهبطوها ل 8 وبقات في 10، ونتوما باغيين تهبطوها ل 8.5، هاذي أرقام ولكن الحقيقة أكثر وأورع من هاذ الأرقام اللي ناشفة، هاذي أرقام تترجم إلى مواطنات ومواطنين، إلى بشر، إلى إنسان ما عندوش أدنى شروط الحياة الكريمة، عجز الخزينة، تخفيض إلى 60%، سلفكم 62 إلى 50، غير فهموا المغاربة اشوية هاذ الشي، أنا درت مجهود باش نفهم، الأمية غادي تهبطوها لـ 20، والسلف ديالكم كان 20، كان ابغا يهبطها لـ 20 وكانت في 30، إذن بقات هي هي ذيك 30 اللي عندي هنا، 30 ودبا ابغيتو تهبطوها من 30 لـ 20، يعني 5 سنين ديال (le temps mort)، الوقت الميت في الزمن الاجتماعي للشعب المغربي.

واحد الحاجة احشمتو منها بزاف باش تديروها، المؤشر ديال التنمية، سلفكم كان ابغى ينزل ل 90، واحنا في 126، انت ما قلت والو، السيد رئيس الحكومة، واش غادي تخليها في 126 ولا تزيد ولا تنقص، هذا ما سميته بالجبن السياسي وبافتقاد الطموح لدى هذه الحكومة.

السكن 800 ألف وحدة سكنية، ديال هاذ الحكومة، واش هي 800 ألف اللي جابت الحكومة السابقة بدون حصيلة، بدون حصيلة، يعني ورثوا هاذ الثقل كلو من الحكومة السابقة، 800 ألف، وكنتو وعدتوا الطبقة المتوسطة بالسكن ديال 800 ألف درهم، اشحال ديال الديور تبناو؟ أنا غادي نحشم نقولو، وإلى كنت غادي تقولوا السيد رئيس الحكومة، أنا غادي نسكت، وإلى ما كنتيش غادي تقولو غنقولو دابا، 147 دار، السيد رئيس الحكومة.

إذن، يا إما الطبقة المتوسطة ما كايناش، يا إما المشروع أصلا فاشل على غرار جل المشاريع الفاشلة لحكومة فاشلة، فشلتو، دابا هاذ الشي ميكتوا عليه في هاذ البرنامج، ما تذاكرتوش على هاذ الشي، ذيك 147 قد تؤكد ما صدر عن صندوق النقد الدولي، لأن النسبة من الطبقة المتوسطة نزلت في بلادنا من 25% إلى 15%، هذا تقرير حديث هاذ الأيامات.

هذا ما جنيناه لخمس سوات من العبث، أشنو هي انخفاض الطبقة

المتوسطة لـ 15%، معناه تهديد الديمقراطية، معناه تهديد التنمية في بلادنا، انتما عارفين على أن الطبقة المتوسطة هي (la locomotive)، هي القاطرة لا ديال التنمية ولا ديال الديمقراطية بما تعني الديمقراطية من التنوير والعقلانية والعلم، وقلناها هنا.

واليوم نذكر، قلناها للسيد رئيس الحكومة المنتهية ولايتها على أن سياساتكم ستوسع قاعدة الفقراء في البلد، وستقلص من حجم الطبقة المتوسطة، وسيزداد بعض الأغنياء ثراء لاستمرار الفساد والريع، ما كاينش كلام عليه إلا جمل فضفاضة، إلا جمل فضفاضة، هذه هي النتيجة، وكتقولوا السيد رئيس الحكومة سنواصل الإصلاحات، أية إصلاحات؟ كلها إجراءات تقشفية، وسميو الأشياء بمسمياتها، هاذي كتسمى في الاقتصاد التقشف، والحكومات اللي عندها الجرأة وكتكون واضحة مع الشعب كتقول أودي اسمحوا لي راه غادي ندير التقشف، وقنعوا المغاربة بهاذ التقشف، ولكن تلفوا ودوروا على المصطلحات والعبارات المنمقة ديال الإصلاح ومواصلة الإصلاح، هذا كلام أعتقد لن ينطلي على المغاربة.

يبقى أن أشير...

(الحاجة بلاتي واش مستعدة تجي؟)

أنا ابغيت هاذ الدقائق اللي بقات نعطيهم للحاجة، السيدة المستشارة المحترمة، من أعماق المغرب، برلمانية، فلاحة من غرفة الفلاحة ديال سوس، كترأس عدة تعاونيات للفلاحات، واختاروها الفلاحات للحديث باسمهن تحت هذه القبة، ولي الشرف العظيم أن أعطي الكلمة للحاجة.

شكرا.

المستشارة السيدة فاطمة أيت موسى:

تانميرت أزول فلاون، أركن تشكار بزاف اشكيغ أدنيغ السيل ولون الرئيس الحكومة في البرنامج الحكومة الي يزرين على حسب التعاونيات، على حسب البرنامج ميدن هداسلكم اولسن، أنفتو فتودا ويا اداسلكم اولنس سلاغ البرنامج اللي غوريغ استمزيغت إلا نيئ التعاونيات للتيفلاحين ديفلاحن، ما يلان غربا، ما تزريمغ البرنامج اللي يلانغ غا المستشارين؟

نيغاسن أودي نكني أنفتو أزرينغ كي البرنامج اللي يزرين، تودا اللي ستزديكي ديسيزوور اسنت بعدا غيرتا إباين، لأنني يخصا نكنين أدختلكيم الحقن غواولمغ، باش اتلكم الحقن غواولمغ؟

إلا إدارسلات الحوايج أتنتنيغ ، يادكسنت على حسب أوال الكم، المدن أوال تنسوان باش أتسن نتحتى نتني ما نيرا الكم؟ على حسب أوالنس إخص أثتني الكم باش اتسن ما نيران ما نيرا الكم؟ إلا مدن غلان أورسنغ اللغة على حسب تشلحيت الجبال أكادير إداونتنان خصتن أولنس نتني الكم.

السيد رئيس الحكومة،

لكم الطلب إغرسن، أركن الطلب السبيطار، أركن الطلب المدرسة، أركن باش تفروغت اركم غلات السادس ولا أفروخ ارتبدل، أشكوا دارسن أدالكم غلليلان، ايدارسن غور الكم باش اتنس الكم يغون شكلي أران الكم تغري،

نكن غيلا السيد الرئيس الحكومة لكم الطلب باش مدنان أراس السلكامت توانسن، أراسن السلكامت اللغانسن باش حتى نتني أكيسنيلي الجهد باش هاذ الكم غيليلان، تلا تمغارت غيلات تلا دراس التعاونية تلا دارس 300 إمرأة، تلا دارس 50، تلا دارس 60، تلا دارس 70، تلدارت تلا 1000، الكم 176 بروفي، ويني كولشي تيمغارنان أورتنت دي الحقسنت باش أتسن ما تنيم ما نموراتمسن الكم.

غير الرئيس الحكومة تنترجو باش تيمغارنان تلكم الحقسنت سوا والنسنت، دالدراريين أدرغنين حتى أيدارسن المستوى إفولكين.

تانميرت أزول فلاون.

السيد الرئيس:

تنمرت اوتشما حنو. طيب الكلمة الآن للسيد نبيل شيخي رئيس فريق العدالة والتنمية المحترم، تفضل السيد الرئيس.

بقي من رصيد فريق الاصالة والمعاصرة 3 دقائق، الفريق يمنحها للإتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد نبيل شيخي:

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية لمناقشة مضامين البرنامج الحكومي الذي تفضلتم بعرضه على مجلسنا الموقر قبل التصويت عليه من طرف مجلس النواب والتنصيب البرلماني لحكومتكم طبقا للفقرة الثالثة من الفصل 88 من الدستور، والتي تعتبر من أهم المقتضيات الدستورية التي تبرز الطابع البرلماني لنظامنا السياسي، وذلك بعد التعيين الملكي الذي حظيتم به من طرف جلالة الملك يوم 18 مارس، وبعد التعيين الملكي لفريقكم الحكومي يوم 4 أبريل، وهي مناسبة لهنئكم على هذا التعيين، ونتمنى لكم كامل التوفيق والنجاح في مهمتكم الصعبة، خصوصا إذا قمنا باسترجاع المسار السياسي الطويل الذي أفرز هذه الحكومة بتشكيلتها الحالية.

بين المسار الفاصل بين يوم 7 أكتوبر 2016 تاريخ تنظيم ثاني انتخابات تشريعية في ظل الدستور الجديد، وبين يوم 17 مارس تاريخ تعيينكم من طرف جلالة الملك، وتكليفكم بتشكيل الحكومة خلفا للأستاذ عبد الإله بنكيران الذي جرى تعيينه يوم 10 أكتوبر، هناك جملة من المعطيات السياسية التي من الضروري أن نستحضرها في هذه المحطة، ونطرح بصددها بعض الأسئلة التي ظلت معلقة، خصوصا بعدما اخترتم، السيد رئيس الحكومة، في تصريحكم الحكومي الذي قدمتموه أمام البرلمان بمجلسيه أن تتجنبوا الحديث عن السياق السياسي الذي أفرز هذه الحكومة.

وإذ نستحضر هذا المسار بالنقد والتحليل، فذلك بغرض واحد ووحيد، وهو أن نعرف بالضبط: أين يقف المغرب على مستوى ممارسته الديمقراطية؟

إننا، في فريق العدالة والتنمية، نستشعر حجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا، بعدما عبرت الإرادة الشعبية يوم 7 أكتوبر عن رسالة واضحة، أعطت بموجبها لحزب العدالة والتنمية موقع الصدارة بـ 125 مقعدا أي بنسبة 32% من حجم المقاعد المتنافس حولها في ظل نظام انتخابي بدور واحد، وهو ما يفرض علينا احترام هذا التعاقد الثمين مع الناخبين عبر إعادة طرح الأسئلة التي تشغل بال المواطن، والتي جعلته يتساءل حول فعالية صوته الانتخابي، والتي قد تصل لدى البعض إلى الإحساس بالإحباط وطرح الأسئلة حول الجدوى من الممارسة الانتخابية، وهو ما يحتاج منا ومن حكومتكم إلى جواب سياسي قوي ومقنع من أجل استرجاع الثقة في نموذجنا السياسي والاستمرار في مصالحة المواطنين مع السياسة.

ولا يفوتنا في هذه اللحظة أن نتقدم بأصدق عبارات الشكر للأستاذ عبد الإله إبن كيران، رئيس الحكومة السابق على الإصلاحات الكبرى التي حققها مع باقي الحلفاء خلال الولاية الحكومية السابقة، وعلى الدينامية السياسية التي ساهم في إطلاقها في البلاد من أجل مصالحة المواطنين مع مؤسساتهم، وهو ما سيذكره له التاريخ المغربي المعاصر بمداد من الفخر والاعتزاز، ولن نزيد على ما قاله جلالة الملك في حقه حين أشاد "**بروح المسؤولية العالية والوطنية الصادقة، التي أبان عنها، طيلة الفترة التي تولى خلالها رئاسة الحكومة، بكل كفاءة واقتدار ونكران ذات**". كما ذكر جلالة الملك.

السيد الرئيس؛

السيد رئيس الحكومة المحترم.

لقد خضنا في حزب العدالة والتنمية انتخابات السابع من أكتوبر 2016 في ظروف صعبة، جاءت مطبوعة بحملات إعلامية وسياسية غير مسبوقة استهدفت ضرب السمعة التي يتمتع بها حزبنا لدى الناخبين عبر استهداف عدد من رموزه وقياداته بالأخبار الكاذبة والإشاعات المغرضة، بل وصل الأمر ببعض الجهات الخفية إلى تنظيم مسيرة غريبة بالدار البيضاء قبيل الانتخابات ضد حزب العدالة والتنمية، كان مآلها الفشل الذريع بفضل ذكاء الشعب المغربي وفطنته وقدرته على التمييز بين النخب الوطنية التي تناضل من أجل مصلحته وبين تلك التي تسعى لخدمة مصالحها واستنزاف خيرات هذا الشعب، والتي يعرف الشعب المغربي نشأتها المشبوهة والتي تحسن التبوحيط الحقيقي.

ولا يفوتنا ونحن نستعرض هذا السياق التذكير بتورط بعض رجال وأعوان السلطة في دعم حزب سياسي بعينه وذلك بطريقة مكشوفة لقيت استهجانا واضحا من طرف المواطنين.

ومع ذلك، وبالرغم من جميع التجاوزات مما لا يتسع المجال لذكرها في هذا السياق، فقد أصرت فئات واسعة من الناخبين والناخبات على أن تمنح أصواتها بكثافة لمرشحي حزب العدالة والتنمية وتبوأه الرتبة الأولى من أجل مواصلة مسيرة الإصلاح.

وهي مناسبة لكي نتقدم بالشكر والعرفان للمواطنين والمواطنات الذين وضعوا ثقتهم في حزب العدالة والتنمية، هذه الثقة التي نعتبرها بمثابة أمانة في أعناقنا نعاهدهم أن نظل أوفياء لها، معبرين عن آمالهم وآلامهم من خلال المؤسسات، خدمة لمصالحهم وللمصالح العليا للوطن والمجتمع.

إننا نقدر بأن المساعي والمجهودات التي بذلها الأمين العام لحزب العدالة والتنمية بصفته رئيسا مكلفا بتشكيل الحكومة إصطدمت بإرادة معاكسة، اشتغلت بشكل منهجي من أجل إفشال هذه المهمة التي كان من شأن نجاحها أن تعزز ثقة المواطنين في أصواتهم وفي إرادتهم الحرة المعبر عنها يوم الانتخابات، ولذلك تجند خصوم الديمقراطية من أجل بعث رسالة تشكيك وإحباط إلى الناخبين والناخبات، وهو ما لن ينطلي على ذكاء المغاربة الذين يعرفون جيدا بأن معركة الديمقراطية هي مسار شاق وطويل من النضال والتضحيات التي ستنتهي لا محالة بانتصار الشعوب.

ويحدونا أمل كبير، السيد رئيس الحكومة، أن هذه الحكومة التي تترأسونها، وانطلاقا من تجربتكم وحنكتكم السياسية ودعم جميع القوى الوطنية والديمقراطية قادرون على مواصلة معركة الإصلاح بكل ثبات وإصرار من أجل المحافظة على آمال المواطن في إطار الإصلاح في ظل الاستقرار.

وينبغي أن تعلموا، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن الشعب المغربي تابع مرحلة تعثر تشكيل الحكومة بمشاعره وآماله التواقة إلى الإصلاح. ولا نخفيكم أن فئات واسعة باتت تشكك في جدوى الممارسة السياسية وهي تضع هذا المسار تحت مجهر المراقبة والرصد، ولن تستعيد ثقتها إلا من خلال إنجازات نوعية تشعر بها مختلف الفئات الاجتماعية.

وعلى كافة القوى السياسية أن تعي بأنكم تحملتم تنازلات مؤلمة، وقبلتم بما قبلتم به أملا في مواصلة الإصلاحات الحقيقية الكفيلة

باسترجاع الثقة في المسار السياسي لبلدنا وتجنيبه كافة أسباب التراجع والانتكاس.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

لقد كشفت المعطيات المرتبطة بالسياق السياسي والانتخابي عن نضج ووعي وذكاء المواطن المغربي، غير أن الأسباب الحقيقية المرتبطة بتعثر تشكيل هذه الحكومة، كشفت بالمقابل وبكامل الصراحة عن هشاشة مشهدنا الحزبي، وتخلف الكثير من النخب السياسية عن الارتقاء إلى ما يطمح إليه المواطن من العيش في ظل مجتمع تسوده قيم الديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهو ما من شأنه أن ينعكس سلبا على قوة المؤسسات السياسية ومصداقيتها المجتمعية، وعلى نموذجنا السياسي والتنموي.

ينبغي أن نقول بكل صراحة، وبكل روح أخوية، وبكل معاني ودلالات النقد الذاتي الموضوعي: لا ديمقراطية حقيقية بدون أحزاب حقيقية مستقلة في اختياراتها، كما ينبغي أن نقول بكل صراحة، وانطلاقا من دروس التاريخ ومن التجارب التي نتابع نجاحاتها في العالم : لا تنمية حقيقية بدون ديمقراطية، ومن الوهم أن نحلم بالارتقاء إلى مصاف الدول الصاعدة إذا فشلنا في بناء ديمقراطية حقيقية بمواصفاتها المتعارف عليها كونيا.

إننا في فريق العدالة والتنمية نؤمن بأن استمرار نجاح وتميز النموذج المغربي الذي قطع أشواطا متقدمة في مسار التطور الديمقراطي، رهين بانخراط المواطن ومشاركته الفعالة في صنع القرار، وأن تكون المؤسسات التي تمثله مؤسسات قوية ومعبرة عن انتظاراته.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

لقد اخترتم تشكيل هذه الحكومة انطلاقا من ائتلاف واسع يضم ستة أحزاب بالإضافة إلى عدد من الشخصيات التي لا انتماء حزبي لها، وبدون شك أن هذا الاختيار لم يكن هو الاختيار الأفضل، ولكنكم تجنبتم بذلك الدخول في مفاوضات عقيمة قد تؤدي إلى دخول البلاد في سيناريوهات سياسية أخرى.

ونحن نتمنى صادقين أن تنجح هذه التجربة، وسندعمها بكل مسؤولية من أجل أن تنجح في مهامها التدبيرية والتسييرية، وقبل ذلك في مهمتها السياسية، المتمثّلة أساسا في الإقناع بأن نموذجنا الديمقراطي لازال قادرًا على الصمود.

ذلك أن قوة المجتمعات والدول، لا تكمن فقط فيما تزخر به من ثروات طبيعية وموارد مالية، بل تكمن في المقام الأول في الاختيارات السياسية والاقتصادية والتنموية التي تتخذها في بيئة داخلية يسودها الاستقرار والاحترام التام للاختيار الديمقراطي.

كما نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن اللجوء إلى أساليب التوجيه والضبط والتحكم السياسي، لن تفضي إلا إلى تمييع وتدمير الفعل السياسي، وتوفير المبررات التي يستند عليها خطاب التشكيك في جدوى العمل من داخل المؤسسات، وتغذية نزعات التطرف والعنف والعدمية، بما يهدد بانحسار حجم المشاركة السياسية، وتهديد الاختيار الديمقراطي.

إننا، في حزب العدالة والتنمية، اخترنا منذ أكثر من عشرين سنة أن نكون عامل استقرار في البلد، وأن نسهم في المحافظة على الأمل في الإصلاح بالرغم من كل الصعوبات والإكراهات التي تعترض هذا الخيار.

إن الإصلاح الذي ندعو الى مواصلته يتأسس على مبادئ منهجية تؤطره وتضبط مساره، ومن أبرزها أن الإصلاح والتغيير في اتجاه تعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، يقتضي ترسيخ مبادئ التعاون والتوافق والحوار والتفاعل مع القوى السياسية والمدنية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، لكن في إطار المشروعية الدستورية، واحترام مقتضيات الاختيار الديمقراطي، وضمان حقوق المعارضة السياسية، والاتجاه نحو بلورة صيغ جماعية لتقوية مواقع الإصلاح وإسناده سياسيا ومجتمعيا، والانضباط لقيم الشفافية والنزاهة، والابتعاد عن منطق المزايدة والصراع التي لم يجن منها المغرب سوى تعثر البناء الديمقراطي وتأخير قطار التنمية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

لقد قمنا في فريق العدالة والتنمية بقراءة الخطوط العريضة للبرنامج الحكومي الذي تعتزمون تطبيقه، وقبل الدخول في مناقشة مضامينه، نؤكد لكم أننا نثمن توجهكم باعتماد خيار الاستمرارية في مواصلة الأوراش الكبرى للإصلاح التي بدأتها الحكومة السابقة، اقتناعا منا أن عملية الإصلاح هي عملية تراكمية متواصلة في الزمان.

وفي هذا السياق، سندعم توجهكم القاضي بالاستمرار في إصلاح منظومة العدالة، وإصلاح المقاصة وإصلاح أنظمة التقاعد، وإصلاح المالية العمومية، وإصلاح النظام الضريبي، وغيرها من الإصلاحات.

وسنكتفي في إطار الحيز الزمني المخصص لفريقنا، وباستحضار خصوصية مجلس المستشارين، وأخذا بعين الاعتبار أهمية التكامل مع مداخلة فريق حزبنا بمجلس النواب، بالتركيز على بعض المحاور المرتبطة بمستلزمات البناء الديمقراطي ولاسيما ما يتعلق بإصلاح منظومة العدالة وحقوق الإنسان، وتنزيل مشروع الجهوية المتقدمة، والقضايا الرئيسية ذات الصلة بالمسألة الاجتماعية.

<u>فبخصوص دعم الاختيار الديمقراطي:</u>

إننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، نثمن عاليا التوجه الذي جاء به البرنامج الحكومي فيما يتعلق بدعم الخيار

الديمقراطي ودولة الحق والقانون، وننوه في هذا الإطار باعتزام حكومتكم مواصلة ما باشرته الحكومة السابقة من إصلاح في اتجاه تعزيز الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور للمواطن، سواء العامة منها أو الفئوية، والمرتبطة بمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك من خلال اعتماد سياسة حكومية مندمجة تتم وفق تخطيط استراتيجي مبني على مقاربة تشاركية حقيقية، ومن خلال وضع آليات قانونية ومؤسساتية وطنية للوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان تماشيا مع ما تتضمنه الاتفاقيات والمعاهدات التي صادق عليها المغرب في احترام تام لثوابت الأمة.

كما لا تفوتنا الفرصة لنؤكد بأن مما يعزز فرص نجاح تجربتنا الديمقراطية مراجعة القوانين الانتخابية بما يؤدي إلى إفراز مشهد حزبي وسياسي واضح يتمتع بتمثيلية حقيقية، واعتماد التسجيل التلقائي في اللوائح الانتخابية اعتمادا على سجلات البطاقة الوطنية للتعريف، وبما يؤدي إلى توسيع قاعدة المشاركة الانتخابية، بالإضافة إلى كل الإجراءات الأخرى المواكبة والهادفة إلى توفير الشروط الضرورية لممارسة هذا الحق الدستوري لكافة المواطنين والمواطنات سواء داخل الوطن أو خارجه.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

<u>وفيما يتعلق بإصلاح القضاء:</u>

قد لمسنا، من خلال ما تضمنه البرنامج الحكومي في محوره الأول، إيمانكم واقتناعكم بأهمية الدور الذي يلعبه القضاء، وبالتالي فمواصلة إصلاح منظومة العدالة ودعم استقلال السلطة القضائية، وتحقيق فعالية القضاء ونجاعته، وتحديث الإدارة القضائية، وتعزيز دوره في محاربة الجريمة، تعد من بين أهم المتطلبات في هذا المجال.

إننا ندرك أن استقلال القضاء لا تضمنه فقط، النصوص الدستورية والقانونية، بقدر ما هو متوقف على مدى استقلال القضاة أنفسهم وكذا توافر "الضمير المسؤول للفاعلين فيه" كما عبّر جلالة الملك في خطاب العرش لسنة 2013.

كما يعتبر تنصيب المجلس الأعلى للسلطة القضائية خطوة مهمة في اتجاه استكمال مسار استقلال القضاء، وهو ما يجعلنا نثمّن ما أكدتم عليه في البرنامج الحكومي من دعم لاستقلال هذه السلطة، بين أن ذلك لا يمنعنا من طرح العديد من التساؤلات حول رؤيتكم لتدبير العلاقة بين الحكومة، ممثلة في وزارة العدل، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، خصوصا فيما يتعلق بالإشكالات المرتبطة بتطبيق السياسة الجنائية، وما يتطلبه هذا التطبيق من إعمال لمقتضيات الملاءمة، وكيفية مراقبة تطبيق هذه السياسة من طرف البرلمان تفعيلا للمبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، بما في ذلك استحضار التوجه الذي أصبح يتبلور أمميا بخصوص تطوير مبدأ المساءلة القضائية تساوقا مع مبدأ استقلالية القضاء.

ولا شك أن حجم هذه التساؤلات تجد مبررا لها في كوننا لا زلنا في مستهل تنزيل مشروع إصلاح منظومة العدالة، مما يثير الكثير من التخوفات والتوجسات لدى المراقبين والمهتمين وعموم المواطنين من احتمال انحراف مسار الإصلاح عن خطته المعتمدة، وهو ما يستدعي تقديم مزيد من الضمانات السياسية والقانونية اللازمة لطمأنة المرتفقين على مستقبل العدالة في بلادنا.

<u>وعلى مستوى حقوق الإنسان:</u>

إذا كانت حصيلة حقوق الإنسان في المغرب قد تميزت بتطور ملحوظ في بعض المجالات، فإنها لا زالت تشكو من أوجه قصور خطيرة في مجالات أخرى.

وإننا إذ نقدّر عنايتكم البالغة بموضوع الحقوق والحريات من خلال عزم الحكومة اعتماد سياسية حكومية مندمجة في مجال حقوق الإنسان وفق مخطط استراتيجي تشاركي تشرف عليه وزارة خاصة ارتقت إلى مستوى وزارة الدولة، فإننا نؤكد على أهمية التعاطي مع هذا المجال باعتباره قطاعا أفقيا يلامس مختلف القطاعات الوزارية ويخترق كل الأوراش الحكومية. وهو ما يقتضي بكل تأكيد، تمكين وزارة الدولة في مجال حقوق الإنسان من كافة الإمكانات والصلاحيات للإشراف على صياغة وتنفيذ سياسات حقوقية عمومية مندمجة وذات أولوية، باعتبارها خيارا استراتيجيا وركنا أساسيا من أركان دولة الحق القانون.

وفي هذا الإطار نلفت عنايتكم على سبيل المثال إلى بعض القضايا التي تستحق منكم إدراجها في أولويات المرحلة القادمة من مثل معضلة الاعتقال الاحتياطي، وانتهاك قاعدة البراءة هي الأصل، والإشكاليات المرتبطة بحماية الحق في الملكية، وشفافية العملية الانتخابية، وحرية تأسيس الجمعيات، والحق في التجمعات العمومية، وغيرها من الملفات الحقوقية الأخرى.

ولا يفوتنا في هذا السياق أن نثير انتباهكم إلى متابعة ومحاكمة عدد من شباب الفايس بوك وفق قانون مكافحة الإرهاب من أجل أفعال لا ترقى إلى مستوى تصنيفها كأعمال إرهابية بقدر ما تدخل في نطاق الإنزلاقات التي قد تعرفها حرية التعبير وهو ما يقتضي معالجة بيداغوجية تستبعد المقاربة الزجرية وما يرافقها من تجاوزات تمس بحقوق الإنسان.

<u>أما فيما يتعلق بورش الجهوية المتقدمة:</u>

فإننا نعتبره، كما أكد على ذلك جلالة الملك في مناسبات متعددة، اختيارا استراتيجيا لتعزيز الاستقرار والوحدة الترابية للمملكة وصيانة سيادتها، ورهانا أساسيا لإعادة بناء الدولة، عبر تعزيز اللامركزية واللاتمركز، ووسيلة لتحقيق التنمية المجالية بين مختلف الجهات

وأداة فعالة لتكريس الاختيار الديمقراطي لبلدنا.

وبناء عليه، فإننا في فريق العدالة والتنمية، وبعد التقييم الأولي لسنة ونصف من تنزيل الجهوية، نؤكد على ضرورة وضع آلية لقيادة وتتبع وضمان التنزيل الأمثل لهذا الورش بشقيه اللامركزية واللاتمركز، والعمل على تجاوز الفهم الذي كرسته التجربة السابقة للجهوية، وجعل نظام الجهوية المتقدمة الحالي نقلة نوعية في مسار الإصلاح الشامل في أبعاده السياسية والمؤسساتية والإدارية والتنموية.

وفي هذا الإطار، نؤكد على ما يلي:

- التسريع بمسلسل تنزيل الجهوية المتقدمة باستكمال وضع وتحيين وتجويد الترسانة القانونية، خاصة ما يتعلق بالجانب المالي وبالوظيفة الترابية؛

- دعم تفعيل المخططات التنموية الجهوية والإقليمية والجماعية للتنمية في إطار تعاقدي مع الدولة؛

- السهر على تنفيذ برامج الشراكة بين الدولة والجماعات الترابية وفق آليات التعاقد؛

- ضرورة مواكبة تنزيل الجهوية المتقدمة بإقرار لاتمركز حقيقي من خلال منح المصالح اللاممركزة سلطات تقريرية حقيقية تساهم في ضمان فعالية التنسيق على المستوى الجهوي؛

- وضع إطار قانوني مرن ومتدرج لتحويل الاختصاصات المنقولة الى الجهات بشكل يحترم قدراتها مع ضبط حدود تدخل كل من الدولة والجهة على أساس تعاقدي في باقي الاختصاصات؛

- إنشاء مرصد يعنى بتتبع مؤشرات التنمية بالعالم القروي، بما ييسر تصميم المشاريع وتنفيذها وتقييمها؛

- تسريع إحداث البنيات الإدارية والمؤسساتية للوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع؛

- وضع مخطط استراتيجي لتنسيق مختلف التدخلات وتحقيق التقائية السياسات القطاعية على المستوى الجهوي سواء في مرحلة البلورة أو التنزيل؛

- توفير موارد بشرية مؤهلة وذات كفاءة عالية تتناسب وطبيعة الاختصاصات والوظائف والعمليات التي تضطلع بها الجماعات الترابية وتوزيعها وفق هيكلة إدارية محكمة.

ونسجل، السيد رئيس الحكومة المحترم، حرصكم على أن يواكب تنزيل هذا الورش المهيكل إطلاق سياسة فعالة لإعداد التراب والتعمير وسياسة المدينة، من خلال وضع سياسة حضرية وطنية شاملة والارتقاء بدور الوكالات الحضرية، وتأطير التعمير والبناء بالعالم القروي، ومواصلة تنزيل سياسة المدينة من أجل ضمان نمو متوازن ومندمج ومستدام، على أن يأخذ بعين الاعتبار في كل ذلك الاحترام التام للبيئة الطبيعية والخصوصيات المعمارية لكل منطقة.

كما لا يفوتنا التأكيد على أهمية الإشراك الحقيقي للمواطنات والمواطنين، وفعاليات المجتمع المدني، وتعزيز الأدوار الحيوية التي يمكن أن تلعبها في جهود ومساعي تحقيق التنمية في مختلف المجالات، وذلك تفعيلا لما نصت عليه الفصول 12 و13 و14 و15 من دستور المملكة فيما يخص تدبير الشأن العام وإعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها والحق في تقديم العرائض والملتمسات.

وفيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي

اسمحوا لنا في هذا الإطار أن ننوه من جديد بالرؤية الاجتماعية الشجاعة التي امتلكتها الحكومة السابقة من خلال إعادة نوع من التوازن الاجتماعي، في ظرفية اقتصادية وسياسية صعبة، وذلك من خلال المزواجة بين التحكم في التوازنات الماكرو-اقتصادية وسن برامج اجتماعية استهدفت لأول مرة في بلادنا بعض الفئات الأكثر هشاشة، والتي لم تكن تشكل أولوية لدى الحكومات السابقة.

<u>أما فيما يخص إصلاح قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:</u>

لا يخفى عليكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن بلادنا باتت اليوم تحتل مراتب جد متدنية في تصنيفات جودة التعليم.

وفي هذا الإطار لا بد من السهر على حسن تنزيل الاستراتيجية الوطنية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015 – 2030 وتجاوز التعثرات والاختلالات التي عرفتها مختلف مشاريع الإصلاح السابقة، وما يستلزمه ذلك من:

- ضرورة المراجعة الشاملة للمناهج والبرامج؛

- تأهيل الموارد البشرية بإعادة النظر في مسوغات التكوين والانفتاح على البيداغوجيا العصرية في التعليم، مع وضع نظام للتكوين المستمر، واعتماد نظام للترقي يربط الترقية بالمردودية؛

- إشتراط التوفر على قدرات تدبيرية لدى المترشحين لمنصب المسؤولية؛

- الرفع من الكفاءة المؤسساتية والتدبيرية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛

- إصلاح منظومة حكامة التعليم وتفعيل آلية التقييم والافتحاص؛

- دعم البحث العلمي من خلال تحديد الأولويات وتوجيهه نحو القطاعات ذات الأولوية، ووضع نظام أساسي محفز للباحث مستقل عن النظام الأساسي للأستاذ الباحث، بالإضافة إلى تشجيع مشاريع البحث بشراكة مع القطاع الخاص؛

- تعزيز التدبير الجهوي للتكوين المهني من خلال ملاءمة عرض التكوين المهني مع الحاجيات الجهوية وإحداث مراكز جهوية للتكوين

حسب احتياجات الجهة، بالإضافة إلى إبرام شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في تدبير هذا القطاع.

وفيما يتعلق بالخدمات الصحية:

لا يخفى عليكم السيد رئيس الحكومة المحترم أن من بين أهم الأمور التي تستند إليها المؤسسات الدولية لتقييم التنمية البشرية، المؤشرات الصحية المحققة، وحجم الميزانية المخصصة للقطاع، والبنيات التحتية للاستقبال. ونحن في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، إذ نثمن مواصلتكم للبرامج المهمة التي باشرتها الحكومة السابقة، وننوه بما جاءت به حكومتكم في برنامجها، نقترح عليكم لتحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين ما يلي:

- تسريع تنزيل مقتضيات القانون المتعلق بتوسيع التغطية الصحية لفائدة المهن الحرة والمستقلين وذوي حقوقهم؛

- مراجعة حكامة وقواعد تمويل البنيات الاستشفائية بشكل عميق؛

- إنشاء أقطاب جهوية للمستشفيات العمومية بشراكة مع الجهات وتعزيز استقلالها الإداري والمالي؛

- تأهيل المراكز الاستشفائية الجامعية على المستويين المادي والتنظيمي،

- تعميم المستشفيات الإقليمية بكل أقاليم المملكة؛

- تجميع الخدمات في مراكز صحية قروية مؤهلة مع توفير وتيسير التنقل إليها؛

- تكثيف تجربة إحداث وحدات طبية ومستشفيات متنقلة بالجهات التي تعاني خصاصا حادا في الخدمات الصحية، إلى غيرها من المقترحات والاجرائات.

أما فيما يتعلق بمحاربة الفقر والهشاشة:

فرغم المجهودات التي بذلت فإن المغرب لا زال مع الأسف الشديد يحتل مرتبة غير مشرفة بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية، وبهذا الخصوص فإن فريقنا يثمن المبادرات التي جاء بها البرنامج الحكومي، وخاصة عزم حكومتكم على مواصلة إصلاح صندوق المقاصة من خلال رفع الدعم تدريجيا عن المواد المتبقية، مع تأكيدنا على ضرورة توجيه الاعتمادات الموفرة لتمويل سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية ودعم الفئات الهشة والمحتاجة، كما نثمن عزمكم على وضع نظام لرصد الفئات الفقيرة والهشة واعتماد قاعدة معطيات موحدة خاصة بها بهدف ضمان استهدافها بشكل أكثر عدلا وفعالية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الختام:

إننا، إذ نؤكد دعمنا لهذا البرنامج الطموح باعتباره يمثل وثيقة تعاقدية بينكم وبين المؤسسة التشريعية، فإننا نؤكد أن مساندتنا لكم ستكون مساندة داعمة لجميع الاختيارات المنسجمة مع هذا البرنامج ومع الآمال العريضة للمواطنين التي جسدها دستور 2011، وأكدتها الإرادة الشعبية المعبر عنها في الاستحقاقات المتتالية، في سنة 2011، ويوم 4 شتنبر 2015، ويوم 7 أكتوبر 2016، حيث بعث الناخبون والناخبات برسالة واضحة من أجل مواصلة الإصلاح في ظل الاستقرار، انسجاما مع خطاب النزاهة والشفافية والمعقول.

كما أن مساندتنا ستكون مساندة يقظة وناصحة وفاء منا للإرادة الشعبية وتجاوبا مع انتظارات المواطنين وتحقيقا لآمالهم في بناء تجربة سياسية ديمقراطية راشدة، سنظل متطلعين لتحقيقها، مواصلين مسيرة النضال من أجلها قياما بالواجب ووفاء للعهد الذي قطعناه على أنفسنا تجاه المواطنين والمواطنات، مستحضرين المصلحة العليا للوطن، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

"وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ"

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح، رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس فريق العدالة والتنمية.

بدوري أريد أن أرحب بالسيد رئيس الحكومة، ونتمنى له حظا وفيرا إن شاء الله وكذلك السيدات والسادة الوزراء المحترمين.

ومباشرة بعد ذلك، أعطي الكلمة للسيد مبارك السباعي رئيس الفريق الحركي في حدود 30 دقيقة و15 ثانية.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، لأعرض على أنظاركم وجهة نظر الفريق حول مضامين وتوجهات مشروع البرنامج الحكومي، الذي تعتزم الحكومة تنفيذه على مدى

الولاية التشريعية الحالية، وأغتنم هذه المناسبة لأجدد تهانئنا للسيد رئيس الحكومة ولكافة أعضائها على الثقة المولوية السامية التي حضوا بها، متمنيا لكم جميعا كامل التوفيق والنجاح في مهامكم النبيلة خدمة لما فيه خير الوطن والمواطنين، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وايده.

ولا يفوتني في هذا الإطار، أن أسجل إعتزازنا العميق بما تحقق لبلادنا بفضل حكمة صاحب الجلالة حفظه الله من أمن واستقرار برصيد حقوقي راسخ، وبأفق دستوري متميز، جعل هذا البلد الآمن نموذجا في محيطه الإقليمي والجهوي والدولي، تحت سقف الملكية الدستورية، وإمارة المؤمنين.

السيد الرئيس المحترم،

إن مقاربتنا لمضامين ومؤشرات مشروع البرنامج الحكومي المعروض على أنظار البرلمان، تنطلق من مرجعية فكر حركي أصيل، مستمد من حركة شعبية قادمة من مغرب الأعماق حركة قالت لا للحزب الوحيد مند فجر الإستقلال، وناصرت التعددية السياسية ولا تزال، حركة لكل المغاربة، حركة قبائل والمدن، حركة قاومت الظلم بكل أشكاله، مخلصة على الدوام لرباط البيعة المقدس بين العرش والشعب، حركة كرست عمرها ولا تزال لمحاربة كل الأفكار الهدامة، مؤمنة غاية الإيمان بمغرب المؤسسات.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إذ نؤطر مداخلتنا بهذه المرجعيات، فلأن اختياراتنا السياسية اليوم وغدا، ستظل مبنية على هذا التاريخ المجيد حركة حرة في قراراتها واختياراتها، ومؤمنة دوما أن الوطنية لا ثمن لها، وأن حب الوطن فوق كل حساب، لهذا ليس غريبا أن تختار الحركة الشعبية اليوم كما الأمس صف بناة الوطن، والغيورين على مصالحه العليا، جاعلة أمامها قاعدة المغرب قبل الحزب، ومصلحة المغاربة قبل نزوع الانتماء، مخلصة لصدق المواقف قبل إغراء المواقع، مؤمنة على الدوام أن العمل السياسي مدرسة للقيم وليس بورصة للمنافع.

على هذا الأساس إخترنا، السيد رئيس الحكومة، التواجد اليوم إلى جانبكم، عن قناعة وبقرار مستقل، كما شاركنا في أول حكومة في العهد الدستوري الجديد، نعم، السيد رئيس الحكومة، فقبل الخوض في تفاصيل البرنامج، نعتقد في فريقنا أن من حق الرأي العام أن يعرف على سياق ولادة هذه الحكومة التي ستسهر على تنفيذ هذا البرنامج، فتواجدنا اليوم في الأغلبية الحكومية ما هو إلا امتداد لمشاركتنا في الحكومة السابقة، ووفق قواعد سطرناها في هياكل حزبنا التقريرية، المتمثلة في التوازن السياسي في تركيبة الأغلبية، وتحصين التعددية السياسية، وترجمة أولويات حزبنا في هيكلة برنامج الحكومة، والتحول من حلفاء إلى شركاء، وهي بصمات واضحة في التركيبة القطاعية للحكومة وفي الخطوط العريضة لبرنامجها، مسجلين بكل تنويه تفاعلكم الإيجابي معها، السيد رئيس الحكومة المحترم، مسجلين أيضا اعتزازنا بالكفاءات الممثلة لحزبنا في فريقكم الحكومي، والتي تعزز كل الطاقات والكفاءات التي تزخر بها الحركة الشعبية، بهدف واضح هو فوز الوطن، وصيانة كرامة المواطنين، لأن الكراسي إلى زوال ولكن المؤسسات والقرارات باقية.

لابد أيضا أن نسجل، تنويهنا، السيد رئيس الحكومة، بعزمكم الأكيد والمعهود على ربط الطموح بالواقع، وتجنبكم الخيار السهل المتمثل في إطلاق الأرقام على عواهنها، مستحضرين إرادتكم القوية على إحداث نقلة نوعية في إدارة الشأن العام، ونهج التوافق الإيجابي وأسلوب الحوار البناء، خدمة للوطن والمواطنين، بعيدا عن الحسابات التي تجعل الحزبية الضيقة شماعة لابتزاز ومساومة الوطن.

السيد رئيس الحكومة،

إسهاما منا في إغناء هذا المشروع الطموح الذي عرضتموه، اسمحوا لي أن أعرض على أنظاركم مجموعة من الاقتراحات الداعمة.

أولا، نحو دبلوماسية مبدعة وخلاقة لتحصين واستكمال وحدتنا الترابية:

في هذا الإطار، وإذ نجدد إعتزازنا بالنجاحات الدبلوماسية المتواصلة لبلادنا، بمبادرات رائدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي قوت مكانة المملكة المغربية في مختلف المحافل القارية والدولية، فإننا نؤكد على ضرورة انخراط الحكومة والمؤسسة التشريعية، بشكل أكبر وأكثر فعالية، في هذا المجهود الوطني، من خلال استراتيجية دبلوماسية متناسقة ومتكاملة، مبنية على رؤية استباقية، مع تعزيز دور الدبلوماسية الحزبية، وإشراك مختلف الفاعلين الإقتصاديين والمدنيين، استراتيجية مبنية على الاختراق والتصدي لخصوم وحدتنا الترابية في مختلف المحافل، والتعريف بالنموذج الديمقراطي والتنموي المميز لبلادنا في محيط إقليمي وجهوي مطبوع بعدم الاستقرار.

وفي هذا السياق نعيد التأكيد لخصوم قضيتنا الوطنية العادلة أن المغرب في صحرائه بحكم ميثاق البيعة، وبالتاريخ والطبيعة، وبالشرعية القانونية، معتبرين أن مقترح الحكم الذاتي في إطار سيادة المملكة المغربية وخيار الجهوية المتقدمة، هو سقف الحلول الممكنة لهذا النزاع المفتعل، فخورين بالنموذج التنموي الجهوي الذي تشهده مختلف جهات المملكة، وفي صدارتها أقاليمنا الجنوبية العزيزة.

وارتباطا بهذا المجال، نجدد الدعوة إلى رفع الاحتجاز على إخواننا المحاصرين في تندوف، في ظروف مأساوية، عرضة للإرهاب والتطرف المتنامي في منطقة الساحل وجنوب الصحراء، داعين الأمم المتحدة إلى ردع الممارسات غير الشرعية التي تقوم بها ميلشيات البوليزاريو في منطقة الكركرات، والتقاط رسالة المملكة المغربية القوية بجنوحها للسلم والتهدئة، المطبوعة بإيمانها بعدالة قضيتنا الأولى.

ثانيا، تعزيز الأمن المقرون بصيانة كرامة المواطن ودعم المسار الحقوقي والديمقراطي لبلادنا:

لا يمكننا في الحركة الشعبية إلا أن نتفاعل إيجابا مع المحور المتعلق في مشروع البرنامج الحكومي بالهوية الوطنية وترسيخ حقوق الإنسان وتفعيل الجهوية، ودعم المجهود الأمني المتواصل من طرف مختلف الأجهزة المختصة.

وبهذه المناسبة، أود باسم فريقنا الحركي، أن نجدد تحية تقدير وإكبار للقوات المسلحة الملكية، ورجال الدرك والأمن الوطني والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية وكل العاملين في الإدارة الترابية، لما يبذلونه من مجهودات جبارة لحماية أمن الوطن والمواطنين، ومكافحة الجريمة والإرهاب بكل أشكاله.

وفي هذا المجال نثمن إلتزامكم، السيد رئيس الحكومة، بتقديم كل الدعم لهذه الفئات المجاهدة ليل نهار لحماية بلادنا، وصيانة ممتلكات وأمن المواطنين، منطلقين في هذا الصدد من استحضار الأمن بمفهومه الشامل، والذي يشمل أيضا الأمن الروحي لكافة المواطنين والمقيمين تحت الرعاية السامية لأمير المؤمنين حفظه الله، ضامن هذا الأمن الروحي، معتزين بما تحقق تحت إشرافه المولوي من إصلاح جوهري للحقل الديني، والذي جعل من بلادنا منارة للتعايش والتسامح الديني، وقلعة صامدة ضد كل أشكال التطرف، أكان باسم الدين أو العرق، أو بالفهم المغلوط للحريات الفردية.

السيد الرئيس،

بخصوص مسار حقوق الإنسان، وانطلاقا من مرجعيتنا الحركية، بدورها السابق، إلى إقرار الحريات العامة، وإرساء الحقوق المشروعة، فإننا السيد رئيس الحكومة، نتطلع إلى سياسة عمومية حقوقية تستثمر في الجيل الجديد لحقوق الإنسان، من خلال تفعيل إجراءات لدعم الحقوق الاقتصادية واللغوية والثقافية والبيئية، وبارتباط وثيق بين الحقوق والواجبات، والتلازم بين حقوق الإنسان وحقوق المجتمع، وفوقهما حقوق الوطن، وباقتران بين واجب المواطنة وروح الوطنية الصادقة.

وفي هذا السياق، نسجل بإيجاب ما تعتزمون تفعيله، السيد رئيس الحكومة، بخصوص تفعيل مقتضيات الفصل الخامس في الدستور خاصة ما يتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

ولكن إسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن نعيد التأكيد مرة أخرى على مطلبنا الأساسي في الحركة الشعبية، والمتمثل في ضرورة إعادة النظر في مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، قبل برمجتهما للمصادقة التشريعية، وذلك اعتبارا منا لما يشوب هذه المشاريع من تراجعات، وفشلها في ترجمة روح ونص الدستور والمكتسبات المحققة، على أساس أنها تخص هوية شعب لا يعقل أن تكون محط خلاف، ولا أن تخضع لمنطق الأغلبية والمعارضة، ولا لحساب صناديق الاقتراع، فهل يعقل بعد عقد ونصف منذ الخطاب الملكي التاريخي بأجدير، وبعد مسلسل التفعيل وما رافقه من تعثر وجدل أن نقبل التراجع عن مكتسبات ثم الحسم فيها؟

هل من المعقول طرح مشاريع تتراجع عن مبادئ التعميم، والإجبارية واللغة الموحدة، واعتماد الحرف الأصيل "تفيناغ"، والمناصفة المشروعة في مجال السياسة الإعلامية، وإدماجها الإيجابي في القضاء ومختلف مناحي الحياة العامة، وإعطاء المكانة اللائقة للأمازيغية في السياسة الثقافية وفي مجال التخطيط التنموي؟

طموحنا، السيد رئيس الحكومة هو بناء سياسة لغوية وطنية تعزز تنوع الهوية الوطنية تحت سقف " تمغرابيت"

تطلعنا، السيد رئيس الحكومة، هو فتح حوار وطني موسع تحت سقف المؤسسة التشريعية، لمراجعة هذه المشاريع وتجويدها، قبل عرضها على المسطرة التشريعية، لأنها مشاريع لا بد أن تحظى بالإجماع، مثل إصلاح القضاء ومدونة الأسرة، والعدالة الانتقالية، وغيرها من القضايا الوطنية التي تجمع كافة المغاربة.

السيد الرئيس،

ندعم عزمكم لتفعيل القوانين المؤطرة للجهوية الموسعة، وإعداد نصوصها التنظيمية، ولكن دعني أؤكد لكم أن نجاح هذا الورش الاستراتيجي يقتضي قبل النصوص، قدرة الفاعل الحكومي المركزي على التنازل عن القرار لمستعمليه الفعليين على المستوى الجهوي والمحلي، من خلال لا مركزية وعدم التمركز الحقيقي، نجاح هذا الورش أيضا رهين بإعادة النظر في معايير تحديد ميزانيات الجهات غير المنصفة لجهات لم تنل حضها المشروع من خيرات الوطن، فهل من المعقول لتنمية جهوية متوازنة، أن تعتمد معايير من قبيل توزيع 50% من الميزانية مناصفة بين الجهات، و50% الأخرى بحصة 37.5% على نسبة السكان، و12,5% على المعيار الجغرافي فهل بهذه المعايير.

تطلعنا كذلك كبير، أن يتضمن مشروع القانون المالي، لهذه السنة اعتمادات لصندوق التأهيل والتضامن الجهوي، لإنصاف الجهات التي تعرف مؤشرات ضعيفة في سلم التنمية المجالية والبشرية.

وفي هذا السياق، نود أن نسجل تفاعلنا الإيجابي مع عزمكم دعم الجماعات الترابية، ومصاحبتها قانونيا وتنظيميا، وعلى مستوى دعم مخططاتها التنموية بإعتبارها إطارات للتنمية المحلية ولممارسة سياسة القرب، متطلعين إلى تعزيز إختصاصاتها طبقا لمقتضيات الدستور، وتوفير أنسب الشروط لدعم وتأهيل إدارتها، وإطلاق المخططات المحلية والجهوية لإعداد التراب، وفي صدارة هذه التطلعات، دعم الجماعات لإنجاز تصاميم النمو التي تشكل محركا أساسيا لجعل الجماعات رافعة حقيقية للتنمية المحلية.

السيد الرئيس،

نثمن كذلك ما جاء في تصريحكم، حول تقوية التنسيق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، على أساس الفصل المتوازن والمتكامل للسلط، من خلال فتح المجال للمبادرات التشريعية الذاتية للبرلمان، ولاختصاصه الدستوري الجديد المتعلق بتقييم السياسات العمومية.

ولتعميق هذا التعاون المنشود، نعتقد، السيد الرئيس الحكومة، أن المدخل الطبيعي لذلك هو تعزيز الاستقلال الإداري والمالي للبرلمان، من أجل مؤسسة تشريعية قادرة فعليا على ممارسة إختصاصاتها التقليدية، والجيل الجديد من مهامها الدستورية، كفضاء لإحتضان النقاش المجتمعي، وتحويل الحراك الإجتماعي إلى حراك داخل المؤسسات، على إعتبار أن المكان الملائم للتدافع السياسي هو تحت سقف المؤسسات ولا شيء غير المؤسسات.

ثالثا، نحو نموذج اقتصادي منصف للمقاولة، وضامن للتشغيل والحد من التفاوت المجالي والاجتماعي:

ولأن التنمية الإقتصادية هي الدعامة الأساسية للسياسات العمومية، فإننا نحيي النهج الهادف إلى دعم سياسة الأوراش الكبرى، والمخططات القطاعية المنتجة للثروة كإطار لتوسيع قاعدة التشغيل، باعتباره أكبر تحدي وأم المعضلات، خاصة وأن المؤشرات المتعلقة بنسب النمووالعجزوالتضخم والبطالة، تصطدم بتحديات واقعية من قبيل حجم الخصاص الاجتماعي، وارتباط الاقتصاد الوطني بطبيعة السنة الفلاحية، وعائدات السياحة، ومحدودية أثر التدابير المتخذة لإدماج القطاع غير المهيكل في الدورة الاقتصادية المنظمة.

وفي هذا المجال، فتطلعنا كبير، إلى إصلاح جوهري للنظام الضريبي، بمنظور يوسع الوعاء الضريبي، ويحقق العدالة الجبائية، ويخفف الثقل الضريبي على المقاولة المواطنة، وعلى القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية لفائدة المقاولات خاصة الصغرى والمتوسطة، والرفع من نسبة الأفضلية لها.

تفاعلنا كذلك، لا يمكن أن يكون إلا إيجابيا مع التزام الحكومة بإطلاق ودعم الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر، المتعلق بالفلاحة التضامنية، لجعل الفلاح الصغير في قلب انشغالات السياسة الفلاحية.

نفس التفاعل أيضا مع عزمكم على تفعيل واستكمال رؤية إصلاح الإدارة، واتخاذ التدابير اللازمة لاستقلال القضاء وتأهيل الإدارة القضائية محليا وجهويا، والتزامكم بتنفيذ الأحكام الصادرة ضد الدولة، وهي كلها إجراءات من شأنها خلق مناخ إيجابي لإنعاش الاستثمار.

طموحنا أيضا، السيد رئيس الحكومة، كبير في الشروع، ودون تردد في إعداد وتنفيذ مخطط لتنمية الوسط القروي والمناطق الغابوية والجبلية، منوهين بعودة قطاع وزاري مكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات إلى هيكلة الحكومة، والذي شكل مطلبا دائما للحركة الشعبية، متطلعين في هذا الإطار، إلى إخراج قانون الجبل إلى حيز الوجود، والذي سبق للحركة الشعبية أن أشرفت على إعداده منذ حكومة التناوب التوافقي، أثناء إشرافها، على قطاع المياه والغابات، ولا زال هذا المشروع في رفوف هذه الإدارة.

السيد رئيس الحكومة،

بخصوص المحور الاجتماعي في مشروع البرنامج، وإذ نسجل تفاعلنا الإيجابي مع مجمل التدابير القطاعية المعلنة، خاصة ما يتعلق بمواصلة إصلاح منظومة التربية والتكوين برؤية جديدة وبأهداف مرقمة وطموحة، والعزم الأكيد على جودة العرض المدرسي خاصة في العالم القروي، ومراجعة بعض المقررات الدراسية التي لا تساير المدرسة الحديثة، فتطلعنا في هذا المسار إلى دعم نهج المدرسة الجماعتية في المناطق القروية وهوامش المدن، مع مواكبتها بفضاءات الإيواء والتغذية للأساتذة والتلاميذ.

وعلى مستوى قطاع الصحة، فالميثاق الوطني المنتظر والمدعم بمخطط عملي، ينبغي أن ينهي مع مركزية المؤسسات الاستشفائية الكبرى في جهات بعينها، بغية رفع الحيف على عدة مناطق تفتقر إلى أبسط الخدمات الصحية، إلى جانب التعجيل بتوفير الأطر الطبية والتجهيزات الأساسية، عبر تفعيل مرسوم التعاقد، وملاءمة خريطة التوظيف العمومي مع هذا الخصاص المهول.

إلى جانب الدعوة إلى إصلاح منظومة "الراميد" حتى لا تبقى صلاحيتها محصورة على مستوى الجهة فقط، هاد الراميد، السيد الرئيس، فيه مشكلة، الإنسان إلى كان في الأقاليم الجنوبية وامشى للأقاليم الشمالية كيقولوا له سير ترجع للسبيطار ديال.. خص يكون بحال البطاقة الوطنية، احنا مغاربة كلنا فين ما امشينا خصنا نتدواو، واحد السيد مرض امشى لعائلتو في الجنوب ويقول سير للشمال باش تتداوى.

إلى جانب الدعوة إلى إصلاح منظومة "الراميد" حتى لا تبقى صلاحيتها محصورة على مستوى الجهة فقط، عبر جعلها مثل البطاقة الوطنية تسمح بالاستشفاء لحاملها في كل التراب الوطني.

نثمن كذلك إلتزامكم، السيد رئيس الحكومة، بمراجعة برنامج "تيسير"، وما أدراك ما تيسير، السيد الرئيس، تيسير فيها إيجابيات لكن فيه سلبيات، السيد الرئيس، راه الجماعات كاين الجماعات اللي في التقسيم ديال 98 وهذاك الجماعات كتستافد من التيسير..كتستافد إذا خلقات مشاكل. كاينين الناس اللي كيقولك هذا ولدو تيخلص عليه كاين اللي خرج ولدو..كنحفزو الناس باش يقراو ولكن كنكونو في واحد مشاكل أخرى.

ومتسائلين عن السر في غياب برامج من قبيل " تأهيل" ومقاولتي" و" إدماج" وغيرها في مشروع البرنامج، فهل هو دليل على فشلها في فتح

آفاق لتشغيل الشباب، وحاملي الشواهد العليا؟ غير هاذ البرامج اللي ما جاتش، السيد رئيس الحكومة، مشكل.

وماهي قراءاتكم للحفاظ على نفس السقف في مجال تقليص الأمية كما هو وارد في إلتزام الحكومة السابقة 20%، ونفس الإستفسار حول سقف البطالة التي حددتموه في8,5% بزيادة نصف نقطة عن التزام الحكومة السابقة (8%)؟

السيد رئيس الحكومة،

أعلنتم في تصريحكم الحكومي العزم على مواصلة رفع الدعم، في إطار إصلاح صندوق المقاصة، على ما تبقى من المواد الأساسية والمتمثلة في (غاز البوتان والسكر والدقيق المدعم)، وإذ نسجل ما لهذا الإجراء من إنعكاسات إجتماعية سلبية، وضغط على الفئات الإجتماعية الهشة والمتوسطة، فإننا نتطلع إلى تقديم بدائل معقولة تحمي دخل هذه الفئات العريضة، وهو ما يتطلب في منظورنا فتح حوار وطني مسؤول حول هذا الملف، قبل اتخاذ هذا القرار الحساس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نكتفي بهذا القدر، على اعتبار أن أمامنا مناسبات أخرى للتفصيل في مضامين وتوجهات هذا البرنامج الطموح، من منطلق قوة إقتراحية تدعم مختلف الإصلاحات الإيجابية والضرورية، للنهوض بإقتصادنا الوطني، ودعم التنمية الاجتماعية، وتعميق الخيار الديمقراطي، وستجدون، السيد رئيس الحكومة، من فريقنا كل السند والدعم لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق الحركي.

وأعطي الكلمة مباشرة للسيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

السلام عليكم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

والإخوة والأخوات المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

طبقا لمقتضيات الفصل 88 من الدستور، يطيب لي اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة البرنامج الحكومي، وهي مناسبة نجدد من خلالها تهانينا الحارة للدكتور سعد الدين العثماني ولكافة السيدات والسادة أعضاء حكومته الموقرة على الثقة المولوية الغالية.

إن الكفاءات والشخصيات التي يزخر بها فريق التجمع الوطني للأحرار ستكون أحد الدعامات الأساسية لنجاحنا في أداء واجبنا من موقعنا داخل الحكومة وداخل هذه الأغلبية الحكومية التي ساهم حزبنا في إخراجها من أجل بناء حكومة قوية ومنسجمة ذات كفاءات عالية، بأغلبية قوية تدعم كل المبادرات التشريعية والرقابية التي من شأنها أن ترقى بمستوى عملنا على صعيد هذه المؤسسة التشريعية والمطالبة اليوم بالاشتغال ليل نهار للنهوض بأوضاع المواطنين، عبر تعزيز القرب من هموم وانشغالات الساكنة، بتبني سياسات عمومية مندمجة، تسعى إلى خلق الثروة وزرع روح جديدة في الدورة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

إن مناقشة البرنامج الحكومي تبقى بالنسبة لفريقنا ولكافة الفرقاء السياسيين الممثلين داخل مؤسستنا التشريعية فرصة لتقييم مختلف السياسات العمومية وأرضية لتتبع عمل الحكومة على مدى خمس سنوات المقبلة.

إن حزب التجمع الوطني للأحرار معروف بتاريخه النضالي الطويل في سبيل الدفاع عن ثوابت الأمة ومقدساتها والنضال كذلك في الدفاع عن التعددية السياسية الضامنة لمسار ديمقراطي متوازن، يساهم في بناء نموذج مغربي أصبح مثالا يحتذى به في محيط إقليمي ودولي ملتهب، حيث كنا ولازلنا مقتنعين بأن الملكية هي العمود الفقري لنظام الحكم في المملكة، وهي صمام الأمان لاستمراره، وهي الضامن لاستقراره.

السيد الرئيس،

إن موقفنا من تشكيل الحكومة موقف مترسخ وواضح ولا يحتمل التأويل، موقف مؤيد لها نعتز به، رغم كل ما صاحب ذلك من نقاش سطحي وشعبوي وسياسوي، ساد في أغلب تلك النقاشات والتي كانت تذهب كلها في اتجاه تغليط الرأي العام الوطني وإخراج النقاش الحقيقي حول طبيعة المؤسسات الدستورية وعلاقاتها من سياقه السليم والصحيح، حتى وصلت في بعض الأحيان إلى محاولة تهييج الرأي العام.

إن علاقتنا مع الائتلاف الحكومي علاقة مبنية على الصدق والوفاء لتعهداتنا والتزاماتنا، ماضون فيها إلى النهاية، لكن سنكون بالمرصاد لكل ما من شأنه أن يخرج تعاقداتنا مع هذه الأغلبية عن سياق ما تم الاتفاق عليه في هذا البرنامج الحكومي.

لقد جسد تعثر مسار المشاورات الذي دام أكثر من خمسة أشهر بالنسبة إلينا تمرينا ديمقراطيا مهما، مكننا من قياس درجة ونضج

مسارنا الديمقراطي الذي يجسد دائما التميز المغربي، بفعل حكمة وتبصر جلالة الملك أولا، ورزانة وبعد نظر النخب السياسية الوطنية الفاعلة اليوم في الحقل السياسي ثانيا، والتي جاءت بشرعيتها على السواء عبر صناديق الاقتراع، والتي تصارعت بشكل حضاري على تشكيل الحكومة.

السيد الرئيس المحترم،

إن إرادة حزب التجمع الوطني للأحرار في تكوين حكومة برلمانية قوية، ضامنة لاستقرار الحكومة، حكومة متجانسة، قوية بعدد نوابها المساندين لها، يعكسها شعارنا الجديد "أغارس– أغارس"، حكومة نريدها قوية كذلك بكفاءات رجالاتها وقدرتهم على صنع التغيير في القطاعات الحكومية المشرفين عليها، قوية بانسجام مكوناتها وقوية أيضا بوضع هذا البرنامج الحكومي الطموح الذي نحن بصدد مناقشته، والذي عبر عن رؤية جديدة في التدبير مبنية على الحكامة وعلى تجميع مجهود الدولة في أقطاب كبرى من شأنها تحقيق الالتقائية، في إطار هندسة حكومية ناجعة، وقوية كذلك لأننا نريدها أن تكون حكومة ثورة اقتصادية واجتماعية لمحاربة الفقر والهشاشة، وكل المظاهر المشينة التي أصبحت تشكل عقبة كبرى أمام تطور مجتمعنا بوثيرة أسرع.

إن احترام الإرادة الشعبية، التي تشترك فيها كل الأحزاب الموجودة اليوم بالبرلمان واجب عبر إصرار جلالة الملك على تطبيق الفصل 47 من الدستور في مناسبتين انتهى إيجابا بتعيين الدكتور سعد الدين العثماني رئيسا للحكومة.

لقد كان حزب التجمع الوطني للأحرار، أيها الإخوة والأخوات، في كافة الحكومات المتعاقبة دعامة أساسية لاستقرارها، ومركزا للثقة التي يزرعها لدى مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

فتاريخنا حافل وشاهد ولله الحمد بالمواقف، ثابتون على العهد، وأن الأصوات النشاز التي تخرج متسللة من حين لآخر هاته الأيام، تحاول عبثا الإساءة إلينا لنقول لها أننا حزب "أولاد الناس" ننأى بأنفسنا عن الخوض في الخزعبلات الناتجة عن التخريف، جاعلين من كافة الأحزاب الوطنية الجادة حليفة لنا وعلى مسافة واحدة من الجميع، ما دمنا نشتغل جميعا تحت وطن واحد وملك واحد، وهو الموقف الذي عبر عنه الأخ رئيس الحزب بشكل صريح مباشرة بعد انتخابه رئيسا جديدا للحزب.

ولا تفوتني الفرصة دون أن أتقدم باسمي الخاص و نيابة عن كافة أعضاء الفريق بتحية إجلال و إكبار للقائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية على المهام الجسيمة التي يقوم بها جلالة الملك محمد السادس في سبيل استتباب الأمن وتحصين البلاد من كل ما من شأنه أن يسيء إلى أمننا، منوهين بالمناسبة بعمل رجال الأمن الوطني ومقاربتهم الاستباقية في القضاء على كل الخلايا النائمة وشبكات الإرهاب الأعمى الذي لا وطن له.

تحية إجلال و إكبار كذلك إلى قواتنا المسلحة الباسلة المرابطة على الحدود ولرجال الدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية على مجهوداتهم الجبارة لحماية بلادنا.

السيد الرئيس،

إن استكمال بناء الوحدة الترابية يبقى أحد التحديات الكبرى التي يجب أن ننخرط فيها بكل مكوناتنا وأن نقطع مع الكرسي الفارغ ومواجهة خصومنا بشكل مباشر عبر الدبلوماسية البرلمانية والدبلوماسية الشعبية، والدبلوماسية المبادرة التي يقودها جلالة الملك، منوهين بعمله الجبار في إرجاع العلاقات الدبلوماسية مع دولة كوبا أخيرا بعد قطعها لمدة 37 سنة، هذا في الوقت الذي يسخر فيه خصومنا أموال البترول والغاز للوقوف حجرة عثرة أمام بناء مشروعنا الديمقراطي.

فالسؤال الذي يطرح نفسه اليوم:

إلى أي مدى توفقنا في تحديد نموذجنا التنموي الاقتصادي والاجتماعي؟ وهل نحن بحاجة إلى نموذج اقتصادي آخر؟ علما أن ذلك أمر ملح أمام التحديات الاقتصادية الكبرى التي ترهن حاضرنا ومستقبلنا.

وأمام ضيق الوقت، وانسجاما مع ما تضمنته مداخلة فريقنا بمجلس النواب، فإنني سأتمم مناقشة محاور هذا البرنامج الحكومي من خلال اعتماد المنهجية التالية:

1. تعزيز السياسة الخارجية للمغرب عبر تنويع المحاور وجعلها دبلوماسية مبادرة، ودعم البعد الإفريقي للمغرب؛

2. مواصلة إصلاح المنظومة القضائية، لصون حقوق وكرامة المواطنة والمواطن المغربي؛

3. المالية العمومية، دعم المخططات الإستراتيجية الوطنية (مخطط المغرب الأخضر)، دعم الاستثمار العمومي، ثم النقل الجوي في خدمة السياحة؛

4. التنمية البشرية ودعم القدرة الشرائية للمواطن.

السيد الرئيس،

إن عودة المغرب إلى حظيرة الاتحاد الإفريقي نظرا لأهمية تعاون جنوب جنوب وبراغماتية دول الشمال المبنية على المصالح، تشكل دون شك لحظة مفصلية وجب التوقف عندها بالنظر إلى أبعادها السياسية والاقتصادية والجيو-إستراتيجية. فالعمق الإفريقي للمغرب واقع لا محيد عنه والانتماء الإفريقي للدولة المغربية له جذور تزكيها الجغرافيا ويشهد بها التاريخ.

لذلك، فإن المطلوب منا جميعا، سلطة تنفيذية وتشريعية، ونحن نناقش البرنامج الحكومي، العمل سويا على تكريس هذه الأبعاد وإضفاء المزيد من الواقعية على انضمامنا إلى الإتحاد الإفريقي، بل الدفع باتجاه

إعادة تموقع بلادنا كقوة اقتصادية وسياسية داخل المجال الإفريقي ورفع التحديات التنموية والأمنية المشتركة في سبيل ازدهار هذه القارة ونموها.

إن العمل الحكومي يجب أن يتخذ من الانفتاح الاستراتيجي على دول إفريقيا والأشقاء داخل العالم العربي أولوية في سياسته الخارجية، دون إغفال تطوير الشراكات الإستراتيجية مع الاقتصاديات الواعدة والمؤثرة في السياسة الدولية من قبيل الصين والهند وروسيا الاتحادية وعلى أساس عدم التفريط كذلك في شراكاتنا التقليدية، فالسياسة والاقتصاد أمرين متوازيين، بل أضحى الاقتصاد ركيزة أساسية في توطيد العلاقات الدبلوماسية.

إننا ندعو من خلالكم، السيد رئيس الحكومة، كلا من وزير الخارجية والتعاون الدولي وباقي المسؤولين الحكوميين في القطاع إلى توفير مختلف أوجه الدعم للمؤسسة التشريعية ولباقي المؤسسات الدستورية والمجتمع المدني، وذلك قصد الإناطة بدورها على أكمل وجه، خدمة لقضايا البلاد وعلى رأسها القضية الوطنية.

إن إصلاح منظومة العدالة ورش إصلاحي ملكي بامتياز، إذ يعد القضاء من المقومات الأساسية لدولة الحق والقانون، ذلك أن ضمان سيادة القانون رهين بوجود مؤسسة قضائية قوية وفعالة قادرة على التطبيق السليم والعادل للنصوص القانونية في إطار العدل والمساواة.

وقد حظي هذا الموضوع باهتمام بالغ وتركيز كبير خاصة في الآونة الأخيرة، لدرجة أن الجميع يتفق على أن إصلاح القضاء هو قاطرة الإصلاح الشامل في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإننا لفخورون في حزب التجمع الوطني للأحرار أن تعطى لنا الفرصة من خلال هذه الحكومة لمواصلة مسيرة إصلاح منظومة العدالة.

إن أي إصلاح مهما كانت قيمته وأهميته لن تكون له قيمة إذا لم يحس المواطن بالأثر المباشر لذلك على حياته، فثقة المواطن في القضاء هي التي تعكس مدى نجاعة أي إصلاح، مهما بلغت كفاءة القاضي ونزاهته وحياده واستقلاله.

السيد الرئيس،

إن مقاربتنا في فريق التجمع الوطني للأحرار للتعاطي مع الشق الاجتماعي مختلفة تماما عن الشق الاقتصادي، حيث طالبنا غير ما مرة، بمراجعة المنظومة الاجتماعية في شموليتها عبر جعل المواطن محورا في مختلف السياسات العمومية، وسنقتصر في مداخلتنا هاته على مناقشة القضايا المرتبطة بالتنمية البشرية وحماية القدرة الشرائية للمواطن.

يعد عهد الملك محمد السادس عهد التنمية البشرية بامتياز، فهو رائد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وسعيا إلى تعزيز مسارها، ننوه بالإجراءات التي جاء بها البرنامج الحكومي في هذا الإطار، ذلك أن المؤشرات الموضوعة ستعمل بالتأكيد على تدارك الخصاص، خاصة في المنظومة الاجتماعية التي تبقى دون طموحاتنا بالنظر إلى حجم الميزانيات المرصودة لمختلف القطاعات المرتبطة بهذا الشق الاجتماعي والذي يحتاج اليوم إلى ثورة هادئة لتخليقه ووضعه على سكة الحكامة بالاعتماد على الكفاءات المتخصصة في هذا المجال واعتماد منطق المحاسبة.

إن أهم خلل تعيشه السياسات العمومية المرتبطة بالشق الاجتماعي هو غياب التقائية المشاريع، أملنا أن تخرج المناظرة الوطنية لتطوير نجاعة والتقائية سياسات ومؤسسات وبرامج التنمية البشرية والاجتماعية المزمع عقدها مستقبلا، والتي جاء بها هذا البرنامج، أن تخرج بتوصيات تعمل على تجميع مجهود الدولة في قطب اجتماعي يسهل معه التدخل لمواجهة آفة الفقر والهشاشة التي تبقى بالنسبة إلينا كتجمع وطني للأحرار عدونا الأول والأخير.

لقد حرصنا داخل هذه الأغلبية القوية، أن نحافظ جميعا على القدرة الشرائية للمواطن، وأعتقد أن هذا البرنامج الحكومي يذهب في هذا الاتجاه، منددين بالأصوات المغرضة التي تحاول عبثا خلخلة هذا الانسجام الحاصل اليوم بين كافة مكونات الأغلبية وزعزعة الثقة بينها.

وتنويرا للرأي العام الوطني، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار يرى أن ما تضمنه هذا البرنامج الحكومي يفند كل تلك الادعاءات، ويتوجه نحو تعزيز التماسك الاجتماعي، ويحاول جادا عبر مختلف الإجراءات التي تضمنها (محاربة الفقر والهشاشة)، ومواصلة إصلاح نظام المقاصة.

ومن منطلق حرصنا على حماية هذه القدرة الشرائية، فإننا نؤكد على ضرورة تخصيص دعم مباشر للفئات الفقيرة والمعوزة من أجل تعزيز التضامن وتحقيق العدالة الاجتماعية.

لابد أن أشيد بالسياسة المالية والاقتصادية التي اتبعتها الحكومة السابقة، منذ دخول حزب التجمع الوطني للأحرار في نصف ولايتها، وهي التوجهات الصارمة التي أنقذت المغرب وأرجعت العافية إلى ماليتنا العمومية واقتصاده الواعد، عبر تحسين معدلات النمو والتخفيض من نسبة العجز رغم إكراهات الأزمة الاقتصادية التي هزت العالم بأسره، مشيدين في هذا الإطار بإخراج القانون التنظيمي للمالية الذي يبقى بالنسبة لنا ثورة قانونية في إعداد قوانين المالية، و هو التوجه العام الذي يمضي فيه هذا البرنامج الحكومي الطموح والذي نحن بصدد مناقشته، حيث يذهب في اتجاه ضبط المعدلات الماكرو-اقتصادية في أفق 2021، والتي تتجسد في:

- تحديد النمو الاقتصادي فيما بين 4.5% إلى 5.5%؛
- تخفيض عجز الميزانية إلى أقل من 3%؛
- تحديد نسبة التضخم في أقل من 2%.

السيد الرئيس،

إننا فخورون في فريق التجمع الوطني للأحرار بالإنجازات التي تحققت في القطاع المالي والاقتصادي وفخورون كذلك بتوجه هذا البرنامج نحو مواصلة إصلاح المالية العمومية والاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو-اقتصادية والتي تبقى ضمن الأهداف الإستراتيجية التي تذهب في اتجاه تحسين المداخيل الجبائية ومحاربة التملص الضريبي والعمل على الإسراع في وضع نظام مندمج لتدبير وتقييم الاستثمارات العمومية والاتجاه نحو تحسن مناخ الأعمال وإدماج القطاع المهيكل والشروع في تفعيل إصلاح منظومة الصرف، إضافة إلى إصلاح محفظة المؤسسات والمقاولات العمومية لكي تدعم ماليتنا العمومية.

إذن، هذه الأهداف مجتمعة تعمل بكل تأكيد على توظيف أسس نمو اقتصادي مندمج ومستدام، والذي سيعمل إن شاء الله تعالى على تحقيق مختلف هذه الاستراتيجيات وهذه الإجراءات التي جاء بها هذا البرنامج الحكومي.

السيد الرئيس المحترم،

إن مخطط المغرب الأخضر الذي جاء بتعليمات ملكية سامية من جلالة الملك، حفظه الله، انكب على معالجة أكبر للإشكاليات التي كان يعاني منها القطاع، حيث عمل على:

- عقلنة منظومة الدعم؛

- هيكلة الهيئات الفاعلة في القطاع، والتي همت مختلف سلاسل الإنتاج؛

- عدم ارتهان القطاع الفلاحي للأمطار من خلال عقلنة سياسة الري؛

- مشاريع الدعامة الثانية لهذا المخطط التي تهدف إلى الرفع من مستوى دخل الفلاحين الصغار.

وبخصوص الجزء المرتبط بالتنمية القروية، لابد من التأكيد على أن النقاش حول ميزانية هذا الصندوق يبقى نقاشا مغلوطا، على اعتبار أن دور وزارة الفلاحة يتمثل فقط في:

- التنسيق مع الجهات باعتبارها متدخلا أساسيا؛

- ثم ضمان التقائية المشاريع.

السيد الرئيس المحترم،

يشكل الاستثمار إحدى الدعامات الأساسية لتأهيل الاقتصاد الوطني ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، كما أنه يلعب دورا طلائعيا في تحقيق التنمية الاجتماعية، ورغم أن المغرب قد خطا خطوات كبيرة في مجال الإصلاحات الاقتصادية والمالية، إلا أن مناخ الاستثمار ببلادنا بحاجة إلى إجراءات أكثر جرأة. ومن هذا المنطلق، ندعو الحكومة إلى ضرورة مواصلة إصلاح الإدارة، في إطار التدبير اللامتمركز للاستثمار، عبر تبسيط المساطر الإدارية وجعلها أكثر مرونة، مع دعم الترسانة القانونية بمختلف التحفيزات القادرة على جلب المستثمرين الخواص باعتبارهم شركاء أساسيين للدولة في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا إلى جانب حث النسيج البنكي على مواكبة المقاولات.

كما أن استقطاب الاستثمارات الخارجية رهين كذلك بوضع خطة تسويقية محكمة تروج للنموذج المغربي بطاقاته ومؤهلاته.

إن قطاع النقل الجوي هو من القطاعات الإستراتيجية في اقتصاد المغرب، كما أنه آلية رئيسية لدعم وتنمية القطاع السياحي ببلادنا، في ظل ضعف قطاع النقل البحري وإغلاق الحدود البرية مع الجزائر.

ومن هذا المنطلق، كانت رؤيتكم، السيد رئيس الحكومة، سديدة بجمع قطاعي النقل الجوي والسياحة في وزارة واحدة على اعتبار الارتباط الوثيق بين القطاعين.

وإن رؤية 2020 السياحية التي تروم جعل بلادنا من بين أكبر عشرين وجهة عالمية بحلول سنة 2020، تستدعي من الحكومة وضع إستراتيجية إرادية مندمجة في مجال النقل الجوي لمواكبة هذه الإستراتيجية الطموحة ومواصلة الجهود لرفع شبكة المطارات الوطنية وتطوير قدراتها الاستيعابية ومضاعفة عدد الفاعلين في الأجواء المغربية مع الرفع من آليات السلامة والأمن الجوي.

من خلال ما تم ذكره، فإن البرنامج الحكومي نراه في فريقنا برنامجا واعدا، لكن يبقى الإشكال الحقيقي الذي يفرض علينا طرح سؤال مركزي؛ ما هو أثر هذا البرنامج على المواطن؟ كيف سيصل إليه؟ لأن المنطقي هو أن المجهود المبذول يجب أن يكون له انعكاس على الواقع المعيشي للشعب، لكي يسود الارتياح بأهمية مختلف هذه الاستراتيجيات، وهذه السياسات العمومية المسطرة في هذا البرنامج، والتوجه رأسا نحو المناطق الجبلية والنائية بالمغرب العميق كأولوية، لأنها لم تحظى بعد بحقها في التنمية.

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

وأخيرا نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن نجاحنا في تحقيق هذا البرنامج الحكومي مرتبط أساسا ببناء الثقة بين كافة مكونات هذه الأغلبية وتعزيزها.

بناء الثقة يعتمد على منطق الصدق والصراحة في مختلف التحديات التي قد تعترضنا والتحلي بفضيلة الوضوح وتفادي ازدواجية الخطاب أو أي تبادل للأدوار من أجل ربح سياسوي زائل، بناء الثقة يتعزز كذلك باعتماد آليات التضامن الحكومي الحقيقي والاشتغال بمنطق الفريق الواحد الذي يقتسم حلو ومر التدبير الحكومي بقراراته السهلة والصعبة معا، وهي الثقة التي ستطال بكل تأكيد كافة شركائنا في الداخل والخارج، وهو ما سيساعدنا على النجاح في هذه المهمة

الجسيمة.

إننا في حزب التجمع الوطني للأحرار نؤكد لكم ومن خلالكم لشركائنا في هذه الحكومة أننا سنكون أوفياء لكل تعهداتنا والتزاماتنا، وسنصاحبكم السيد رئيس الحكومة المعين إلى نهاية المشوار، مساندين لكم وفق ما تم الاتفاق عليه معكم، ماضون لتحقيق هذا البرنامج الذي تعاهدنا عليه، مؤكدا أن الفائز الأكبر اليوم هو المغرب الذي سيخرج شامخا من هذه التجربة إن شاء الله تعالى، والله المستعان.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.

أعطي الكلمة الآن للسيد عبد الإله حفظي، رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، في حدود 17 دقيقة و39 ثانية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، المنظمة المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية، لمناقشة مضامين البرنامج الحكومي الذي تفضل السيد رئيس الحكومة المحترم بتقديم خطوطه العريضة أمام أنظار المؤسسة البرلمانية بمجلسيها، بعد أن حظي بالثقة المولوية السامية وتعيين الحكومة في أفق حصولها على ثقة البرلمان وتنصيبها وفقا لأحكام الفصل 88 من الدستور.

وهي فرصة لنجدد تهاني فريقنا للسيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة المعين وأعضائها على الثقة المولوية التي تفضل جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، بوضعها في شخصه وفي فريقه الحكومي، عملا بمبدأ المنهجية الديمقراطية وأحكام الدستور، متمنين لهم كامل التوفيق في مهامهم.

كما تعتبر هذه المناسبة التجربة الأولى من نوعها بالنسبة لفريقنا باعتبارنا مكونا جديدا بمجلس المستشارين، يعزز ويغني التنوع التمثيلي للمجلس. هذه التمثيلية التي نعمل جاهدين على أن تكون إضافة نوعية لتعميق النقاش العمومي، وتبادل الأفكار حول كل القضايا الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالمسار التنموي الذي انخرطت فيه بلادنا، وكذا استثمار التطورات الإيجابية التي راكمتها من أجل توطيد دعائم نموذج تنموي، مندمج ومستدام، يقوم على المزاوجة بين المشاريع الهيكلية، والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة، خاصة بعدما أثبت النموذج التنموي المعتمد ببلادنا منذ عقود محدوديته، ولدينا ما يكفي من النبوغ لإبداع صيغ جديدة، أكثر نجاعة، من شأنها تمكين الاقتصاد المغربي من ولوج نادي الدول الصاعدة.

وقبل أن ننكب على مناقشة محاور البرنامج الحكومي، لابد من استحضار مجموعة من المستجدات التي عرفتها الساحة الدولية وتأثيرها على مصالحنا الوطنية، لعل أبرزها تعيين مبعوث جديد للأمين العام للأمم المتحدة حول ملف الصحراء المغربية، وهو رجل يتميز بتجربة دبلوماسية نتمنى أن تسعفه في إيجاد تسوية عادلة ودائمة لقضية وحدتنا الترابية، على أساس مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب، ولقي إشادة وترحيبا دوليا واسعا، وكذا التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة، والذي لمسنا فيه مقاربة جديدة وإيجابية، يجب العمل عليها دبلوماسيا لاستثمارها لصالح عدالة قضيتنا الأولى، اهتداء بالدبلوماسية الملكية الناجعة، خاصة العلاقات الإستراتيجية التي دأبت بلادنا على نسجها مع الأشقاء الأفارقة، والتي أثمرت عودة المغرب إلى حضنه المؤسسي للاتحاد الإفريقي وسط ترحيب قاري واسع، يعكس عمق هذه العلاقات، إلى جانب الطلب الرسمي الذي تقدم به المغرب للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) في أفق تحقيق أهداف الإستراتيجية الإفريقية الشاملة لبلادنا وتوجهات جلالة الملك حفظه الله، نحو الاندماج الإفريقي للاقتصاد المغربي، إذ أضحى المغرب صلة وصل أساسية في التعاون الثلاثي والمتعدد الأطراف، سيما في ما يتعلق بضمان الأمن والاستقرار والتنمية بإفريقيا.

ونظرا لكل هذه التحديات، وما تلعبه الدبلوماسية البرلمانية من دور أساسي وتكميلي في دعم القضايا الإستراتيجية لبلادنا والمبادرات المرتبطة بها، فإنه لابد من توفير الوسائل والإمكانات اللازمة لضمان مزيد من النجاح لهذه الدبلوماسية الموازية، وهنا نستحضر الدور الرائد لمجلس المستشارين خلال فترة الفراغ التشريعي في تنظيم زخم من الأنشطة التي تصب في تعزيز وإشعاع المؤسسة البرلمانية على المستويين الداخلي والخارجي.

ولا يفوتني هنا التذكير بأن الاتحاد العام لمقاولات المغرب كان له شرف مواكبة كل مراحل الزيارات الملكية للعديد من الدول، ومبادرات جلالته الهادفة لتعزيز الروابط الاقتصادية وتقوية أواصر التعاون معها خصوصا الشراكات الإستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا والصين والهند وغيرها، تساهم في خلق قيمة مضافة بين المغرب وهذه الدول.

شراكة تستوجب تشجيع وتحفيز المستثمرين المغاربة وتدارك بعض الاختلالات، من بين أبرزها إشكالية الازدواج الضريبي المثبطُ لمبادرات الاستثمار.

وفي هذا السياق، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب عمل على خلق آلية لتتبع إنجاز المشاريع الاستثمارية في مختلف البلدان الإفريقية،

التزاما منه بمواكبة الاتفاقيات الموقعة والعمل على تحقيق التقائية الدبلوماسية الاقتصادية مع مبادرات المستثمرين من مغاربة العالم الذين يمثلون الاتحاد الجهوي الثاني عشرة للاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السيد الرئيس،

لا يمكن بهذه المناسبة إغفال الآثار السلبية الناجمة عن التأخير في تشكيل الحكومة على المقاولات والاقتصاد الوطني، حيث أدى عدم اعتماد قانون المالية في آجاله إلى تجميد الاستثمار العمومي، وهو ما عطل دينامية المقاولات الصغرى والمتوسطة وأدى ببعضها إلى الإفلاس، مما يستوجب برمجة عاجلة لتسوية مستحقاتها المتأخرة لدى المؤسسات العمومية وفق جدولة زمنية محددة وتضمين مشروع القانون المالي جميع التعديلات المقترح إدخالها عليه.

كما أدى كذلك إلى تفويت فرص هامة لجذب الاستثمار، مما سينعكس سلبا على نسبة النمو خلال السنة الحالية والسنة المقبلة، حيث راجع البنك الدولي في تقريره الأخير تقديراته بخصوص هذه النسبة من 4% إلى 3.8% بالنسبة للسنة الحالية، رغم الظرفية الاقتصادية الإيجابية المتميزة باستمرار أسعار المواد البترولية في مستويات منخفضة في السوق الدولية ووجود مؤشرات موسم فلاحي استثنائي بفضل التساقطات المطرية الهامة التي عرفتها بلادنا، إضافة إلى تكوين رصيد هام من العملة الصعبة لدى البنك المركزي.

كما أن الأرقام المتعلقة بحجم المديونية العمومية تبرز المستوى المقلق الذي وصلت إليه، حيث بلغت نسبة 64% من الناتج الداخلي الخام، الشيء الذي يرهن مستقبل الأجيال القادمة ويثير هواجس ومخاوف مشروعة لدى المقاولات المغربية من لجوء الحكومة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بدل ترشيدها للنفقات، إلى التضريب المجحف، وهو ما سيكون له وقع سلبي على المقاولات التي استنزفت ولم يعد بإمكانها تحمل المزيد، إذ يسجل التضريب في بلادنا أعلى المستويات في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

كما أن ذلك ينعكس سلبا على حجم الادخاروبالتالي على الاستثمار. إضافة إلى الاستنزاف الذي يتسبب فيه القطاع غير المنظم بالنسبة للقطاع المهيكل وتهديده بجذب المزيد من المقاولات المهيكلة للانزلاق نحوه، وهو ما يتطلب الإسراع بتنزيل استراتيجية لدمج هذا القطاع والتي أعلنتم عنها، السيد رئيس الحكومة، في البرنامج الحكومي والتي نصفق لها.

وبصفة عامة، وبالرجوع إلى البرنامج الذي نحن بصدد مناقشته، فباعتباره يدخل في إطار الاستمرارية بتبني المخططات الإستراتيجية الكبرى، فإننا نتساءل: هل وقفت الحكومة على نتائج هذه المخططات التي ورثتها؟ هل تم إنجاز تقييم مرحلي لما أُنجز منها وما لم ينجز؟ وهل تسير جميعها بنفس الإيقاع؟ ما مدى تحقيق المخططات القطاعية للأهداف المتوخاة منها؟ هل حققت المرجو منها في مجال التشغيل بمقاربة النوع المرغوب فيه لتحقيق المساواة، علما بأن نسبة النساء من الأجراء لا تتعدى 23%، ألا يدعو هذا إلى إعادة النظر في الحكامة الشاملة للسياسات العمومية؟ ألا تحتاج حكامة السياسات الاقتصادية القطاعية إلى تعزيز تكاملها وانسجامها وتنسيقها لتطويرها وتأمين جودتها في ظل غياب سياسة أفقية مندمجة.

السيد الرئيس،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعمل بجانب الحكومة في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتوصلنا معا إلى إرساء منصة مشتركة، كآلية للحوار والتفاوض، ونؤكد اليوم تشبثنا بها، خاصة وأنها أعطت نتائج إيجابية في مرحلة أولى قبل تعطلها خلال النسخة الأخيرة للحكومة السابقة.

وقد سجلنا بارتياح كبير، السيد رئيس الحكومة، التزامكم بتفعيلها في أقرب الآجال، أثناء استقبالكم وفدا عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، في اللقاء الذي عرضنا خلاله برنامج الاتحاد العام لمقاولات المغرب ومنظوره، وقد لمسنا وجود التقائية إيجابية بينه وبين البرنامج الحكومي في الكثير من فقراته، وإن كانت بعض القطاعات الإستراتيجية بحاجة إلى اهتمام أكثر عمقا، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر التجارة الخارجية.

إذ نثمن ما ورد في البرنامج الحكومي من إجراءات وتدابير لتحفيز ودعم الصادرات المغربية، فلابد من التذكير بأن التجارة الخارجية وصادراتنا تتميز بعجز هيكلي يتجلى في ضعف مستوى تغطية الصادرات للواردات، مما ينعكس سلبا على ميزان الأداءات وبالتالي على الاحتياط الوطني من العملة الصعبة، وتبرز مكامن الخلل في:

- عدم تنويع المنتوجات الموجهة للتصدير؛

- عدم تنافسية المنتوج المغربي بسبب التكلفة المرتفعة لمختلف حلقات اللوجستيك التجارة الخارجية، خصوصا ما يرتبط بالنقل الطرقي للبضائع والعبور المينائي والنقل البحري، فبالرغم من أن النقل الطرقي للبضائع يشكل رافعة محورية للتنمية الاقتصادية وتنمية الصادرات، فإن حظيرته تتسم بالتقادم والاهتراء وقد سبق للحكومات السابقة المتعاقبة منذ 2006 أن أعدت برنامجا لتجديد هذه الحظيرة، ونؤكد بالمناسبة على ضرورة مواصلة برمجة تجديدها وإدراجها في القانون المالي للسنة الجارية.

ورغم الإصلاح الذي هم قطاع الموانئ سنة 2006 لتقليص كلفته، فإنها (العبور المينائي) مازالت باهظة، ويجب العمل على تفكيك المنظومة التعريفية داخل الموانئ لتشمل كافة المتدخلين من وكلاء ومستغلي الأرصفة مع إعادة النظر في مكوناتها ومستوياتها؛

أما النقل البحري فمنذ تحرير مدونة التجارة البحرية سنة 2007،

اندثر الأسطول المغربي وتركز هذا النمط من النقل بين أربع شركات تتحكم فيه، مما يخل بتنافسيته وهو ما يستوجب تفكيك هذه المنظومة والتصدي لها؛

أما عن القطاع السياحي، فنثمن تبني الحكومة مواصلة تفعيل الإستراتيجية الوطنية للسياحة "رؤية 2020" مع استدراك التأخير الذي طالها وضرورة إعداد برامج مندمجة تستجيب لمطالب وتطلعات المهنيين والمستثمرين، وبالخصوص الجوانب المتعلقة بالتسويق والإنعاش، في أفق إرساء قواعد صناعة سياحية قائمة بذاتها، مع تنمية السياحة الداخلية التي يمكنها أن تشكل محركا دائما للقطاع.

وفيما يخص القطاع الصناعي، إذ نثمن طفرة القطاع الصناعي في مجالي صناعة السيارات وصناعة الطيران، نطالب الحكومة بإيلاء مزيد من الاهتمام لباقي القطاعات الصناعية الأخرى ومنها قطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية، الذي يجب العمل على تطويره من خلال مراجعة السياسة المتبعة من قبل المؤسسات العمومية، وتخويل المقاولة الوطنية نفس الامتيازات التي تحظى بها المقاولة الأجنبية، وكذا الاقتصاد الرقمي الذي يعد أداة أساسية للإقلاع الاقتصادي.

السيد الرئيس،

لقد تضمن البرنامج الحكومي عدة التزامات تروم بالأساس مواصلة الإصلاحات الاقتصادية، كما أبرز أهمية المقاولة المغربية، باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية، من خلال وضعها في صلب أولويات الحكومة حتى يتسنى لها التركيز على مهمتها الأساسية، المتمثلة في خلق الثروة وفرص الشغل، وهنا، السيد الرئيس، نوجه لكم تحية إجلال وتقدير على الشهادة التي شهدتموها في من خلالكم للمقاولة مع الصعوبات التي كانت محيطة بها منذ 2010 إلى يومنا هذا، من خلال حزمة مترابطة من الإصلاحات والتدابير الضرورية والمتكاملة التي لطالما طالبنا بها في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وذلك أن ما تم الإعلان عنه فيما يخص مواصلة تحسين مناخ الأعمال، يتطلب فيما يتطلب، إعمال حكامة مبتكرة في إطار اللجنة الوطنية برئاسة مشتركة بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب ورئاسة الحكومة وقيادة جهوية كذلك مشتركة بين الاتحادات الجهوية للاتحاد العام والولاة وإصلاح وتبسيط المساطر الإدارية وتسريع رقمنة الإدارة وخلق بوابة إلكترونية تتضمن الإجراءات والمساطر المتعلقة بالاستثمار، وكذا تحسين الولوج للوعاء العقاري المعبأ للاستثمار الصناعي من خلال كلفة تنافسية (خلق وكالة للعقار الصناعي)، بما يضمن تصنيف أفضل في ريادة الأعمال Doing Business يخول المغرب ترتيبا يدعم لحاقه بالدول الصاعدة.

وبالنسبة للإجراء المتعلق بولوج التمويل للمقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة والصغرى والناشئة والمبتكرة، التي تمثل 95% من النسيج المقاولاتي المغربي، فيجب التنصيص صراحة على تبني الحكومة لتوصيات المناظرة الوطنية للجبايات لسنة 2013، ومواكبتها من خلال وضع إطار قانوني خاص يستجيب لرهاناتها، ونقترح أن يتم التوافق حول مبادرة هيكلية شمولية جديدة، تجمع كل المبادرات المختلفة المعمول بها حاليا، مثل قانون "المقاول الذاتي"، و"مغرب ابتكار"، و"مقاولتي"،.. في مبادرة واحدة شاملة Small Business Act))، وتأخذ بعين الاعتبار التعثرات التي عرفتها مختلف البرامج السابقة، وتجمع الإمكانيات المالية والتحفيزات المتفرقة لتعمل بنجاعة أكبر، كما يجب ابتكار صيغة حكامة مشتركة بين القطاع الخاص والإدارة لحكامة فضلى وفعالية أحسن، بموازاة مع منح إعفاء ضريبي لتشجيع الاستثمار.

وقد سجلنا من جهة أخرى وبارتياح كبير عزم الحكومة على مراجعة مدونة الشغل، خصوصا بعد أن أثبت نموذج الحماية الاجتماعية المعتمد محدوديته (ارتفاع نسبة البطالة، نسبة التسريح، إفلاس المقاولات...)، ويمكن القول بأن هذه المراجعة مسألة إيجابية، لملاءمة مقتضيات المدونة مع السياق الاقتصادي الاجتماعي الجديد، بما يعزز شروط ريادة الأعمال والاستثمار، ويدعم إقرار مناخ الثقة بين المشغلين والأجراء وكذا التنصيص على إعمال مرونة مسؤولة في العلاقة التعاقدية بما يضمن أمن وسلامة وجودة التشغيل.

كما يجب الإسراع بإقرار القانون التنظيمي المتعلق بشروط ممارسة حق الإضراب الذي طال انتظاره في خرق سافر للفصل 86 من الدستور، وقد سبق لفريقنا أن قدم بتاريخ 26 يناير 2016 مقترح قانون تنظيمي يحدد شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق، تطبيقا لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 29 من الدستور لضمان وتحديد شروط ممارسة الحق في الإضراب بالنسبة للأجير، وحرية العمل بالنسبة لغير المضربين، وتأمين سلامة المؤسسات وممتلكاتها.

أما فيما يخص التكوين، فإننا نذكر بأن التكوين المستمر يلعب دورا بالغ الأهمية بالنسبة للأجير والمقاولة على السواء، فهو يمكن الفرد من الترقي المهني والاجتماعي، والحفاظ على عمله، ويمكن المقاولة من مواجهة التقلبات الاقتصادية والتكنولوجية، إلا أن نظام العقود الخاصة بالتكوين ظل يعاني من صعوبات جمة على مستوى تسييره وتدبيره، مما ضيع ويضيع على الاقتصاد الوطني الكثير من فرص تعزيز تنافسيته...

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

السيد الرئيس، استوفيتم الوقت المخصص لكم.

<u>المستشار السيد عبد الإله حفظي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للسيد محمد علمي، رئيس الفريق الاشتراكي في حدود 20 دقيقة و10 ثوان، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المعين،

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

سلام من ربي فلاون،

أتدخل اليوم باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة البرنامج الحكومي الذي قدمه أمامنا الدكتور سعد الدين العثماني والذي أود في البداية أن أهنئه على الثقة المولوية السامية التي حظي بها إثر تعيينه رئيسا لهاته الحكومة من طرف صاحب الجلالة.

ولقد تتبعنا جميعا خلال الشهور الماضية أن عملية إفراز الأغلبية الحكومية لم تكن سهلة سواء بالنسبة للحزب الذي حصل على المرتبة الأولى إثر انتخابات 7 أكتوبر الماضي أو بالنسبة للهيئات السياسية التي قررت المساهمة في تشكيل هاته الحكومة.

وبالنسبة لنا في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية فعلى الرغم من التأويلات والقراءات الكثيرة والمتضاربة، سواء منها السياسية أو الصحفية، فإنني أؤكد اليوم من هذا الموقع المسؤول أن قرار المشاركة في هاته التجربة الحكومية كان قرارا لأجهزة حزبنا التقريرية، وبناء على تحليلنا للوضعية السياسية التي أفرزتها انتخابات أكتوبر الماضي وللظروف العامة التي تمر بها بلادنا ومحيطها الجيو استراتيجي.

في هذا الإطار لابد لي أن أوضح أننا وبنفس المنهجية السيادية والموضوعية اخترنا في الخمس سنوات الماضية الاصطفاف في المعارضة رغم العرض الذي ما فتئ السيد رئيس الحكومة السابق يتقدم به على أساس تحالف سياسي مفترض مع الكتلة الديمقراطية، لكننا آنذاك بالنظر للتحول الجذري في الواقع السياسي والانتخابي عقب الحراك الاجتماعي المغربي وما تلاه من تغيير دستوري كبير ومن انتخابات سابقة لأوانها فضلنا الوضوح السياسي وفتح المجال أمام الحزب الذي تصدر النتائج ليجرب تفعيل الوعود الانتخابية التي لم نكن آنذاك نؤمن بواقعيتها.

ولقد تبث اليوم بما لا مجال للشك فيه أن موقفنا ذلك كان صائبا، حيث لم تستطيع التجربة الحكومية السابقة في نسختها أن تبلور برنامجها على أرض الواقع، بل لم تستطيع حتى استكمال الأوراش الإصلاحية الكبرى التي كانت مفتوحة منذ تجربة التناوب، وكل ما أفلحت فيه هو التراجعات عن المكاسب الاجتماعية والإضرار بالفئات الهشة والتراجع عن الحريات والمكاسب الديمقراطية، وهو ما لم نكن لنزكيه كحزب وطني ديمقراطي حداثي يؤمن بالعدالة الاجتماعية.

لكننا وبعد تحليل دقيق لنتائج انتخابات 7 أكتوبر الماضي وربطها بسياقها السياسي والدستوري، قرر حزبنا اتخاذ المبادرة بالمشاركة في هاته الحكومة بحس وطني مسئول من أجل حماية المكتسبات الديمقراطية الوطنية التي ضحينا من أجلها ومن أجل وقف مسلسل التراجعات الاجتماعية واستئناف أوراش الإصلاح الكبرى التي يسهر عليها جلالة الملك حفظه الله.

فلقد اتضح خلال الستة أشهر الماضية أن فهما خاصا للدستور كان لدى السيد رئيس الحكومة المعين السابق، لم يكن يساعد على حسن تدبير الحياة السياسية الوطنية بما تتطلبه من سلاسة وتوافق وطني، وهو ما نعتبره موقفا متصلبا أضاع على بلادنا زمنا سياسيا ثمينا كانت له دون شك تكلفة اقتصادية وأخرى اجتماعيا سيتضح قدرها فيما بعد.

ولقد نهنا في إبانه في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في مناسبات متعددة إلى أن بلادنا في مرحلة دقيقة، سواء بالنسبة لبنائها الديمقراطي أو بالنسبة للتحديات التي تمر منها على مستويات الوحدة الترابية ومناورات الخصوم التي تتصاعد، وبالتالي فلا مجال لاستقواء أي حزب بعدد مقاعده في مجلس النواب ما دام لم يحصل على الأغلبية التي تمكنه لوحده من فرض توجهه بالكامل.

وعلى هذا الأساس عبر حزبنا منذ المراحل الأولى للتشاور من أجل تشكيل الحكومة عن انخراطه في المساهمة بكل مسؤولية ووطنية في تجاوز معيقات ما بعد الانتخابات وتسهيل مهمة تشكيل الحكومة، بناءا على اختيارات وطنية إستراتيجية يقودها صاحب الجلالة ويرعى برامجها الكبرى من أجل استرجاع بلادنا لكل طاقاتها وقدراتها المؤسساتية والاقتصادية لمواجهة التحديات.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أنوه بالمنهجية التشاركية الواسعة التي انتهجها الدكتور السيد سعد الدين العثماني، والتي ساعدت على تكوين هذه الحكومة الوطنية في احترام تام للدستور ومراعاة الاختيار الديمقراطي واستحضار التحديات الوطنية.

وانطلاقا من هذا التوجه، فإننا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، سنحرص على دعم هذه الحكومة بناء على برنامجها المعروض أمام البرلمان بمجلسيه، وبناءا على اختياراتنا الديمقراطية الحداثية وانحيازنا الكامل للفئات الشعبية وللفئات الوسطى التي نراهن عليها في تحقيق نمو بلادنا وازدهارها.

غير أننا نؤكد من الآن للسيد رئيس الحكومة ولكافة السادة الوزراء أننا في الفريق الاشتراكي سنقوم بأدوارنا الدستورية كاملة كفريق برلماني، سواء فيما يتعلق بمراقبة العمل الحكومي أو فيما يتعلق بالحرص على جودة التشريعات وفعاليتها أو فيما يتعلق بالدفاع عن اختياراتنا الديمقراطية الحداثية.

وفي هذا الإطار، نؤكد لأعضاء الحكومة، أننا سنتعاون قدر

الإمكان مع كل المبادرات الحكومية سواء في مجال التشريع أو في المجال الدبلوماسي أو في كل المجالات التي تتقاطع مع واجبنا البرلماني، المؤسساتي وأدوارنا الانتخابية الترابية، لكننا لن نتوانى في التنبيه لكل نقص أو تجاوز وسنتصدى لكل خلل أو ممارسة تضر بمصالح المواطنات والمواطنين أو تمس بقدرتهم الشرائية وبمكاسبهم الاجتماعية أو تسعى للتمييز أو الإضرار بحقوق الفئات الهشة أو بفئة ديال النساء أو الشباب.

كما نؤكد أننا سنكون في الفريق الاشتراكي حريصين على توسيع الحريات وعلى مناهضة كل تضييق عليها أو الشطط في استعمال السلطة، وسنسعى بكل الوسائل المؤسساتية والقانونية إلى المزيد من تحصين المكاسب الحقوقية وتثمينها وضمان تفعيلها وتنميتها بما ينسجم مع مرجعيتنا الديمقراطية الحداثية ومع قناعاتنا الفكرية والسياسية.

وليعلم الجميع أننا لا نبتدع أسلوبا جديدا في هذا الإطار، فالفريق الاشتراكي سواء في مجلس النواب أو المستشارين كان دائما يقوم بكل أدواره البرلمانية بكل مسؤولية ونزاهة، حتى والاتحاد الاشتراكي يقود حكومة التناوب برئاسة المجاهد الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي، الذي لم يتبرم يوما من المبادرة الجريئة للفريق الاشتراكي بالبرلمان المنسجمة مع مبادئ الحزب واختياراته.

السيد الرئيس المحترم،

إن البرنامج الحكومي المعروض اليوم علينا، هو غاص بالوعود والمتمنيات الإصلاحية، ونحن كفريق وإن كنا لا نتفق مع خطاب الوعود والمتمنيات والأماني، فإننا نرجو أن تكون الأربع سنوات القادمة هي كافية لتحقيق هاته الوعود، ولو أننا كنا في حاجة إلى بعض الأرقام والإجراءات العملية الكفيلة بتنفيذها وبعض المؤشرات التي تساعدنا على قياس إنجازها على أرض الواقع، من جهتنا فإننا لن ندخل في سجال حول بعض الأرقام الخاصة بالنمو مثلا أو الأرقام المتعلقة بنسب البطالة وغيرها، لأن الوقت المخصص لنا لا يسمح بذلك أولا، ولأن المناسبة القريبة لمناقشة مشروع قانون المالية باعتباره الترجمة الفعلية للتصريح الحكومي ستمكننا ثانيا من نقاش مفصل حول هاته المعطيات والأرقام التي نرى أننا في حاجة ماسة إلى نقاشها.

وهنا أثير الانتباه إلى أننا كنا نتمنى أن تجتهد الحكومة الجديدة في تحيين مشروع القانون المالي الموضوعي أو المودع لدى مجلس النواب منذ أكثر من ستة أشهر، ونحن متأكدون اليوم أن العديد من المعطيات والأرقام والتقديرات الواردة به هي في حاجة إلى تحيين بناءا على معطيات الواقع الحالي، وأهمها معطيات الموسم الفلاحي الذي اتضحت معالمه وكذلك بالنظر للهيكلة الجديدة للحكومة التي ستنعكس لاشك على الميزانيات القطاعية التي ستعرضها الحكومة على البرلمان بمجلسيه.

أما فيما يرتبط بمضمون البرنامج الحكومي، فإننا نذكر بمواقفنا في الفريق الاشتراكي، ونحن في المعارضة خلال الولاية السابقة، حيث عبرنا منذ بدايتها أننا سنكون مساندين فعليين لإرادة محاربة الفساد، إن كانت صادقة ولا تدخل ضمن الشعارات المستهلكة والمناورات السياسية والإعلامية.

اليوم نلاحظ غياب هذا الخطاب، لكننا نلح على الخطاب المتعلق بإصلاح الإدارة، كما أكد على ذلك جلالة الملك بمناسبة خطابه السامي الذي ألقاه بمناسبة افتتاح السنة التشريعية للسنة الحالية في الدورة الخريفية، ونطالب بتفعيل برامج الحكامة وإعمال المبدأ الدستوري في ربط المسؤولية بالمحاسبة وغيرها من الإجراءات التخليقية التي ينبغي أن تكون ضمن انشغالات وأولويات هاته الحكومة عبر إستراتيجية واضحة المعالم وإجراءات تنفيذية عملية يلمسها المواطن والمواطنة.

من جانب آخر، كان ضمن أولويات الحكومة السابقة تفعيل الدستور المتقدم الذي تمكنت بلادنا بفضل التعبئة الوطنية السابقة من أجل إقراره، إلا أنها تلكأت في تفعيل العديد من المقتضيات الدستورية في عدد لا يستهان به من المجالات وعلى رأسها تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية مثلا، كذلك ينبغي التسريع بإخراج القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بدستورية القوانين، سيما وأن بلادنا أرست اليوم المحكمة الدستورية بعدما قام صاحب الجلالة بتعيين كافة أعضائها ورئيسها.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاشتراكي نؤكد دعمنا لهذا البرنامج من داخل الأغلبية الحكومية، وعلى أساس مسؤولياتنا الوطنية ورغبة الاتحاد الاشتراكي الأكيدة في إنجاح هاته المرحلة، لكننا نلح عليكم الحرص على استحضار المعطيات التالية:

أولا: تطوير النموذج التنموي المغربي لمسايرة التحولات التي تقع على مستوى النسيج الاقتصادي الوطني ومسايرة التحولات العالمية، فآخر تقارير المؤسسات الدولية تشير إلى تأخرنا الكبير على مستوى مسايرة الإيقاع الاقتصادي العالمي، رغم مجهودنا الاستثماري الكبير وتضحياتنا الاجتماعية، بل إن نموذجنا التنموي لا يستجيب من حيث المردودية بالمقارنة مع حجم وأهمية الاستثمار الكبير المبذول خلال العشرية الأخيرة.

ثانيا: نطالب باستئناف وتيرة الإصلاحات الكبرى والهيكلية التي تم تدشينها منذ حكومة التناوب، والتي تباطأ بعضها وتوقف بعضها الآخر لاعتبارات سياسية أو انتخابية، رغم أن المتضرر الأكبر من ذلك هو اقتصادنا الوطني والفئات المتوسطة من الشعب المغربي.

ثالثا: نطالب بإقرار سياسات عمومية مندمجة تنخرط بشكل عضوي ضمن الاختيارات الإستراتيجية لبلادنا، فالمجهود الاستثنائي الذي قام به صاحب الجلالة على مستوى التقائية المؤسسات من أجل وضع مخططات إستراتيجية في مجالات الطاقة، البنيات التحتية، النقل، تثمين الثروة الوطنية وغيرها تحتاج في الحقيقة إلى سياسات

عمومية واضحة وروافد قطاعية لدعمها وتغذية آفاقها.

نطالب أيضا بالتحلي بالشجاعة السياسة للقيام بالإصلاحات الاجتماعية الضرورية لتدارك فداحة الاختلالات التي خلفتها بعض الإصلاحات المقياسية، وفي هذا الإطار نشير إلى ضرورة الوفاء بالإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد وفق مقاربة تحقق الإنصاف والاستدامة، وفي نفس التوجه ينبغي العمل على تفعيل الدعم الاجتماعي لسداد الخصاص الفادح الذي سببه حذف الدعم عن المحروقات لفئات اجتماعية واسعة، ونحذر كفريق داخل مجلس المستشارين من التسرع في اتخاذ بعض القرارات التي يمكن أن تستهدف رفع الدعم عن باقي المواد الأخرى وفي مقدمتها غاز البوتان يعني البوطاغاز، دون إقرار بدائل حقيقية تحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

نطالب أيضا برفع التجميد غير المبرر على مؤسسة الحوار الاجتماعي، وما نتج عن ذلك من مساس بالمكتسبات أو المكاسب الاجتماعية ومن توترات مع الهيئات النقابية المسؤولية التي كانت في مستوى المرحلة وما تتطلبه من تضحيات ومن روح وطنية عالية، لأن استمرار أي تماطل في الانفتاح على باقي المكونات أو المركزيات النقابية سينذر بتوترات، لا نظن أن تحديات بلادنا وما هي مقبلة عليه من إصلاحات وأوراش ستتحمل تبعاته.

نلفت نظر الحكومة الموقرة بضرورة القيام بجهد قوي واستثنائي بالنسبة لبعض القطاعات الوطنية التي تعاني من وضع كارثي وتنذر بأزمة وطنية لا قدر الله، ونذكر هنا على سبيل الخصوص قطاع التعليم والصحة.

فبالنسبة للتعليم، أجمعت كل التشخيصات الوطنية، سواء على مستوى الحكومة السابقة أو على مستوى المجلس الأعلى للتربية والتكوين أو المندوبية السامية للتخطيط وغيرها أن الوضع هو كارثي ويتطلب تدخلا استعجاليا على جميع الأصعدة التأطيرية، التربوية، البيداغوجية، المناهج وعلى مستوى البنيات التحتية.

أما على المستوى الصحي، فإن الخصاص هو كبير في التأطير وفي بنيات الاستشفاء، مما يجعل برامج وطنية كبرى مثل التغطية الصحية الأساسية والمساعدة الطبية "راميد" تبقى قاصرة عن ضمان تغطية اجتماعية متكاملة للمواطنين.

نطالب كفريق اشتراكي أيضا بضرورة التعاطي الإيجابي مع حاجيات ومتطلبات الوسط القروي، فالتحولات الجديدة تجعل اليوم من العالم القروي هو رافعة ينبغي أن يكون رافعة مستقبلية للتنمية الوطنية، ولكن المقاربات الراهنة المنبنية فقط على بعض جوانب الدعم أو على بعض برامج التدخل حين يقع الجفاف، أو لا قدر الله بعض الكوارث الطبيعية، هذه الإجراءات لم تعد كافية لتنمية العالم القروي وإدماجه في المقاربة التنموية العامة لبلادنا، ينبغي العمل على التقدم أكثر في مستوى تفعيل الجهوية الموسعة واستكمال الأوراش التنظيمية الممهدة لها من أجل بناء نظام جهوي قوي متقدم متكامل يدعم الوحدة الوطنية ويرسي النموذج التنموي الصاعد ببلادنا.

نطالب بتعزيز المنظومة الحقوقية الوطنية ودعم استقلالية المؤسسات الوطنية ورعاية وتنمية الحريات وإرساء آليات للتتبع والمراقبة والرصد، لأن كل نمو اقتصادي وتطور اجتماعي وبناء مؤسساتي لا يمكن أن نحصنه إلا عبر البناء الديمقراطي وثقافة التحديث والممارسة المبنية على حقوق الإنسان.

السيد الرئيس المحترم،

إن أي برنامج حكومي لا يأخذ بعين الاعتبار الاحترازات والمتطلبات السالفة، سيبقى في نظرنا خطابا غير واقعي ولن يكون موجها للسياسات ولن تكون له الآثار والنتائج المرجو بلورتها في السياسات العمومية والبرامج القطاعية.

ونحن في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سنجدد التأكيد من جهتنا على أننا حريصون في فريقنا البرلماني على إنجاح هذه المرحلة الحساسة من تجربتنا الوطنية، على أساس الاختيارات الأنفة الذكر وعلى أساس الانخراط المسؤول في الرؤية الإستراتيجية المستقبلية لبلادنا.

ولعل أبرز أثر لهذا المجهود الملكي القاري الواسع هو الرجوع المظفر للمملكة المغربية لحضنها الإفريقي باحتضان جماعي منقطع النظير يدل على عمق التأثير في الشعور الجماعي للقارة الإفريقية إن على مستوى الدول أو الشعوب والمجتمعات، كما أن هذا الإنجاز التاريخي كان له أثر واضح في زعزعة عقيدة خصوم وحدتنا الترابية المنبنية على الحقد والكراهية، مما جعل المنظومة الإفريقية اليوم تنجذب لسياسة المحبة والإخاء التي نادى بها جلالة الملك وفعلها مع أشقائه الأفارقة بسخاء كبير.

اليوم، نلاحظ باعتزاز التحول المهم الذي برز في الخطاب الرسمي للأمين العام للأمم المتحدة الذي تجاوب مع حكمة صاحب الجلالة بنزع فتيل التوتر من منطقة الكركارات، وهو ما فضح صبيانية وتنطع عصابة البوليساريو وكشف استعمالها كدمية للتشويش من طرف النظام الجزائري الذي ما فتئ يصطنع الأزمات، وآخرها التعامل اللإنساني مع اللاجئين السوريين في الحدود الشرقية للمملكة.

السيد الرئيس،

إن التحديات التي تنتظر بلادنا كثيرة، ونحن جاهزون كاتحاد اشتراكي وكفريق برلماني لنكون في موقع المسؤولية لمواجهة كل ما من شأنه أن يمس أو يضعف كياننا الوطني أو وحدتنا الترابية.

وفي هذا الإطار، نشيد بالمجهود الكبير الذي تم القيام به على مستوى مؤسساتنا الأمنية برعاية ملكية سامية تجعلنا اليوم ننعم بأمننا واستقرارنا رغم جسامة التهديدات الإرهابية، بل إننا نفخر اليوم

أن بلادنا أصبحت محط تنويه في مجال التعاون الأمني، وفي محاربة الإرهاب عالميا.

وبنفس المناسبة نوجه تحياتنا الخاصة لقواتنا المسلحة الملكية الباسلة وللدرك الملكي، الأمن الوطني، القوات المساعدة، الوقاية المدنية، على جهودهم وتضحياتهم في سبيل ما تنعم به بلادنا من أمن واستقرار.

إننا نجدد وعينا الكامل بدقة المرحلة التي تمر بها بلادنا داخليا وعلى الصعيد الجهوي والقاري أيضا، كما نؤكد انخراطنا الواعي والمسؤول في إنجاح هذه المرحلة ومواجهة كل التحديات.

ولذلك، فالفريق الاشتراكي لن يكون إلا في التوجه الوطني الصادق الذي يدعم إستراتجية صاحب الجلالة لبناء مغرب قوي وموحد ومزدهر ومتضامن ويقظ.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الموالية للسيدة رئيسة فريق الاتحاد المغربي للشغل، في حدود 22 دقيقة وبضعة ثواني.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ونحن بصدد مناقشة البرنامج الحكومي، يخوض إخواننا الفلسطينيون الأسرى في سجون الكيان الصهيوني نضال الأمعاء الفارغة، أي إضرابا لا محدودا عن الطعام، وصل إلى درجة الإضرار بسلامتهم الجسدية.

ومن هذا المنبر نعلن تضامننا في الاتحاد المغربي للشغل وباسم الطبقة العاملة المغربية تضامنا لا مشروطا معهم في محنتهم، دفاعا عن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

بعد هذا التضامن، أتشرف باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بتقديم مداخلة تفاعلية مع البرنامج الحكومي الذي تقدمتم به، السيد رئيس الحكومة المعين، أمام الأمام البرلمان بغرفتيه تطبيقا للفصل 88 من الدستور المغربي والمادة 230 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

لا شك أن التراكمات التي حققتها الطبقة العاملة المغربية في الخبرة والتجربة والوعي الوطني والديمقراطي أهلتها وتؤهلها لتقوم بأدوارها وأداء مهامها في إنتاج الثروة الوطنية، وفي البناء الديمقراطي والمؤسساتي، ولكونها صلب وعماد المنظومة الاقتصادية، فلا يمكن تصوّر أي برنامج حكومي يهدف إلى تحقيق التقدم والتنمية المنشودين دون أن يضع في صلب اهتمامه الطبقة العاملة وعموم الطبقات الشعبية والمتوسطة.

ومن هذا المنطلق يقارب الاتحاد المغربي للشغل، باعتباره طليعة الحركة العمالية والنقابية المغربية، السياسة الحكومية بعد هدر للزمن السياسي الذي أزم الوضع الاجتماعي، وكانت له تكلفة اقتصادية ورفع سقف الانتظارات ليفرز بعد ولادة قيصريه حكومة رجحت كفة الإرضاءات على حساب وحدة التوجه وانسجام الرؤية السياسية التي كان يجب ان يعكسها البرنامج الحكومي.

ورجوعا لمضامين البرنامج، فإنه – في نظرنا–لا يعدو أن يكون مجرد إعلان عن النوايا، يتضمن أفكارا نمطية مرتبطة بنسخ ما جاء في الدستور من مبادئ عامة بدل التزامات واضحة قابلة للتنفيذ والأجرأة والتقييم، في حين أن الاستجابة للتطلعات الكبيرة والمتعددة للشعب المغربي تستوجب التوفر على منظور استراتيجي ومنهجية شمولية تشاركية تستهدف الإحاطة بالسمات الأساسية للقضايا الكبرى ذات الأولوية، مما يمكن الدولة والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين من تحديد رهانات المستقبل والتحكم في صيرورات الحاضر وخلق التوازنات الضرورية اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

السيد رئيس الحكومة،

بعد سنوات من غياب حوار جدي ومسؤول، وبعد أزمة اجتماعية غير مسبوقة بسبب تعنت الحكومة السابقة وتماديها في فرض سياسة الأمر الواقع، وتبني إصلاحات مزعومة تروم نسف المكاسب الاجتماعية التي حققتها الطبقة العاملة بنضالات مريرة عبر الأجيال، كان أملنا أن نجد في هذا البرنامج الحكومي مؤشرات انفراج وانفتاح على الحركة النقابية المسؤولة، خصوصا بعد تغييبنا من المشاورات القبلية على غرار استشارتكم لأرباب العمل، إلا أن خيبة أملنا كانت كبيرة، فالتصريح الحكومي على عكس ذلك جاء بما يزيد من حدة استهدافه لما تبقى من مكتسبات، خصوصا على مستوى تشريع الشغل (مدونة الشغل وقانوني النقابات والإضراب).

السيد رئيس الحكومة،

بعد التراجعات المسجلة في مجال الحريات الفردية والعامة (حرية التجمع، والاحتجاج) وعلى رأس هذه الحريات العامة الحريات النقابية التي ما فتئت تنتهك على مرأى ومسمع من السلطات العمومية وأحيانا بتواطؤ معها.

كنا نأمل أن تعلن الحكومة عن التزامات وتعاقدات مرفوقة بتدابير قانونية، ونخص بالذكر توسيع وتعزيز الحقوق والحريات النقابية

بالإعلان عن التصديق على كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بعالم الشغل، خاصة الأساسية منها، الحقوق الأساسية للعمال وعلى رأسها الاتفاقية 87 الخاصة بالحرية النقابية وإلغاء الفصل المشؤوم 288 من القانون الجنائي الذي يعتبر وصمة عار في جبين التشريعات المغربية، والذي بموجبه يتم اعتقال وطرد ومتابعة المناضلات والمناضلين النقابيين لمجرد ممارسة حقوقهم النقابية المكفولة بأسمى قوانين المملكة، والذي صدرت توصية بإلغائه من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

إن الاستمرارية تعني بالنسبة للاتحاد المغربي للشغل الرجوع إلى سياسة شد الحبل والتشبث بالاختيارات اللاشعبية واللاديمقراطية وخلق أجواء التوتر والاستقواء بمنطق أغلبية لا تؤمن إلا بالرأي الوحيد.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إلى أي حد يجيب البرنامج الحكومي على الرهانات المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟

في رأينا لقد عجز البرنامج الحكومي عن تقديم إجابات واجتهادات بديلة لإنعاش المالية العمومية من أجل التقليص من المديونية مؤكدا على الاستمرار في تنفيذ الإملاءات المفروضة من المؤسسات المالية خاصة صندوق النقد الدولي، الذي لا يزال يتحكم في القرار الاقتصادي الوطني.

وما هيمنة التوازنات الماكرو اقتصادية في مضامين البرنامج، على غيرها من التوازنات الاجتماعية، إلا تجسيد لإذعان اقتصاد بلدنا لإملاءات المؤسسات المالية الدولية، ما أثر سلبا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة المغربية وعموم جماهير الشعب المغربي.

والاستمرار في هذا الاختيار يرهن حاضر ومستقبل المغرب ويؤكد من جديد عجز البرنامج الحكومي عن تقديم نموذج تنموي اقتصادي قادر على تحرير المالية العمومية من المديونية، (وتجدر الاشارة هنا أن البرنامج حصر مديونية الدولة في مديونية الخزينة بنسبة 60% بدل 84% من الناتج الداخلي الخام إذا ما أضفنا مديونية المؤسسات العمومية التي تحظى طبعا بضمان الدولة وتقدر هذه المديونية العمومية في مجملها ب 827 مليار درهم).

إن التحكم في القرار المالي وتحرير البلاد من المديونية رهين باعتماد عدالة جبائية وتدبير عقلاني شفاف للمالية العمومية، وامتلاك للإرادة السياسية الحازمة لمحاربة الفساد، عوض نهج سياسات تقشفية تضرب في العمق الخدمة العمومية والقطاعات الاجتماعية الاستراتيجية وفي مقدمتها التعليم والصحة والتشغيل.

فعن أي عدالة جبائية تتحدثون؟ في برنامج يكرس الاستمرار في إنهاك الطبقة المتوسطة وخاصة الطبقة العاملة وعموم المأجورين بضريبة على الدخل تقتطع من المورد، ضريبة تعتبر أعلى ضريبة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، لم تعد تحتمل، خصوصا إذا أضفنا إليها الضرائب على الاستهلاك، وخاصة الضريبة على القيمة المضافة.

وعلى من تراهنون اجتماعيا وسياسيا؟ بعد إقصائكم وتنكركم للطبقة العاملة والمتوسطة؟ علما أنها المحرك والمنتج الأساسي للثروة الوطنية، مما يوضح غياب البعد الاجتماعي والعمالي لدى الحكومة.

فالبرنامج لم يأت بجديد فيما يتعلق بفرض احترام القوانين الاجتماعية، بحيث لم يحدد أية استراتيجية تمكن من إدماج أكثر من 5 ملايين من المنتمين للقطاع الغير المهيكل وذوي حقوقهم، أي أكثر من 11 مليون (اللهم إذا استثنينا أصحاب المهن الحرة) في نظام التغطية الصحية والاجتماعية، علما أن هاذ أصحاب المهن الحرة من محامون، السيد رئيس الحكومة، وأطباء وغيرهم من (les patentés) ليسوا هم من في الدرجة الدنيا القصوى من الملحاحية بالنسبة للحاجة للحماية الاجتماعية والصحية. كما أنه لا يعير اهتماما للطبقات المتوسطة المهددة بالهشاشة بفعل الخيارات الحكومية السالفة، إنها الطبقات المحورية في الاستهلاك الوطني وإنعاش السوق الداخلية وهي طبعا القاعدة الاجتماعية للخيار الديمقراطي، وبالتالي فتهميشها وضرب مصالحها السياسية والاجتماعية يعني توسيع قاعدة اليأس والإحباط والعزوف السياسي.

السيد رئيس الحكومة،

إن الطموح الذي عبرتم عنه في إلحاق بلادنا بركب الدول الصاعدة يصطدم بمحدودية الطموح الحكومي في خلق الثروة وتحقيق معدل النمو الذي لا يتجاوز 4.5% إلى5% من الناتج الداخلي الخام ولن يكون قادرا طبعا على استيعاب جحافل المعطلين عن العمل والوافدين الجدد، علما أن هاذ الوافدين يتجاوزون 350 ألف وافد إلى 400 ألف لسوق الشغل سنويا.

فالالتحاق بمصاف الدول الصاعدة التي تحقق نموا برقمين يبقى مجرد حلم في غياب مؤشرات قوية في مجال نسبة نمو الإنتاج الداخلي الوطني والفردي وطبقة متوسطة ضروري أن تشكل القاعدة الأكثر انتشارا في المجتمع، وما يؤكد طوباوية هذا الطموح هو خلوه من أي رقم توقعي لعدد مناصب الشغل التي تعتزمون خلقها في هذه الولاية، علما ان الاقتصاد الوطني فقد في السنوات الأخيرة عشرات الآلاف من مناصب الشغل جراء طبعا الإفلاس وجراء إغلاق المعامل.

إن إقرار نموذج اقتصادي تنموي ومستديم ببلادنا رهين بمدى قدرته على رفع نسبة التصنيع وخلق مناصب الشغل اللائقة وعدم المراهنة على القطاع الفلاحي فحسب لارتباطه بالتوقعات المناخية المتقلبة.

السيد رئيس الحكومة،

لقد افتقر برنامجكم إلى الاستجابة إلى عدد من التوصيات للهيئات

الدستورية الوطنية من قبيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى للحسابات.

كما أنه تجاهل بشكل كامل توصيات لجنة تقصي الحقائق فيما سمي ظلما وبهتانا ب "إصلاح أنظمة التقاعد" وفي قضايا جوهرية أخرى شغلت ومازالت تشغل الرأي العام الوطني من قبيل السن القانوني للعمال المنزليين وفي الحقيقة للعاملات بالمنازل، حيث تشبث المجلس الوطني لحقوق الانسان بمعية الحركة الحقوقية والنقابية بسن 18 سنة كحد أدنى لولوج العمل المنزلي، ومشروع كذلك القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء.

بل الأدهى من ذلك، فإن برنامجكم ينم عن تحيز أو انحياز فادح لصالح رأسمال المال ومتناسيا رأسمال العمل المتمثل في العاملات والعمال الذين يعيشون تحت رحمة وسطوة الجشع الرأسمالي المتوحش دون حسيب أو رقيب، وخير مثال في هذا الإطار ما تعانيه شغيلة تيكنوبوليس كغيرها من مناطق التصدير الحرة التي باتت تشكل محميات معزولة يسود فيها قانون الغاب وبتواطؤ مكشوف أحيانا مع الجهات المسؤولة، في ضرب وخرق سافر لمدونة الشغل.

وبهذا الخصوص، وفي خطوة هجومية أخرى على مكتسبات الطبقة العاملة، فقد لاحظنا إدراجكم لمراجعة مدونة الشغل بدعوى ملاءمة مقتضياتها مع معايير منظمة العمل الدولية وتطوير تشريع الشغل.

وفي ذلك في الواقع التفاف على الحقوق والمكتسبات التشريعية للطبقة العاملة ورغبة حكومية في منح أرباب العمل من خلال "مرونة الشغل" اليد الطولى في تسريح وطرد العمال وتقليص ساعات العمل وفتح الباب على مصراعيه أمام شركات المناولة للاتجار بعرق العاملين والعاملات.

كما يظهر من خلال برنامجكم، السيد رئيس الحكومة، أنكم مصرون على إقحام الهشاشة في الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية والشبه عمومية عبر إجراء دخيل على القطاع العام عنوانه: "العمل بالعقدة"، وهو اختيار ممنهج يعكس مدى خضوع حكوماتنا لإملاءات المراكز المالية العالمية وكذا توجهاتكم النيوليبرالية، وهو ما يؤكد مرة أخرى افتقار الحكومة لسياسة شاملة في مجال التشغيل ومكافحة العطالة.

كما نسجل تغييب البرنامج لضرورة التزامكم بالتعاقدات والاتفاقات الاجتماعية الموقعة من طرف الحكومات السابقة، وفي مقدمتها اتفاق 26 أبريل 2011 وافتقار البرنامج كذلك لاستراتيجية واضحة للدفع بتعاقدات أخرى من قبيل الاتفاقيات الجماعية الوطنية والقطاعية.

إننا وفي الوقت الذي كنا ننتظر من البرنامج الحكومي أن يقدم استراتيجية وطنية شمولية محددة في الزمان والمكان لمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي والتقليص من حدة الفوارق الاجتماعية وفق مقاربة حقوقية تعتمد المواثيق الدولية المتعارف عليها والمبادئ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنصوص عليها في الدستور المغربي، خاصة الفصل 31، يستمر البرنامج الحكومي كسالفه في تبني نفس المقاربة والفلسفة الإحسانية لمعالجة هذه الآفات، من قبيل الإجراءات التي خصصت للدعم الاجتماعي كدعم الأرامل ومستقبلا دعم المستفيدين من سياسة الاستهداف، مقابل إصلاح صندوق المقاصة، حيث تصرون على رفع دعم الدولة عما تبقى من المواد الاستهلاكية الأساسية، خاصة السكر والغاز – يعني غاز البوطان – مما سيشكل ضربة أخرى للقدرة الشرائية، علما بان صندوق الدعم الاجتماعي لا يشكل نسبة مهمة في ميزانية البرامج الاجتماعية، وأن نسبة المستفيدين منه قليلة جدا وهو من الفراغات المقلقة التي تجعلنا نشك في نية الحكومة.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إن الاتحاد المغربي للشغل كان يأمل في أن يحظى الحوار الاجتماعي بالمكانة اللائقة به ضمن برنامجكم هذا انسجاما مع مضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى منتدى العدالة الاجتماعية الذي احتضنه مجلس المستشارين مطلع السنة الجارية، والذي خرج بمجموعة من التوصيات تلح على الأهمية الاستراتيجية للحوار الاجتماعي.

وما يؤكد هامشية هذا المنحى في أولويات الحكومة هو استمرار البرنامج الحكومي في تمرير مشروع قانون الإضراب خارج إطار الحوار الاجتماعي على غرار القوانين التراجعية لنظام المعاشات المدنية.

وبهذه المناسبة، يؤكد الاتحاد المغربي للشغل ضرورة سحب أو تجميد قانون الإضراب وإرجاعه إلى إطاره الطبيعي، والذي هو طاولة الحوار الاجتماعي. حيث التدارس والتفاوض على كل القوانين المتعلقة بعالم الشغل.

وفي نفس السياق مدونة التعاضد، حتى يتسنى لها الحفاظ على مؤسساتها الصحية لما لها من أهمية في التحكم في كلفة النفقات والحفاظ على ما يميز هذه المنظمات التعاضدية من حكامة ديمقراطية في تسييرها على اعتبار أن مجالس الإدارة تتكون طبعا من (les bailleurs de fonds) يعني من المساهمين ومن المستفيدين.

إن تطلع المغاربة، السيد رئيس الحكومة، إلى المواطنة الكاملة وتطلع دولتنا إلى الحداثة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية يقتضي الرهان على الاستثمار في العنصر البشري من خلال إصلاح جذري وشمولي لنظام التربية والتعليم والتكوين يوفر عرضا متكافئا لجميع المواطنات والمواطنين في مجال العلم والمعرفة والثقافة وفرص التشغيل، إصلاح يعتمد على مناهج تربوية عصرية، من أجل تعليم مجاني يعيد الاعتبار للمدرسة العمومية الفاعلة في مجالها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ويعتمد إرساء الحق في التكوين المستمر مدى الحياة المهنية وأجرأته طبعا ومراجعة العقود الخاصة بالتكوين المهني، وكذا تأمين الحق في

الصحة العمومية والرفع من مستوى الخدمات الصحية والتعجيل بتعميم التغطية الصحية الإجبارية التي لا تتعدى، السيد رئيس الحكومة، نسبتها في أحسن الأحوال 40% وتفعيل نظام المساعدة الطبية عبر توفير التمويلات والبنيات التحتية، علما بأن التمويل يشكل إحدى أهم الإشكاليات للخدمة العمومية.

إضافة إلى ضرورة إصلاح شمولي للإدارة المغربية تضع الموظف في صلب اهتمامها، حتى ترتقي إلى ما يصبو إليه المواطن المغربي وتتمكن من تجويد الخدمة العمومية. وتساهم في مسلسل التنمية المستدامة.

فلا إصلاح للإدارة العمومية دون إشراك وانخراط الموظفين، وبالأحرى ضدهم، ومن تم ضرورة فتح كل الحوارات القطاعية التي تهم الموظفين أينما كانوا، سواء موظفو الإدارة العمومية أو موظفو الجماعات المحلية، وكذا كل من هو خاضع للقطاع الشبه عمومي.

السيد رئيس الحكومة،

خصصتم آخر فقرة من آخر محور من برنامجكم الحكومي لما سميتموه "العناية بالجالية المغربية بالمهجر" دون أن تعلنوا عن أية التزامات عملية أمام كل مغاربة العالم الذين ينتظرون تعاقدات تنطلق أولا من تفعيل الخطاب الملكي وروح دستور المملكة من أجل وضع استراتيجية وطنية شاملة تجيب على العديد من الأسئلة أو التساؤلات، استراتيجية تعالج الشتات والعشوائية التي طبعت لعدة سنوات معالجة قضية الهجرة، بوضع آليات وتدابير توحد وتنظم عمل المؤسسات المشتغلة على هذا الملف، هذا دون أن يشير البرنامج الحكومي إلى كيفية مقاربة وضعية العمال الأجانب واللاجئين ببلدنا اللذين يعانون أوضاعا جد صعبة ويعيشون، ويشتغلون " إن حظوا بولوج سوق الشغل" في ظروف لا إنسانية تتطلب بدورها استراتيجية واضحة، أولا، للحق في اللجوء السياسي ثم استكمال ورش تسوية الوضعية القانونية للأجانب، خاصة المنحدرين من إفريقيا، انسجاما مع قرار عودة المغرب للاتحاد الافريقي، وتنفيذا للالتزامات المغربية الدولية في هذا الشأن.

أملنا كبير، السيد رئيس الحكومة، وخاصة بعد اللقاء الذي عقدتموه مع أميننا العام الأخ الميلودي مخارق رفقة أعضاء الأمانة الوطنية يوم أمس الاثنين أن تتعاملوا إيجابا مع الملاحظات الجوهرية التي عبرنا عنها باسم الاتحاد المغربي للشغل في تفاعل مع البرنامج الحكومي وأن تأخذوا بعين الاعتبار الأفكار والمقترحات والانتقادات مأخذ الجد في صياغة تعديلاتكم.

إن المغرب في هذه الظرفية التاريخية الدقيقة في حاجة إلى التعبئة ورص الصفوف في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية..

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة آمال العمري:

.. خاصة ملف وحدتنا.. نصف دقيقة.. ملف وحدتنا الترابية وفتح آفاق الأمل وتقويض شعور اليأس والإحباط وتجفيف منابع الاحتقان الاجتماعي لضمان إرساء قواعد الأمن والاستقرار الاجتماعيين.

ونأمل أن ترسموا منهجية مخالفة لتلك التي طبعت المرحلة السابقة، وأن تفتحوا صفحة جديدة مع الحركة النقابية وفي طليعتها الاتحاد المغربي للشغل، مؤكدين على أننا مستعدون ومنفتحون على كل المبادرات الوطنية البناءة الهادفة.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

شكرا السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للسيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يتفضل مشكورا في حدود 20 دقيقة و8 ثوان.

المستشار السيد ادريس الراضي:

23 دقيقة، السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

.23

المستشار السيد ادريس الراضي:

يصلحوا ذاك...

السيد الرئيس:

صحح من فضلك، 23، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد ادريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ما تفوتنيش هاذ المناسبة بلا ما نهني السيد رئيس الحكومة، السيد رئيس الحكومة السي سعد الدين العثماني، وفقك الله في هذه المهمة.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة البرنامج الحكومي تطبيقا لأحكام الفصل 88 من الدستور.

وبهذه المناسبة، نقف وقفة إجلال وإكرام وإكبار أمام المجهودات الكبيرة والتضحيات الجسيمة التي قدمتها وتقدمها كل القوات الملكية من جيش ودرك وأمن وقوات مساعدة وكل الأجهزة الأمنية، ورجال الوقاية المدينة، لأجل الوحدة الترابية والدفاع عن السيادة الوطنية وحماية المواطنين، في ظل الأمن والاستقرار والتصدي لكل مناورات خصوم المغرب بالخارج والداخل، تحت القيادة الرشيدة والحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

ولن أفوت هذه الفرصة للوقوف وقفة إجلال وإكبار وتقدير، أمام ما يحققه جلالته، أي جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بتأييده المكين من إنجازات كبيرة، بروح القائد الملهم والحكيم إن على المستوى الخارجي، باعتماد مبدأ رابح-رابح في علاقة المغرب مع إخواننا الأفارقة مما كان له الأثر الحميد والتتويج الكبير بعودة المغرب مؤسساتيا إلى بيته الإفريقي، وأيضا بالمواقف الوطنية الراسخة للمغرب والثابتة في القضية الفلسطينية ودوره الريادي لحل النزاعات ونبذ الصراعات الدموية، حفاظا على وحدة الصف العربي واستنهاض لقيم السلم والسلام وضمان العيش والأمن لكل الشعوب العربية، نسجل باعتزاز أيضا انخراط بلادنا في المنظومة الكونية وانفتاحها على المبادئ العالمية للسلم والسلام والتعايش وحقوق الإنسان وحق البشرية في عالم آمن ومستقر وسليم بيئيا.

السيد رئيس الحكومة،

نستحضر بهذه المناسبة التطورات الأخيرة التي عرفها ملف قضية الوحدة الترابية، حيث استطاع المغرب إحباط كل المؤامرات المحاكة من طرف خصومه ومن طرف أعداء الوحدة الترابية الذين افتعلوا أزمة الكركرات، والتي انتهت بتقديم كرستوف روس، مبعوث الأمم المتحدة للصحراء استقالته والمعروف بمواقفه المنحازة إلى خصوم الوحدة الترابية، وهو انتصار كبير للدبلوماسية المغربية.

كما نستحضر أيضا المجهود الكبير والتدبير الحكيم للسيد وزير الفلاحة في الدفاع عن ملف الصادرات المغربية الفلاحية إلى الاتحاد الأوربي، حيث افتعل خصوم المغرب مشكلة جديدة بالمحكمة الأوربية، إلا أن السيد الوزير بانفتاحه على التنظيمات المهنية، ولاسيما ممثلي السلاسل الإنتاجية المعنية بالتصدير لأوربا، تمكن من إحباط مؤامرات أعداء المغرب.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

يأتي هذا التصريح بعد مفاوضات عسيرة لتشكيل الحكومة عطلت المؤسسات زهاء نصف سنة، وخلقت جوا من الانتظارية والترقب والتوجس، لذلك نقول يجب أن تنجح الحكومة ولا مجال للفشل أو تخييب انتظارات الشعب المغربي، أقول ومن منطلق المصلحة الوطنية أننا كلنا مسؤولون على نجاح هذا المشروع الوطني كل من موقعه داخل الأغلبية أو في المعارضة.

نذكر أيضا بما لجلالة الملك من فضل عميم على المستوى الداخلي، في تعزيز دور المؤسسات وتكريس المبادئ الدستورية وحماية البلاد من كل ما من شأنه أن يزعزع استقرارها وأمنها وتلاحمها، جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده أخرج مفاوضات تشكيل الحكومة من عنق الزجاجة، وتصرف تصرف الضامن لسير المؤسسات في احترام تام لإرادة الشعب ونتائج الانتخابات، ومقتضيات الدستور ولعل الجلسة التي نعيش أطوارها اليوم، انتظرناها طويلا وتأخرت كثيرا عن موعدها الدستوري، وكنا قد فقدنا الأمل في مناقشة التصريح الحكومي، لولا تدخل جلالة الملك، نصره الله وأيده.

إذن كما قلت، يأتي هذا التصريح بعد هذه المفاوضات العسيرة.

ومن مبدأ غيرتنا على نموذجنا الديمقراطي الحضاري، ومن موقع غيرتنا على مصلحة الوطن والمواطنين نحن في الاتحاد الدستوري ننخرط بوعي ومسؤولية في الأغلبية الحكومية، في إطار تحالف برلماني مع إخواننا في التجمع الوطني للأحرار وإخواننا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

كل هذه المستجدات، تجعلنا نعيش لحظة مفصلية في حزب الاتحاد الدستوري، بعدما قضينا عشرين سنة في المعارضة، هي فعلا لحظة تحول أثارت العديد من ردود الأفعال المختلفة، وأثارت العديد من الحساسيات المختلفة، لكنها في العمق استمرارية محكومة بحب الوطن والإخلاص في خدمة قضايا المجتمع المغربي والحفاظ على الاستثناء المغربي الذي أصبح نموذجا عالميا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لن يكون تدخلي باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي مبني على المجاملات الزائدة، ولا على المزايدات الفارغة، ولا على التأييد الأعمى واللامسؤول، فأنتم تعلمون، السيد رئيس الحكومة، أننا سياسيا داخل الأغلبية ومع الحكومة، لكن من واجبنا دعمها ومساندتها بالنصيحة الصادقة وإبداء الرأي عند المشورة وتصحيح وتقويم الأخطاء والثغرات، مستثمرين في ذلك الرصيد والتراكمات منذ عشرين سنة في المعارضة فهي خبرة كبيرة وتجربة طويلة في مقاربة الشأن العام والتنبيه إلى الاختلالات وتقديم الاقتراحات وأرشيف هذه المؤسسة شاهد لنا لا علينا ويمكن للحكومة والباحثين الإطلاع على هذا الرصيد واستثماره.

ونحن، من موقع الأمانة الملقاة على عاتقنا من الناخبين والمواطنين، مطالبون بالاجتهاد، مطالبون بالتنوير، مطالبون بالنصيحة، مطالبون بالتصحيح.

بهذه الروح، السيد رئيس الحكومة، نناقش البرنامج الحكومي، في لحظة دستورية تتطلب منا الصراحة والوضوح والعمل بنكران الذات وتجاوز الاختلافات والخلافات المحتملة – أقول المحتملة–وتغليب مصلحة هذا الوطن العزيز، وعلينا أن نتدارك الزمن الذي ضاع.

السيد رئيس الحكومة،

بالفعل تمكن المغرب من رفع قدرة منظومته الاقتصادية على مقاومة الأزمات، وتمكن من تحصين اقتصاده من تأثيرات مختلف الأزمات العالمية وتمكن أيضا من المضي قدما في الكثير من المخططات للإقلاع بقطاعات الفلاحة من قبيل مخطط المغرب الأخضر، والصناعة من قبيل صناعة السيارات والطائرات والمخطط الأزرق في السياحة، والنهوض بالتشغيل، فمن الطبيعي أن يعلن البرنامج الحكومي استمراريته في البرامج والسياسات العمومية، لكن ما نأمله، السيد رئيس الحكومة، هو أن تكون الاستمرارية مبنية على تقييم شامل لمختلف البرامج والوقوف على نقط الضعف وإصلاحها ونقط القوة وتثمينها، فعلى سبيل المثال كان طموح سلفكم تحقيق معدل 8% في نسبة البطالة، وبعد انتهاء الولاية السابقة ندشن هذه الولاية بطموح البرنامج الحكومي لتحقيق 8.5% ما الذي حال دون بلوغ الأهداف؟ ما هي أسباب التعثر؟ وكيف يمكن معالجتها؟

فنحن من موقع الأغلبية الحكومية مع الاستمرارية لكن بإصلاح الأعطاب وتصحيح الثغرات وتقويم السياسات العمومية لأن الاستمرارية ليست هدفا في حد ذاته بقدر ما هي مرتكز لتعزيز وتحصين المجتمع وتقدم الاقتصاد وتحسين محيط عيش الأفراد والجماعات.

نثمن عاليا ما جاء في البرنامج الحكومي من المرتكزات الخمس.

وهنا اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن أفتح قوسا بخصوص المرتكز الخامس المتعلق بالشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني، ولدعم هذه الفلسفة التشاركية أقترح إضافة الغرف المهنية والمؤسسات المماثلة في المشاورات، وأن تعتبروها شريكا للحكومة في مستوى المؤسسات الدستورية.

نثمن الإجراءات والتدابير المتعلقة بتعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة بتعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة واستكمال تأهيل الترسانة القانونية ودعم مؤسسات الحكامة وتفعيلها ومأسسة الحوار الاجتماعي، وتعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية وإصلاح المالية العمومية وإصلاح الإدارة وترشيد النفقات وإصلاح المؤسسات العمومية ووضع آليات الشفافية في تدبير المال العام.

نثمن كذلك، السيد رئيس الحكومة، النموذج الاقتصادي.

نثمن مواصلة تعزيز الاستراتيجيات القطاعية، وهي كثيرة.

كذلك تعزيز استدامة الفلاحة التضامنية وتحفيز الصناعات الغذائية وإطلاق برامج 2017 و2021 لمشاريع الدعامة الثانية، بإطلاق مقاربة جديدة للمحافظة على النظم الغابوية وتأهيلها وضمان استدامتها في علاقتها بالتنمية القروية.

أما فيما يخص قطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، فإننا نطالب الحكومة بدعم هذا القطاع وإعطائه الأولوية في برنامجها، لتحقيق انطلاقة جديدة لقطاع السياحة ومواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية وتعزيز مساهمتها الاقتصادية.

ونشيد بإلحاق قطاع الطيران المدني بقطاع السياحة، ونلح على الحكومة في الإسراع بتنزيل المخطط الجهوي للمطارات ودعم النقل الجوي بمجالات جديدة.

نحن مع فتح ورش تحيين وتحديث ومراجعة الترسانة القانونية المؤطرة للعقار وفق منظور شامل.

نثمن، السيد رئيس الحكومة، النهوض بالتشغيل وبعلاقات الشغل وتطوير شروط العمل اللائق.

نثمن تعزيز التنمية.

كذلك نثمن تنمية العرض المائي.

كذلك نثمن تكريس النموذج المغربي في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

نثمن تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي وتفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

باقي شوية ديال الوقت، نشور على راسي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كما سبق ذلك نحن نؤمن بنجاعة المساهمة في إغناء تجربة هذه الحكومة، ونلح على أننا نتفاعل بإيجابية مع كل ما جاءت به الحكومة وحريصون على أن نكون قوة اقتراحية مفيدة وفاعلة، ولذلك ملزمون بالإنصات الجيد لهموم المواطنين وللمشاكل الميدانية والواقعية، لأن، السيد رئيس الحكومة، مواطن اليوم يريد الملموس ويريد الإنجازات التي تنعكس على واقعه المباشر، هناك مشاريع وهناك إصلاحات كبيرة في الطرق والكهربة والتجهيزات الأساسية، لكن العقلية السائدة لدى المواطن تجعله يبحث على الفائدة المباشرة والسريعة، ولهذا فإن معالجة المشاكل على أرض الواقع، تعتبر أولوية أساسية، لأن الأجيال السابقة من المغاربة كانت تتحلى بالصبر بينما أجيال اليوم تحب السرعة في الإنجاز وهذا منطق عالم اليوم، وعلينا أن نحترم هذه الخاصية الإيجابية لأجيال اليوم، فهم رجال المستقبل.

السيد رئيس الحكومة،

نقدم لكم بعض الأمثلة من المعاناة اليومية للمواطنين بكل فئاتهم.

المواطنون والمستثمرون والمستهلكون يعانون من ارتفاع الأسعار سواء في الخدمات مثل الكهرباء، خصوصا بالعالم القروي، كذلك في المنتوجات والآليات المستوردة خصوصا. لأجل ذلك نقترح، السيد رئيس الحكومة، إحداث مؤسسة حكومية لحماية المستهلكين والمواطنين من الشطط والغش والرفع الغير المبرر في الأسعار، تقوم هذه المؤسسة بدور المراقبة والحماية لحقوق المستثمرين والمواطنين وخلق التوازن، وتسهر على تدبير الثروات الوطنية ومحاربة الريع حتى لا يبقى القيل والقال.

بخصوص ثروات البلاد، أتكلم على عملية التنقيب، عملية التنقيب وهاذ الشركات تيديو 75%، إذن هاذي فلوس ديال الشعب، والدولة غتدي 25%، تكون واحد الإعادة، لأن عندنا الغاز بعض الأماكن 75% تيديو.

نحن كذلك القطاع الغابوي لا يمكن أن نعتبر الغابة متحفا وطنيا نحافظ عليه، فالغابة ثروة اقتصادية علينا أن تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص للشغل ولا سيما بالعالم القروي، ما يمكنش عندنا ثروة واحنا تنعطيوها، خاصها هي تعطينا.

نحن مع هذا البرنامج، السيد رئيس الحكومة، ومنخرطون فيه لأنه تكلم على كل الانشغالات التي تشغل الرأي العام في جميع المجالات وعلينا أن نعلم أن المغاربة ينتظرون الملموس والواقعي، فقد ضاع الكثير من الوقت وقيل الكثير من الكلام، وعلينا أن نعلم أن جميع الدول الغربية تحتسب الزمن، أي الثواني، ثم العمل الميداني إلى جانب المواطنين وبكل التراب الوطني في تعبئة شاملة لكل الفئات الإنتاجية الفلاح، الصانع التقليدي والمستثمر والإداري ورجال السلطة والأمن والعمال والولاة والأساتذة والمعلمين، النساء والرجال من كل المواقع الحضرية والقروية بالقرى والمداشر بالمعامل والحقول والمساجد والمدارس والجامعات.

تعبئة وطنية شاملة لاستدراك الزمن الضائع وبناء المستقبل وبناء المستقبل.

أختم، السيد رئيس الحكومة، هاذ السنة هاذي الكل كيتكلم على الفلاحة والعام زين، ولكن خذوا مني هاذ المسائل هاذي، السيد رئيس الحكومة، لأن السنوات اللي كانت دازت كنا كننتجو حتى ل 110 مليون طن، ولكن راه ما كتنتجهاش الحكومة، ذاك الفلاحة، القنطار، تينتجوها ذاك الفلاحة، فين كاين المشكل؟ دابا كاين الصابة، ما غتكونش ذاك الفئة يمكن مرتاحة، الثمن المرجعي مثلا ديال القمح راه تقريبا هاذي 40 عام وهو 4000 ريال، 20 قنطار مثلا إلى درنا المعدل وبعناها ب 4000، 80 ألف ريال، فين غادي يمشي هاذ الفلاح؟ ولهذا هاذ الفئة باش ننهضو بها وباش يبعد منها الفقر والتطرف وهاذ المسائل كلها، الثمن المرجعي، السيد رئيس الحكومة، راه مشت 420 مليار فهاذ الفترة اللي دازت الحكومات اللي سبقت، ابغيناكم تعاودوا تفرحوا هاذ الناس، كما مشت ذيك 400 ريال في القنطار، هاذ المرة زيدوهم واحد 400 أخرى، هي 800 ريال...

ولهذا، أنا تنتمنى يوفقنا الله ويوفقكم، السيد رئيس الحكومة، ويوفق هاذ البلد الآمن والأمين في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا جزيلا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

المتدخل ما قبل الأخير السيدة ثريا لحرش مجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، تفضلي السيدة الرئيسة في حدود 15 دقيقة.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا السيد الرئيس.

قبل أن أبدأ مداخلتي، أريد أن أحيي من هنا ومن هذا المنبر 540 عاملة بشركة الضحى للمصبرات بأكادير، إخواننا ورفاقنا في "لاسامير" لتكرير البترول، لكل المسرحين والمسرحات من العمل لسبب واحد وهو انخراطهم في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

كما أحيي كل الكونفدراليين والكنفدراليات والذين جابوا شوارع الرباط يوم 23 أبريل من أجل الدفاع عن حق أبناء هذا الشعب في التربية والتعليم.

سيدي رئيس الحكومة المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدة كاتبة الدولة ولا وزيرة؟ لأن أغلبية النساء سمعنا هن كاتبات دولة وليس هناك إلا وزيرة واحدة، فالسيد رئيس الحكومة كيظهر لي بأنه عندنا بزاف ما نديرو في هاذ المجال ديال المناصفة ومقاربة النوع.

يشرفني، السيد الرئيس، بإسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أن أتقدم أمام المجلس الموقر، بمناسبة مناقشة البرنامج الحكومي، لعرض موقف مركزيتنا بخصوص مضمونه، وطرح عدد من التساؤلات، وبواعث القلق، بخصوص الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به.

سيدي الرئيس،

اسمحوا لي أن أقول لكم وأن أذكركم بالسياق الذي تعرضون فيه هذا التصريح، والذي يتميز بوضعية الجمود المؤسساتي والسياسي التي عاشتها بلادنا لستة أشهر، وهي وضعية ناتجة عما أصبح يعرف في أدبياتنا السياسية "بالبلوكاج".

هذا التصريح الذي جاء بعد لحظة عطلت فيها المؤسسات وجمدت فيها الاستثمارات، لحظة سياسية جعلت عموم المواطنين والمواطنات والطبقة العاملة في حالة انتظارية قاتلة، وفي هذه اللحظة، سيدي، وقفنا على تدمير ممنهج لمعاني السياسة والمشاركة السياسية وكل

مقومات الديمقراطية التمثيلية.

سيدي الرئيس،

كيف ولماذا وصلنا إلى هذه الوضعية البئيسة؟

نبادر إلى الجواب وبكل بساطة أن النظام الانتخابي المعتمد يفرغ العملية الديمقراطية من مضمونها، ويبقلن المشهد السياسي، ويضعف التنظيمات الحاملة لهموم وقضايا الشعب، حيث أفرزت على مدى التاريخ السياسي للمغرب حكومات غير منسجمة مذهبيا ولا فكريا ولا مرجعيا، وتتكون من أحزاب (ليبرالية متوحشة، اشتراكية، شيوعية، محافظة وكذلك ليبرالية)، وهو ما يجرنا إلى الكارثة العظمى وهي فقدان الثقة في المسلسل الانتخابي ونشر العزوف السياسي بين عموم المواطنات والمواطنين وخصوصا الشباب منهم.

وهذه التجربة أكدت على صواب اقتراحنا إبان المشاورات السياسية لتعديل دستور 2011 باعتماد الاقتراع الفردي الاسمي في دورتين لكي تتمكن الأحزاب السياسية من تشكيل أغلبيات في الدور الثاني دون اللجوء إلى "أنا باغي نولي وزير وهذاك باغي يدخل للحكومة ولاخور خصو يدخل ولاخور ما خصوش يدخل، لأننا الاحتكام خصو يكون للعقلانية والموضوعية وليس لإرضاء الرغبات

السيد الرئيس،

إن الوضع الاجتماعي ببلادنا مقلق و ينذر بالانفجار، فالأرقام الرسمية صادمة ومعبرة، فهل يعقل أن في مغرب القرن 21 يوجد أكثر من ثلاثة ملايين من الشابات والشباب بدون تعليم ولا شغل ولا أدنى مؤهل، فما الذي أعده برنامجكم لإخراج هذه الشريحة من المواطنات والمواطنين من وضع الهشاشة والإقصاء؟

أما فيما يخص الحوار الاجتماعي، اسمحوا لنا أن نعبر لكم عن قلقنا عما جاء في التصريح بخصوص عزم الحكومة مراجعة مدونة الشغل (تنميق هذا الإجراء بعبارة "سيكون في إطار حوار اجتماعي ومقاربة تشاركية ومندمجة إصدار قانون تنظيمي للإضراب وقانون النقابات".

سيدي رئيس الحكومة،

اخذيتي القرارات قبل ما تجمع الحوار الاجتماعي، اخذيتي القرارات قبل ما تجلس مع النقابات، اخذيتي القرارات بلا ما تعرف واش النقابات الآن في هاته اللحظة عندهم رغبة وكاين جدوى من تعديل مدونة الشغل، نحن كنا ننتظر أن نرى في برنامجكم خطة لتنفيذ مدونة الشغل الحالية، نحن نعرف ما هي الخلفية الحقيقية التي وراء تعديل مدونة الشغل، فهي تأتي من إملاءات الصندوق الدولي وكذلك البنك العالمي.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

نحن نعتبر أن الشق الاجتماعي في تصريحكم هو استمرار لسياسات سلفكم.

أعلنتم أنكم ستواصلون رفع الدعم عن غاز البوطان والدقيق والسكر وهو ما سيضعف القدرة الشرائية للطبقة الكادحة والطبقة الوسطى، بعدما أجهزت سياسات سلفكم والأمين لحزبكم على الحقوق المكتسبة للموظفات والموظفين بالاقتطاع من أجورهم وتحميلهم وحدهم تكلفة ما يسمى بإصلاح نظام المعاشات المدنية.

قلتم أنكم برفع الدعم سوف تساعدون الأرامل والمطلقات، نعم نحن مع دعم الأرامل والمطلقات وكل من يعيش في وضعية الهشاشة، ولكن بسياسات اقتصادية هيكلية ليس بمنطق الإحسان والصدق ومن غدا سيتحكم في هاته الصناديق؟ ومن الذي سيقدم المساعدة وكيف سيقدمها؟ هناك مجموعة من التساؤلات حول الطريقة التي ستلجئون إليها.

هناك كذلك سؤال السيد رئيس الحكومة، وفرتم في رفع الدعم عن مجموعة من المواد الأساسية التي أفقرت الطبقة الشعبية "12" مليار صرفت منها "4" ملايير، فأين "8" مليار اللي توفرت؟

كنحاول عليه كنقول غير مليون.

لم يتطرق، السيد الرئيس، برنامجكم إلى اتفاق 26 أبريل والإجراءات التي ستعتمدونها والميزانية التي سترصدونها من أجل تنفيذ هذا الاتفاق؟ وكيف ستحلون جميع المشاكل الاجتماعية لكل الموظفين والموظفات الذين هم ينتظرون منكم تطبيق اتفاق 24 أبريل الذي تخلى عنه سلفكم واللي كندعيو لو بالنجاح والاستمرارية في المهام اللي كيقوم بها دابا.

بالنسبة للتشغيل، فنحن نقول لكم، السيد رئيس الحكومة، إن التنمية المستدامة مفتاحها التشغيل عبر خلق فرص الشغل وتشجيع المقاولة الذاتية الصغرى والمتوسطة، لكن السيد رئيس الحكومة هذا لا يعني أن ترفع الحكومة يدها عن التشغيل.

إن المرفق العام من تعليم وصحة وإدارة عمومية في حاجة ماسة للموارد البشرية من أساتذة ومعلمين وأطباء وممرضين، فالخصاص فادح وكبير مما سيؤثر على جودة الخدمات الاجتماعية.

بالنسبة للتعليم والصحة، وأنتم في برنامجكم تطرقتم له، فنحن نعبر لكم عن قلقنا لما سيرتب في الخفاء أو العلن عن الإجهاز على المدرسة العمومية بضرب المجانية بفرض رسوم للتسجيل وإدخال أسلوب شراكة عام/ خاص لمنظومة التربية والتعليم وإخضاعها لمنطق السوق في ظل خصاص مهول في الأطر والتجهيزات وقصور في البرامج والمناهج.

إن تكافؤ الفرص في مجال التربية والتكوين يبدأ من التعليم الأولي، الذي يتعين وننتظر منكم تعميمه وتوفيره مجانا.

كما ننتظر منكم، إعطاء الأهمية لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي، لأنه هو كذلك يخلق فرص الشغل.

السيد الرئيس،

يعاني قطاع الصحة العمومية من اختلالات بنيوية تتجلى في الخصاص المهول في الأطباء والممرضين والتجهيزات اللازمة والتفاوت المجالي والولوج للخدمات.

كما أن نسبة المواطنين الذين يستفيدون من التغطية الصحية أقل بكثير مما صرحت به الحكومة إضافة إلى نظام المساعدة الطبية "راميد" يعرف مشاكل كبيرة بسبب عدم وفاء الحكومة السابقة بالتزاماتها لتمويل هذا النظام.

ويبقى، سيدي الرئيس، هذين القطاعين، الصحة والتعليم، هي قطاعات نخبوية بامتياز.

إن الدراسات والأبحاث أظهرت على أن الاقتصاد المغربي لم يعرف إقلاعا ولم يحقق التنمية المنشودة ولا العدالة الاجتماعية تضمن كرامة المواطنين والمواطنات، حيث لم تصل نسبة النمو التي تطمح الحكومات المتعاقبة إلى تحقيقها، مما يجعله في مراتب متأخرة مقارنة مع الدول الصاعدة، ولم تؤت استراتيجياتكم ومخططاتكم بشتى تلاوينها أكلها.

فما هي يا ترى الأسباب الكامنة وراء هذا الوضع الاقتصادي المتردي؟

السيد الرئيس،

أعلنتم أن أولى أولويات حكومتكم هي الحكامة الجيدة وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار. ونعتبر نحن في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن هناك مداخل أساسية لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار.

المدخل الأول هو إرساء دعائم حقيقية للديمقراطية عبر إصلاحات سياسية ودستورية تكرس للملكية البرلمانية وفصل حقيقي للسلط.

أما المدخل الثاني فيمر عبر القضاء على اقتصاد الريع ومحاربة الفساد والمفسدين والقضاء على الرشوة، لكن، السيد الرئيس، نسجل كذلك غياب إرادة سياسية لديكم لمحاربة الفساد، فقد تم تعطيل مجلس المنافسة وإقبار الهيأة المركزية للوقاية من الرشوة، ولم تعرف الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها المنصوص عليها في الفصل 36 من الدستور أن ترى النور.

إضافة أنه إلى حد الآن لم يتم تعيين وكيل عام بالمجلس الأعلى للحسابات.

المدخل الثالث، السيد الرئيس، هو إشراك الفرقاء الاجتماعيين والإصغاء إليهم ولاقتراحاتهم وتحسين الدخل من زيادة للأجور والتعويضات وتشجيع الاستهلاك الوطني وتحسين شروط وظروف عمل اليد العاملة والموظفين والموظفات والمستخدمين والمستخدمات للوصول إلى السلم الاجتماعي والأمن والأمان.

توسيع صلاحيات من كذلك الشروط الأساسية.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيس، استنفذت الوقت المخصص لفريقك، آسف.

آخر مداخلة في برنامج هذه الجلسة لمجموعة العمل التقدمي، تفضل الأستاذ أعمو في حدود 15 دقيقة.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

اسمحوا لي في البداية أن أعبر لكم مرة أخرى عن تهاني الخاصة باسم مجموعتنا لكم، السيد رئيس الحكومة، الدكتور سعد الدين، وأنتن وكلكم السادة الوزراء المحترمين بالثقة المولوية، متمنيا لكم التوفيق في مهامكم، وأنا لا أشك أن التوفيق سيكون بجانبكم.

في هذه اللحظة المفصلية التي نأمل أن تعيد الحيوية والنشاط إلى مسارنا السياسي بعد تأمل وتوقف دام أكثر من خمسة أشهر، يسرني بهذه المناسبة أن أتقدم إليكم وأشارككم في مناقشة التصريح الحكومي بجانب بقية الفرق والمجموعات البرلمانية، وأتلمس منكم منذ البداية أن تعتبروا ما قد تضمنته هذه المداخلة وإن كانت قصيرة–سأوافيكم بنسخة مكتوبة منها–من ملاحظات ربما مآخذ أن تأخذوها على أنها من أجل المساهمة في إغناء ودعم هذا التصريح الحكومي ليس نقدا أو تجنبا أو تهربا أو مجرد الكلام.

ولا أخفي عليكم كذلك، سيدي رئيس الحكومة، مدى الارتباط العضوي بين المهام والالتزامات الواردة في تصريحكم وبين طبعا إشكالية الحكامة في بلادنا، هي المعضلة الكبرى التي تعوق كل شيء، فإنها معادلة صعبة أخذتم على عاتقكم التوجه إليها بما تقتضيه من حزم وجرأة وشجاعة، وهذا ما نتمنى لكم فيه النجاح ونحن بجانبكم، مستحضرين تجربة الإصلاح العام بالمغرب وجدل المقايسة بين الثابت والمتغير منذ ما يقرب من عقد من الزمن، عبر هذه المقايسة التي نعتبرها في حزب التقدم والاشتراكية معيارا للتحليل والتحية التي نستضيء بها لتحديد مواقفنا السياسية في مسارنا السياسي.

فالتجربة التي مر بها المغرب خصوصا من بعد 7 أكتوبر هي تجربة مريرة، توقف للحكومة في انتظار تعيينها مدة طويلة، تطرح من جديد إشكالية مفهوم الدولة، الدولة الاجتماعية، دولة المؤسسات التي يتم فيها التطابق بين العضوية والوظيفة كمؤشر أساسي لاستمرار النمو الديمقراطي بكل أبعاده، دولة قوية بعدها الاجتماعي والمؤسساتي، ولعل هذا التأخير الحاصل في تشكيل هذه الحكومة يأتي ليسائل ولنتوقف بملي عند.. وتذكرنا برهان التعاقد الجديد الذي بلوره دستور 2011، فهو لا يسائل دائرة الحاكمين وحدهم فحسب في مجال تفعيله

وأجرأته، بل يسائل القوى الحية في المجتمع كلها من أحزاب ونقابات وجمعيات، لأن دور القوى المجتمعية الحية السياسية والمدنية في إنجاز مفهوم الانتقال الديمقراطي لا يقل أهمية عن دور الدولة.

وبقدر ما تكون هذه الأخير مسؤولة عن تدبير وقيادة التحول الديمقراطي بقدر ما يكون المجتمع برمته مسؤولا على فعالية انخراطه وحيويته ويقظته ودوام مساءلته، ولعل من بشائر هذه اليقظة ما صاحب الفترة الطوية من الانتظار وتعيين الحكومة من جدل وسجال حول المساطر والأسباب والنوايا، مما يؤكد مرة أخرى أن المجتمع المغربي لهو عميق في تطوره الديمقراطي وأنه في مساره الصحيح.

وفي هذا الإطار يظهر أن من مميزات البرنامج الحكومي الحالي انطلاقا من المرجعية الدستورية التي أولت عناية خاصة لحقوق المواطنين من قبيل الحماية الشخصية وتكريس الحريات العامة وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء، فمنظور الإصلاح الديمقراطي يجب أن يكون حاضرا بقوة، وبالخصوص في الجانب المتعلق بآليات وأدوات ترسيخ الديمقراطية كنظام الانتخابات الذي أصبح حوله أسئلة كثيرة ومكانة الأحزاب السياسية ودورها ومدى استقلاليتها.

وفي هذا السياق نسجل رغبة الحكومة في مجال صون الحريات ومواصلة إصلاح منظومة العدالة في إطار تعزيز النزاهة وتكريس سيادة القانون ودعم استقلال السلطة القضائية وتحقيق فعالية القضاء ونجاعته.

السيد رئيس الحكومة،

تأتي في مرجعيات تصريحكم أنه انطلق من مرجعية الخطب الملكية السامية ليعزز بذلك هاجس التحول الديمقراطي المحكوم من جهة بالتوفيق بين دور المؤسسة الحكومية كجهاز تنفيذي فاعل يتوفر على صلاحيات قيادة وإدارة السياسات العمومية وبين دور المؤسسة الملكية كمؤسسة سيادية تسهر على الضبط والتحكيم في المؤسسات الدستورية، وتضطلع بدور التوجيه الاستراتيجي وصيانة الاختيار الديمقراطي وضمان حرية ممارسة الشأن العام.

وفي سياق دور التوجيه الاستراتيجي، يحرص البرنامج الحكومي كذلك على أن تنسجم محاوره مع التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة والأوراش التنموية الإستراتيجية الكبرى، والتي يفوق مداها الولاية الحكومية، كما أن عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي تستدعي على مستوى الحكومة والبرلمان حضورا قويا واستثمارا جيدا للتراكمات الإيجابية الحاصلة داخل البلاد.

فمن ناحية أخرى نرى أن تقريركم أو برنامجكم على المستوى الجهوي لم يعطها ما يكفي من أجل إخراج النظام الجهوي كما نظره الدستور وتصوره، ولم يرد في التصريح الحكومي ما يفيد أن الحكومة لها تصور كامل ودقيق وسريع التنفيذ ضامن للتنزيل الكامل لورش بناء الجهوية المتقدمة في أفق الجهوية الموسعة وتوفير كل الآليات المؤسساتية وإيجاد حل حاسم لمعضلة اللاتمركز مع تفعيل ميثاق اللاتمركز، بل أن الوضع الحالي ساهم في توسيع الفوارق والتباعد وتمديد الشرخ بين الجهات والمجالات، سواء على المستوى الإقليمي أو المحلي.

فعلى مستوى مرجعيات البرنامج الحكومي، فالحكومة أكدت في برنامجها أنها تلتزم بالاستمرارية في تنفيذ برنامج الحكومات السابقة وهذا شيء إيجابي، ولكننا نتمنى أن تقدم الحكومة في سياق برنامجها ما يخص التصريح بمصادر وتمويل مشاريعها بشكل واضح.

وبخصوص الإعلان عن معدل النمو الاقتصادي، فمعدل 4.5 و5.5 فإن هذا المعدل لم يتطور مقارنة مع التصريحات والبرامج الحكومية السابقة، وفي جميع الأحوال فإنها نسب لا تتلاءم والحاجيات المطلوبة وطموح الاقتصاد المغربي.

إن العرض الحكومي الذي نحن بصدد مناقشته يتضمن مؤشرات ماكرو اقتصادية رقمية طموحة، تهم تقليص المديونية والتحكم في عجز الميزانية وتقليص حجم التضخم ونسبة البطالة، هذا أقل ما يمكن أن تقوم به الحكومة.

نسجل بارتياح على مستوى الفلاحة الانتباه إلى التباعد والفرق الكبير بين الدعامتين في المغرب الأخضر والالتزام بإعادة النظر في إعادة التوازن إلى هاتين الدعامتين، فلابد هنا من تسجيل بارتياح نية الحكومة التوجه أكثر نحو الفلاحة التضامنية لاستهداف الفلاحين الصغار.

وبخصوص الإجراءات التي تهم الإستراتيجية الصناعية، نسجل كذلك التنمية في اعتماد الميثاق الجديد للاستثمار، هذا شيء أساسي.

فالسيد رئيس الحكومة، نعتقد أن تقوية الأسس والدعامات الرئيسية التي ترتقي بالبرنامج الحكومي وتخرجه من سطحية الأرقام والعموميات الفضفاضة، فالرهان الحقيقي هو محاربة عفاريت الجهل وتماسيح الفقر، فهي أكثر فتكا على مجتمعاتنا وأشد وقعا، وعلى رأس هذه الدعامات الرئيسية النهوض بالثقافة وبالتربية الوطنية وإعطائهما المكانة الريادية اللائقة، فلا يخفى عليكم أن التربية العصرية هي مفاتيح الثقافة العصرية القادرة على تثمين كل مكونات وجدان الشعب المغربي، لأن الثقافة هي الأصل، فهي تحول الإنسان وتحول المجتمع وترتقي بهما إلى السمو نحو الأفضل، وليست مجرد كسب المعارف والمدارك، وبارتباط الثقافة بالتعليم والتربية فهي المحفز على حفظ المواطن طيلة حياته على الرغبة في التعلم والبحث وإذكاء حب الاستطلاع والاكتشاف.

وفي إطار محور تنزيل الهندسة اللغوية الجديدة وإطلاق سياسة لغوية مندمجة، يتعين التسريع بتنزيل القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية بمشاركة مع مختلف الفاعلين في المجال.

ورغم الإشارة الرقمية إلى الأرقام المتعلقة بالتكوين، نسجل هذا بالإيجاب ما يفوق مليون و700 ألف خريج الذي تضمنه الحكومة،

وإحداث 123 مؤسسة تكوينية شيء إيجابي، لكن نلفت الانتباه إلى خطورة قنبلة موقوتة تتعلق بالشباب الذي يبحث عن عمل الغير المؤطر والغير المكون والذي لم تكن له حتى فرصة أن تكون له مقعد داخل المدرسة.

السيد رئيس الحكومة،

إن برنامج حكومتكم يؤشر على طموح للرفع من المؤشرات اجتماعية عبر الزيادة في تمويل السياسات الاجتماعية، هذا شيء إيجابي كل ما أتيتم به، لكن لابد أن يتقاطر هذا الطموح الرقمي والكمي في الجانب الاجتماعي مع أهداف نوعية تتصدى بحزم لمعضلة الجهل والفقر والهشاشة من خلال تأطير دعم الفقراء والفئات الهشة وحتى المتوسطة المحتاجة إلى الدعم تأطيرا مؤسساتيا يضع الدعم العمومي في مسار تنموي مندمج ويحمي المواطنين من الإتكالية والتبعية والاستغلال وقتل المبادرة، هنا تكمن أهمية ربط صندوق المقاصة إصلاح صندوق المقاصة بإحداث آليات مواكبة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

فالبرنامج الحكومي يضع الإنسان في صلب السياسات العمومية هذا شيء إيجابي، ويسعى إلى التوفيق بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، بجانب تعميق البعد البيئي للسياسات العمومية، وفيه كذلك نجد عناصر تتوخى التنزيل الديمقراطي للدستور.

كل هاته المضامين نجدوها واضحة ومعززة في قلب برنامجنا كحزب التقدم والاشتراكية.

وأخيرا، نريد أن نقف وقفة إجلال وتقدير إلى المجهودات التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والوقاية المدنية في حماية بلدنا وحماية أمننا والسهر على طمأنينتنا، وإليهم نتوجه من هنا، بكامل التقدير والاعتبار ونحي كذلك كل الساهرين على الورش المتعلق بضمان وحدتنا الترابية.

وأثير كذلك إلى أن الحكومة في هذا الباب لها مسؤولية كبيرة لابد أن تتحملها، فالبرنامج الحكومي بهذه المنطلقات، بهذه المضامين يجد في برنامجنا كحركة سياسية أو كحزب سياسي، ما يجعلنا ندافع عنه بشكل قوي من أجل إنجاح المرحلة التي تجتازها بلادنا، ولهي أكثر بحاجة إلى تضافر الجهود وتكاثف الجميع من أجل عبور هذه المرحلة الانتقالية إلى ما هو أحسن.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

موعدنا يوم غد إن شاء الله الأربعاء في تمام الساعة الرابعة بعد الزوال للاستماع إلى جواب أو رد السيد رئيس الحكومة على تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية.

أشكركم جميعا.

ورفعت الجلسة.

ملحق: المداخلة المكتوبة المسلمة للرئاسة

مداخلة مجموعة العمل التقدمي في مناقشة البرنامج الحكومي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تعتبر جلسة التنصيب البرلماني هاته، والتي سبقتها جلسة مماثلة بمجلس النواب، استكمالا لمرحلة استهلت بالتعيين الملكي لأعضاء الحكومة، باقتراح من رئيسها: وهي مرحلة مفصلية تؤدي للوجود الدستوري الفعلي للحكومة الجديدة وتؤشر على نهاية مدة انتداب حكومة تصريف الأعمال الجارية.

وبهذه المناسبة، أود أن أجدد تهانئي الحارة، باسمي وباسم مجموعتنا، إلى السيد رئيس الحكومة على الثقة التي حظي بها من طرف صاحب الجلالة، وإلى السيدات والسادة أعضاء الحكومة، متمنين لكم كامل النجاح والتوفيق في أعمالكم.

ويسرني بهذه المناسبة أن أشارككم، مع بقية الفرق والمجموعات البرلمانية لمجلسنا، في مناقشة التصريح الحكومي، من موقعنا كجزء من الأغلبية، ونحن في نفس الوقت حريصون على ضبط وتدقيق مضامين هذا التصريح انطلاقا من روح وطنية ورغبة في تحقيق المصلحة العليا للبلاد.

ونلتمس منكم أن تعتبروا ما قد تتضمنه هذه المداخلة من ملاحظات أو حتى مآخذ من باب تقوية التصريح الحكومي وإغنائه وجعله وثيقة مرجعية، لا تلزم الحكومة وحدها، بل على ضوئها يتم التعاقد الشامل مع كافة المتعاملين مع بلادنا.

هذا التصريح الحكومي – الذي نحن بصدده–عبارة عن وثيقة تتضمن الخطوط العامة الكبرى لما تعتزم الحكومة تنفيذه على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويحمل تأكيدا على المحاور الخمسة التي اعتمدتها.

ولا يخفى عليكم، السيد رئيس الحكومة، مدى الارتباط العضوي بين المهام والالتزامات الواردة في هذا التصريح وإشكالية الحكامة في

بلادنا وعناصر تعزيز قيم النزاهة والشفافية وإصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة.

إنها معادلة أخذ برنامج الحكومة على عاتقه مسؤولية تحقيقها بشكل متقدم. هذا الطموح يتجلى بقوة في استحضار المرجعيات الأساسية التي عادة ما تساند وتدعم التصريح الحكومي وتعطيه قوة مرجعية في نظر الرأي العام، مستحضرين تجربة الإصلاح بالمغرب وجدل المقايسة بين الثابت والمتغير منذ ما يقرب من عقدين من الزمن . هذه المقايسة التي نعتبرها في حزب التقدم والاشتراكية معيارا للتحليل وتحديد مواقف ملائمة.

وأول هذه المرجعيات:

اعتماد المرجعية الدستورية:

فالتجربة التي مر بها المغرب، خصوصا بعد انتخابات 7 أكتوبر من السنة المنصرمة والصعوبات التي أدت إلى التأخير في الإعلان عن تشكيل الحكومة، ولمدة تفوق خمسة (5) أشهر، تطرح من جديد إشكالية مفهوم الدولة، وعلاقتها مع المجتمع، أي دولة العقد الاجتماعي وأداة للصالح العام (دولة المؤسسات)، التي يتم فيها التطابق بين العضوية والوظيفة كمؤشر أساسي لاستمرار النمو الديمقراطي بكل أبعاده: دولة قوية ببعدها المجتمعي والمؤسساتي.

ولعل هذا التأخير الحاصل في تشكيل الحكومة يدعو إلى الوقوف مليا عند أسبابه العميقة والحقيقية، ويذكرنا برهان التعاقد الجديد الذي بلوره دستور 2011. فهو لا يسائل دائرة الحاكمين فحسب، في مجال تفعيله وأجرأته، بل يسائل القوى الحية في المجتمع كلها، من أحزاب ونقابات وجمعيات، لأن دور القوى المجتمعية الحية، السياسية والمدنية، في إنجاز مهام الانتقال الديمقراطي لا يقل أهمية عن دور الدولة.

فبقدر ما تكون هذه الأخيرة مسؤولة عن تدبير وقيادة التحول الديمقراطي بقدر ما يكون المجتمع برمته مسؤولا عن فعالية انخراطه وحيوية يقظته ودوام مساءلته.

ولعل من بشائر هذه اليقظة ما صاحب الفترة الطويلة في انتظار تعيين الحكومة من جدل وسجال حول المساطر والأسباب والنوايا، مما يؤكد أن هناك تمرينا عميقا لتطوير الديمقراطية المغربية.

وفي هذا الإطار، يظهر أن من مميزات البرنامج الحكومي الحالي انطلاقه من المرجعية الدستورية، التي أولت عناية خاصة لحقوق المواطنين، من قبيل ضمان الحماية الشخصية وتكريس الحريات العامة وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء.

فمنظور الإصلاح الديمقراطي يجب أن يكون حاضرا بقوة. وبالخصوص في الجانب المتعلق بآليات وأدوات ترسيخ الديمقراطية كنظام الانتخابات ومكانة الأحزاب السياسية ودورها واستقلاليتها.

والبرنامج الحكومي يوحي بأن هناك التزاما بدعم الحريات، كمبادئ استحضرها ليؤكد على أهمية التلازم بين الحقوق المدنية والحقوق الاقتصادية في تفعيل منظومة الحقوق الإنسانية، في إطار دولة الحق والقانون والمؤسسات.

وفي هذا السياق، نسجل رغبة الحكومة، في مجال صون الحريات، ومواصلة إصلاح منظومة العدالة في إطار تعزيز النزاهة وتكريس سيادة القانون ودعم استقلال السلطة القضائية وتحقيق فعالية ونجاعة القضاء.

كما نؤكد على ضرورة مواصلة تعزيز حقوق المرأة وتفعيل مبدإ المساواة وإرساء وتفعيل هيئة المصالحة ومكافحة كل أشكال التمييز وإطلاق سياسة وطنية لمناهضة العنف ضد النساء واعتماد خطة حكومية للمساواة وتقوية الإدماج الاقتصادي للمرأة، بجانب تقوية تمثيلية النساء.

كما تضمن التصريح الحكومي مقاطع هامة توحي بالأهمية التي تنوي الحكومة إيلاءها للحقوق البيئية للمواطنين من خلال تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي.

السيد الرئيس،

كنا ننتظر أن يحمل البرنامج الحكومي ملامح الذهاب في البناء والتأسيس لمسار تمتزج فيه مشاعر المجتمع وطموحاته وآمال التوافق مع القيم الكونية لبناء قاعدة انطلاق نموذج للتنمية أكثر عدلا وإنصافا، والذي نتمناه أن يكون نواة صلبة للإصلاح وإعادة بناء النموذج الاقتصادي السائد، والذي تضعضعت كثير من جوانبه.

وثاني هذه المرجعيات:

اعتماد الخطب والتوجيهات الملكية:

لقد انطلق البرنامج الحكومي من مرجعية الخطب والتوجيهات الملكية السامية، ليعزز بذلك هاجس التحول الديمقراطي المحكوم من جهة بالتوفيق بين دور المؤسسة الحكومية كجهاز تنفيذي فاعل يتوفر على صلاحيات قيادة وإدارة السياسات العمومية، وبين دور المؤسسة الملكية كمؤسسة سيادية تسهر على الضبط والتحكيم بين المؤسسات الدستورية، وتضطلع بدور التوجيه الاستراتيجي، وصيانة الاختيار الديمقراطي وضمان حرية ممارسة الشأن الديني.

وفي سياق دور التوجيه الاستراتيجي، يحرص البرنامج الحكومي كذلك على أن تنسجم محاوره مع التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة والأوراش التنموية الاستراتيجية الكبرى، والتي يفوق مداها الولاية الحكومية.

لكننا نرى من جهتنا أن هذا المجهود الحكومي لا زال دون الطموح، ولا يرقى إلى ما تضمنه الخطاب الملكي عند افتتاح البرلمان بتاريخ 14 أكتوبر 2016، والذي يتعين أن يجد صداه ضمن البرنامج الحكومي عبر

صياغة أهداف وبرامج متعلقة بالإدارة وبعلاقتها بالمواطن.

كما نخشى أن يكون سقف الطموح المعلن عنه في المحور الثالث الخاص بتطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة فيما يخص تحفيز الاستثمار عاليا بالنظر لإشكاليات ضعف الحكامة المطروحة في مجال مناخ الأعمال، والمرتبطة بتفشي الرشوة ... وتحقيق عناصر الحكامة الإدارية وبناء دولة الثقة كما ورد في الخطاب المشار إليه.

كما أن عودة المغرب للاتحاد الإفريقي تستدعي، على المستوى الحكومي والبرلماني والمدني، حضورا قويا واستثمارا جيدا للتراكمات الإيجابية داخل البلاد، فيما ينسجم والتوجهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي بدكار بمناسبة الذكرى 41 للمسيرة الخضراء.

ومن جهة أخرى، نخش ألا يوفي البرنامج الحكومي الجهوية حقها، رغم تخصيص جزء من المحور الأول لترسيخ الجهوية الموسعة، وخصوصا فيما يتعلق بتنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب.

فالبعد الدستوري للجهوية لم يظهر بشكل قوي في التصريح الحكومي، باعتبارها ورشا جوهريا في إعادة هيكلة جهاز الدولة من خلال إعطاء اللامركزية مدلولها التنموي الشامل وتفعيل نظام اللاتركيز.

إن الحكومة في الولاية السابقة اكتفت بإصدار القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية التي تم على أساسها وضع الهياكل التأسيسية من خلال المنظور الجديد للجهوية المتقدمة، إلا أن تفعيلها لم يتم بعد، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الجهوي.

ولقد كان من المنتظر أن يتلوا وضع القوانين التنظيمية استكمال الورش المؤسساتي من خلال وضع عدد من القوانين التي تمكن من إدماج كل الفاعلين المعنيين بالورش الجهوي والتنمية المحلية من مختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وهيئات المجتمع المدني، ومن كافة الفئات الحية في البناء المحلي، من شباب ونساء ومبدعين وفنانين ... وغيرهم.

ولم يرد في التصريح الحكومي ما يفيد أن الحكومة لها تصور كامل ودقيق وسريع التنفيذ، ضامن للتنزيل الكامل لورش بناء الجهوية المتقدمة في أفق الجهوية الموسعة، وتوفير كل الآليات المؤسساتية وإيجاد حل حاسم لمعضلة اللاتركيز الإداري مع تفعيل ميثاق اللاتمركز، بل إن الوضع الحالي ساهم في توسيع الفوارق والتباعد وتمديد الشرخ بين الجهات والمجالات، وظهور إحساس لدى الجميع بوجود أماكن أو مناطق لها حظ أوفر من غيرها، خارج نسق البناء الجهوي المتوازن كما تصوره الدستور.

وثالث هذه المرجعيات:

<u>مرجعية البرنامج الحكومي السابق:</u>

من منطلقات البرنامج الحكومي–الذي نحن اليوم بصدده–إحالاته المتعددة على البرنامج الحكومي السابق. وهو ما يدل على الاستمرارية، وفيه إشارة كذلك إلى الالتزام بمواصلة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي فتحتها الحكومة السابقة، والتي يتعين تقويتها وتعزيزوتيرتها.

وفي هذا الإطار، لا بد من التنويه بالتأكيد على المقاربة التشاركية، ورغبة الحكومة في توسيع دائرة الحوار البناء مع مختلف الفاعلين: من معارضة وتمثيليات نقابية وفاعلين اقتصاديين ومكونات المجتمع المدني... وفي ذلك تدارك لبعض مظاهر التشنج التي صاحبت التجربة الحكومية السابقة.

وكنا نتمنى أن يتقدم البرنامج الحكومي عن سابقيه فيما يخص التصريح الصريح بمصادر وحجم التمويل، حيث يعتمد على استراتيجيات وبرامج حكومية مندمجة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، تكون معززة بمؤشرات رقمية دقيقة وبكلفة مالية واضحة تسمح لاحقا بالتتبع الدقيق وبالتقييم الموضوعي للانجاز الحكومي في أفق 5 سنوات.

وكنا ننتظر أن يجيب برنامج الحكومة على إشكالية القصور الذي ساد البرامج السابقة، والمتعلق بدينامية العمل والإنتاج من جهة وخلق الثروة وميزان توازنها العادل من جهة أخرى، باعتبار هذه الإشكالية تتطلب الحسم لضمان إعادة بناء نموذج اقتصادي عادل، بدل معالجة الأمور كما هي في إطار صيرورة قد يصعب التحكم فيها، خصوصا أمام التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع.

وبخصوص الإعلان عن معدل النمو الاقتصادي بين 4.5 و5.5 %... فإن هذا المعدل لم يتطور مقارنة مع التصريحات والبرامج الحكومية السابقة وفي جميع الأحوال فإنها نسب لا تلائم الحاجيات المطلوبة في الاقتصاد المغربي.

ونظن أنها نسب يمكن تحقيقها في سنة ممطرة واحدة، وبالتالي، لا يمكن اعتبار نسب النمو الواردة في البرنامج الحكومي إلا قبول، إن لم نقل خوف من واقع خال من الطموحات الكبيرة.

فعلى الحكومة أن تسعى إلى تحقيق نمو أكثر حتى تكون بالفعل حكومة تدبيرية ناجعة، لأن البقاء في تحديد النمو في حدوده الدنيا هو علامة الاستسلام لعقلية سياسية غريبة تكمن في عدم التعهد بنسب أعلى كي لا ينظر إلى الحكومة بأنها تستغفل الناس، وحتى لا تتعرض للمساءلة لاحقا، مع العلم أن الاقتصاد الفلاحي له دور أساسي في حقل نسب النمو ورهين بالسوق الخارجي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن العرض الحكومي الذي نحن بصدد مناقشته يتضمن مؤشرات ماكرو اقتصادية رقمية طموحة، تهم تقليص المديونية والتحكم في عجز الميزانية وتقليص حجم التضخم ونسبة البطالة.

وهي طموحات نرى أنها مشروعة ورهينة بمدى انسجام وتعاضد

عناصر تعزيز قيم النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة، كما قلنا سابقا.

فعلى مستوى الإجراءات؛

نسجل بارتياح أنه على مستوى قطاع الفلاحة تم الانتباه أخيرا إلى الخلل في تدبير برنامج المغرب الأخضر الذي يكمن في اللاتوازن القائم على ثنائية غير متساوية الوسائل وشروط الإنتاج: فالدعامة الأولى المتعلقة بالفلاحة المكثفة، والتي تسيطر على غالبية الأراضي الصالحة للزراعة تستحوذ على أكثر من ثلثي الجهد العمومي، عناية وتمويلا وتشجيعا ومساندة، فيما استفادة الدعامة الثانية ضعيفة و متواضعة: رغم أنها تهم أكثر من نصف الفلاحين المغاربة.

وتخصص لدعم الفلاحين البسطاء في العالم القروي، ومن ضمن اهتمامها إنعاش الفلاحة المعيشية وضمان استقرار العالم القروي، إلا أنها لم تستفد من الجهد المطلوب، بل بقيت ذات طبيعة ريعية تابعة، لا تساهم في سلم الرقي واحترام كرامة الإنسان. وواقع الحال هو أن 13 مليون من المغاربة من سكان الأرياف، وأن 800 ألف من الفلاحين المغاربة يكتفون باستغلال متوسط مساحات زراعية لا تتعدى 3 هكتارات، وينتجون أساسا من أجل تلبية حاجياتهم المعيشية، ويعتمدون في فلاحتهم وفي تربية ماشيتهم على التساقطات المطرية وعلى الأراضي البورية.

فلا بد هنا أن نسجل بارتياح نية الحكومة التوجه أكثر نحو الفلاحة التضامنية باستهداف الفلاحين الصغار.

وبخصوص الإجراءات التي تهم الاستراتيجيات الصناعية، نسجل كذلك النية في اعتماد ميثاق جديد للاستثمار، وربط التحفيزات القطاعية بإحداث مناصب شغل، مع تطوير نظام التعويض عن فقدان الشغل، وتعزيز القابلية بالتشغيل بإجراءات تهم حاملي الشهادات.

ونسجل كذلك طموح الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني ومواصلة تحسين مناخ الأعمال لتمكين المغرب من ولوج دائرة الاقتصاديات الخمسين الأوائل عالميا في مؤشر ممارسة الأعمال (DOING BUSINESS) في أفق 2021، فعلى المغرب مضاعفة الجهد لربح 15 رتبة على الأقل في مؤشر ممارسة الأعمال، حيث تقدم ترتيب المغرب بخمسة مراكز في سنة 2016، ليحتل الرتبة 75 عالميا من ضمن 189 دولة.

وهذا يعني عمليا، الالتزام الحكومي القوي بالتسريع من وتيرة الإصلاحات الكبرى في مجالات العدالة والإصلاح الإداري والشفافية وآجال الأداء ومعالجة مديونية الشركات والحق في الوصول إلى المعلومة... وغيرها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن تقوية الأسس والدعامات الرئيسية، هي التي ترتقي بالبرنامج الحكومي وتخرجه من سطحية الأرقام والعموميات الفضفاضة. فالرهان الحقيقي هو محاربة (عفاريت) الجهل و(تماسيح) الفقر... فهي أكثر فتكا على مجتمعنا وأشد وقعا...

وعلى رأس هذه الدعامات الرئيسية، النهوض بالثقافة وبالتربية الوطنية وإعطاءهما المكانة الريادية اللائقة بهما.

فلا يخفى عليكم أن التربية العصرية هي مفتاح الثقافة العصرية القادرة على تثمين كل مكونات وجدان الشعب، لأن الثقافة في الأصل، هي تحويل للإنسان وللمجتمع، وارتقاء وسموبهما نحو الأفضل، وليست مجرد كسب للمعارف والمدارك.

فبجانب ما جاء في البرنامج الحكومي بخصوص تحسين الولوج إلى الثقافة، بالنظر لدورها في تعزيز الهوية الوطنية والمساهمة في التنمية البشرية والنهوض بالتراث بشتى أنماطه وأشكاله، وما تضمنه البرنامج من تدابير إيجابية ومشجعة، وعلى رأسها إرساء استراتيجية ثقافية وطنية... فنحن هنا نلح على المناخ العام المصاحب للإبداع الثقافي، من ضرورة بناء جسور للتواصل بين "المثقف" و"السياسي" وبناء أركان الثقافة الديمقراطية.

فبناء الدولة الحديثة لن يستقيم دون إمعان النظر في دور مراكز الأبحاث والدراسات وبؤر الإبداع والخلق في صنع السياسات ودون تجسير الفجوة القائمة اليوم بين "الثقافة" و"السياسة".

وفي ارتباط الثقافة بالتعليم والتربية، فالثقافة هي المحفز على حفاظ المواطن طيلة حياته على الرغبة في التعلم والبحث عن وسائل لذلك وإذكاء حب الاستطلاع والاكتشاف والإبداع والشغف.

ولا يمكن للثقافة أن تزدهر دون النهوض بالمدرسة الوطنية. ونظن أن تنشيط المحورين الثاني والثالث من البرنامج الحكومي ركيزته تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العملي وتحسين جودة التربية والتكوين.

لا بد من التأكيد على أن الثقل الكبير والأمل الواسع معقود على المدرسة العمومية التي تعيش اليوم أوضاعا خطيرة تستدعي إعطاءها الأولوية القصوى، ليس فقط من أجل إنقاذها لكن لكي تحتل مكانتها كقاطرة في ورش توجيه مسيرة المغرب الحديث نحو تحقيق آمال شعبه في المستقبل.

فرغم الإشارة الرقمية إلى بعض التدابير التي لا ننتقص من أهميتها، إلا أن تعليمنا في حاجة إلى ثورة وإلى طفرة نوعية تضع التعليم العمومي في قلب رهانات التنمية، وفي صلب تطلعات البرنامج الحكومي في محوريه الثالث والرابع أساسا.

وفي إطار محور تنزيل الهندسة اللغوية الجديدة وإطلاق سياسة لغوية مندمجة يتعين التسريع بتنزيل القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية لتستطيع الأمازيغية كلغة وطنية رسمية أن تقوم بوظيفتها كاملة ووفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين في المجال.

ورغم الإشارة الرقمية إلى الرفع من الطاقة الاستيعابية لمنظومة التكوين المهني بهدف تزويد سوق الشغل بما يفوق 1.700.000 خريجة وخريج وإحداث 123 مؤسسة تكوينية جديدة، فلا بد هنا من الوقوف على إشكالية الشغل الغير القار ومظاهر البطالة المقنعة ... ولا بد من التفكير في مآل ومصير حوالي 38٪ من الشباب العاطلين عن العمل والذين تقل أعمارهم عن 25 سنة، حيث أن ما يناهز 80٪ من الشباب العاطلين عن العمل يقل مستواهم التعليمي عن المستوى الثانوي أو لم يلجوا المدرسة قط. وبعبارة أخرى، فإن الغالبية العظمى من الشباب العاطلين عن العمل يلجون سوق الشغل دون تكوين ملائم، أو لا يجدون له سبيلا.

إن قنبلة الشباب غير الحاملين للشهادات هي قنبلة موقوتة ... وقد تنفجر إذا لم تتخذ التدابير المناسبة. ولم نلمس في البرنامج الحكومي إشارات قوية إلى هذه الفئة المهمشة؟

ولا بد هنا كذلك من التشديد على أن بقاء الأمية في البلاد في حدود 8.6 مليون مواطن أمر مخجل ... ولا بد من تقييم مدى نجاعة برنامج محاربة الأمية والتصدي الحازم لهذه الظاهرة المشينة، والتي تقوض كل عناصر التنمية وتتسبب في تآكل دعاماتها الأساسية.

ولا يمكن محاربة الفقر والهشاشة دون التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يراد منها تسريع التنمية، عبر تقليص الفقر والهشاشة وتحسين المؤشرات ذات العلاقة بالتعليم والتربية والثقافة والتكوين، وتعزيز صحة الأم والطفل، بجانب تحقيق العدالة الاجتماعية والترابية وتقريب الفوارق بين الرجال والنساء والحد من الفوارق الصارخة، والتي تسمح باستحواذ قلة قليلة من المواطنين على الحصة العظمى من الثروات الوطنية.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن البرنامج الحكومي يؤشر على طموح للرفع من المؤشرات الاجتماعية عبر الزيادة في تمويل السياسات الاجتماعية. فمن أصل 400 إجراء حكومي معلن عنه 150 إجراء يهم الجانب الاجتماعي، من خلال مواصلة إصلاح صندوق المقاصة والرفع التدريجي من الدعم بهدف تمويل السياسات الاجتماعية ودعم الفئات المحتاجة مع استمرارية صندوق التماسك الاجتماعي وتقوية البرامج المرتبطة بدعم الأرامل والمطلقات والأمهات المهملات.

كما تنوي الحكومة الرفع من ميزانية برنامج تيسير وتوسيعها، إضافة إلى الرفع من التعويضات العائلية وتوسيع نظام التغطية الصحية بنسبة 90 % بجانب الالتزام بإنجاز 800 ألف وحدة سكنية جديدة وهو ما نسجله بارتياح.

كما نسجل أيضا عزم الحكومة على تقديم منح لفائدة المتدربين في التكوين المهني على غرار زملائهم في الجامعة.

لكن، لا بد أن يتقاطع هذا الطموح الرقمي والكمي في الجانب الاجتماعي مع أهداف نوعية تتصدى بحزم لمعظلة الجهل، والفقر، والهشاشة، من خلال تأطير دعم الفقراء والفئات الهشة، وحتى المتوسطة المحتاجة إلى الدعم، تأطيرا مؤسساتيا يضع الدعم العمومي في مسار تنموي مندمج، ويحمي المواطنين من الاتكالية والتبعية المدجنة والاستغلال وقتل المبادرة وهنا تكمن أهمية ربط صندوق المقاصة بإحداث آلية مواكبة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

ولا أخفيكم، السيد رئيس الحكومة، ارتياحنا، بحكم أن المحاور الخمسة التي اتخذتموها عناوين للبرنامج الحكومي، الذي نحن بصدد مناقشته، في تقاطع مع جوانب البرنامج الانتخابي لحزب التقدم والاشتراكية.

فالبرنامج الحكومي يضع الإنسان في صلب السياسات العمومية، ويسعى إلى التوفيق بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بجانب تعميق البعد البيئي للسياسات العمومية. وفيه كذلك نجد عناصر تتوخى التنزيل الديمقراطي للدستور.

وهذا ما يجعلنا نتفاعل معه بشكل إيجابي، وإننا لصادقون في انخراطنا وتعاملنا.

وأخيرا نريد أن نتوقف عن الأهمية القصوى لقضيتنا الوطنية باعتبارها الشغل الشاغل للشعب المغربي وقضيته الأولى وما تلقيه على الحكومة من مسؤوليات لضمان تسويتها النهائية في ظل السيادة المغربية وضمان الوحدة الترابية ولا يسعنا هنا إلا أن نحي القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية المرابطة في حدود بلادنا ونترحم على شهداء وطننا الأبرار.

نتمنى لكم التوفيق والنجاح.

محضر الجلسة الثالثة والثمانين

التاريخ: الأربعاء 28 رجب 1438 (26 أبريل 2017).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وخمس عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثامنة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: رد السيد رئيس الحكومة على تدخلات الفرق والمجموعات بخصوص البرنامج الحكومي.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

مرحبا بكم جميعا.

بعد الجلسة العامة التي عقدناها أول أمس، والتي خصصناها للاستماع لمداخلات الفرق والمجموعات بشأن البرنامج الحكومي، يعقد مجلس المستشارين هذه الجلسة، طبقا لأحكام الفصل 88 من الدستور والمادة 230 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، للاستماع لرد السيد رئيس الحكومة على تدخلات الفرق والمجموعات بخصوص البرنامج الحكومي.

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم، أود أن أذكر بأن هذه الجلسة العامة هي الثالثة من نوعها التي نعقدها في إطار دراسة البرنامج الحكومي، بعد تقديم هذا البرنامج من لدن السيد رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان في الجلسة العامة المشتركة يوم الأربعاء 29 من الشهر الجاري، وكذا الاستماع لتدخلات الفرق والمجموعات بالمجلس في إطار المناقشة في الجلسة العامة التي عقدها مجلسنا يوم أمس الثلاثاء 25 أبريل.

والآن أستأذنكم في أن أدعو السيد رئيس الحكومة إلى المنصة لكي يجيب عن مداخلات أو لكي يتفاعل مع مداخلات السيدات والسادة ممثلي رؤساء وممثلي الفرق والمجموعات، فتفضل مشكورا، السيد رئيس الحكومة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أتقدم أمامكم بالجواب على مناقشاتكم، مناقشات السيدات والسادة المستشارين، التي كانت في عمومها غنية، كانت مفيدة، مناقشة البرنامج الحكومي الذي تشرفت بالتقدم به أمامكم.

وفي البداية، كنبغي نشكر الجميع، نبغي نشكر السيد الرئيس، ونبغي نشكر السادة والسيدات الذين تدخلوا في مناقشات البرنامج، سواء كانوا رؤساء الفرق أو أعضاء مجلس المستشارين، وأيضا أتقدم بالشكر للسيدات والسادة البرلمانيين المستشارين الذين حضروا التقديم والمناقشة، واليوم يحضرون هذا التفاعل الذي أقوم به لعديد من ملاحظاتهم واستدراكاتهم.

وكونوا على يقين، السيدات والسادة المستشارين، أن جميع الملاحظات التي أدلي بها قد سجلت، عندنا فريق خاص كيسجل، وأيضا السادة والسيدات أعضاء الحكومة تابعوا كل من موقعه وأيضا من خلال مستشاريهم التدخلات التي تعنيهم، وبعض النقط اللي هي جزئية أو اللي هي مستقبلية أو اللي هي اقتراحات لا تدخل بالضرورة في البرنامج الحكومي، فهي مسجلة كي نستفيد منها إن شاء الله.

أنا كنظن بأنه احنا هنا باش نتعاونو، باش نستافدو بعضنا من البعض الآخر، كل من موقعه على حسب الاختصاصات الدستورية، واحنا أيضا على يقين أنه لا يمكن أن نسير إلى الأمام إلا بهذا النوع من التفاعل الإيجابي ومن التعاون، فلذلك شكرا لكم جميعا.

وبالمقابل، بطبيعة الحال، بعض المداخلات اللي جرت فيها واحد اشوية ديال التبخيس ولا التنقيص من الحكومة، أنا شخصيا قررت ومعايا عدد من الوزراء ما نتبعوهاش، ما غنتبعوهاش، ما غنردوش عليها بنفس الطريقة، ولكن غادي نحاولو نوضحو بعض المعطيات وبعض الأحكام اللي صدرت فيها إن شاء الله، وغادي ناقشوها بالأسلوب وبالمنهجية التي تليق بهذه المؤسسة، لأن احنا ابغينا هاذ المؤسسة تبقى مؤسسة محترمة والتدخلات تكون فيها مسؤولة وكيعطيها الإنسان وفق معطيات واضحة، مع الحفاظ على هيبة هذه المؤسسة وعملها النبيل إن شاء الله، في احترام أيضا للمواطنات والمواطنين الذين يتابعوننا والذين يسمعون مداخلتنا.

السيد الرئيس المحترم،

أول نقطة لابد أن أتوقف عندها هو التنويه بالإشادة بالإجماع في المداخلات التي ألقيت هنا من لدن كافة الفرق والمجموعات بخصوص ثوابت المملكة المغربية، كما رسمها جلالة الملك محمد السادس، وكما هي منصوص عليها دستوريا، وكذا الأهمية التي يحظى به قطاع الشؤون الخارجية والتعاون، وتحظى بها الدبلوماسية الوطنية من قبل الجميع من اهتمام.

وبطبيعة الحال، مضامين البرنامج في هذا الخصوص واضحة، احنا عندنا ثوابت جاءت من الدستور وعندنا توجهات ملكية في مجال الدبلوماسية وفي مجال صيانة الوحدة الوطنية والترابية وعندنا البرامج التي تشارك فيها جميع القطاعات الوزارية والحكومية، هي برامج متعددة، تشمل ما هو سياسي بما هو تنموي بما هو دبلوماسي وغيره، فالجميع يساهم في هذا الورش.

بخصوص مضامين البرنامج للتوضيح، وحتى لا أكرر ما قله وما هو مسطر في البرنامج، فإن البرنامج يتضمن خيارات وتوجهات واضحة فيما يخص الدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية وفيما يخص العمل الدبلوماسي الوطني والسياسة الخارجية.

وهذه التوجهات الواضحة فيها برامج صحيح، وغادي نشرح هذه القضية ديال البرنامج الحكومي وعلاقته بالبرامج الأخرى التفصيلية والعملية، فيها تقوية المجهود الدبلوماسي، فيها مواكبة النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، وهنا تدخل عدد من القطاعات، وفيها تقوية التنسيق مع البرلمان كمؤسسة، وفيها التنسيق مع منظمات المجتمع المدني في جهودها الدبلوماسية ما يسمى بالدبلوماسية الموازية أو الدبلوماسية المدنية، هذا كله توجهات وردت في البرنامج الحكومي، ولكن لها إجراءات تفصيلية، إذا أراد السيدات والسادة المستشارين التفصيل فيها يمكن أن يتفاعلوا مع الوزارة المعنية في اللجنة المعنية، ويمكن يقدموا لكم تفاصيل محددة في هذا المجال.

ولكن احنا حريصين بالخصوص في هذا المستوى على تقوية دور مؤسسة البرلمان وتقوية دور المجتمع المدني، وكما قلت أثناء تقديم البرنامج الحكومي هناك مديرية خاصة لهذا التنسيق، تسمى مديرية الفاعلين غير الحكوميين، وهذه المديرية الخاصة المهمة ديالها تضع برامج للتنسيق وأيضا للدعم وإعطاء المعلومة، أولا، والتوجهات الحكومية في هذا المجال وأيضا للمواكبة، إذا اقتضى الحال، المواكبة المعنوية بالأساس وأحيانا المواكبة المادية، كنديروها عندما تكون هناك وفود في مؤتمرات مدنية في مؤتمرات مهمة جدا بالنسبة لقضية الوحدة الترابية.

وبخصوص مسألة قدرة الحكومة على مواكبة رؤية جلالة الملك لمرحلة ما بعد العودة إلى الاتحاد الإفريقي، البرنامج وضح خارطة طريق عامة، ستعمل الحكومة على تفعيلها، وهذا التفعيل انطلاقا مما ورد في خطاب الملكي في دكاريوم 6 نونبر2016 بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء، واللي ركز على واحد نهج سياسة شاملة متكاملة تجاه إفريقيا وفق أبعاد متعددة، وخاصكم تعرفوا اليوم بأن مختلف القطاعات المعنية منخرطة فيها، وخصوصا وأن عدد من الوزراء وقعوا هم أنفسهم عدد من الاتفاقيات في إفريقيا، وهذه الاتفاقيات الآن هناك انكباب من قبل فرق عمل على العمل على أجرأتها واقعيا، وهذا هو الترجمة الحقيقية لهذه السياسة الإفريقية لبلادنا، وإن شاء الله سنكون في المستوى وفي الموعد.

السيد الرئيس،

أشار كثير من السادة من المستشارين والمستشارات، بالمناسبة ابغيت نهئ الأخت المستشارة التي تدخلت بالأمازيغية، أكسمح ربي أوتما، التي تحدثت عن التعاونيات وعن المرأة وتحدثت بالأمازيغية، ووجهت الكلام ديالها للتعاونيات النسائية والدور ديال المرأة فكنحييها على المداخلة ديالها.

عدد من المداخلات هضروا على السياق العام اللي تولدت فيه هاذ الحكومة. باش نكونو صريحين في هذا المجال، بلادنا شهدت انتخابات سياسية استثنائية، أعطتنا خريطة برلمانية في مجلس النواب، على أساسها غادي تتشكل الحكومة، احنا بالنسبة لنا احترام مقتضيات الدستور عن طريق تعيين رئيس الحكومة من الحزب الأول واحد، ثانيا تشكيل حكومة من أحزاب سياسية تحظى بالأغلبية في مجلس النواب باش يصوتوا لهاذ الحكومة، هذا هو الطابع السياسي، الجزء الأول ديال الطابع السياسي، وهو الاحترام الحقيقي لإرادة المواطنين، هاذي النقطة الأولى.

ولكن النقطة الثانية، وهذا الأهم، هاذ الأحزاب السياسية شاركت في الحملة الانتخابية انطلاقا من برامج انتخابية، ودافعت على هذه البرامج، هي اللي خلات عدد من النواب البرلمانيين جاو هنا إلى مجلس النواب، فاحنا من خلال البرنامج حاولنا نلتزمو بالبرامج الانتخابية ديال الأحزاب السياسية، وهاذيك الإجراءات هي التي أعطتنا البرنامج الحكومي.

بطبيعة الحال ما شي 100% من كل حزب، 100% ديال الإجراءات الانتخابية ديال كل حزب غادي نلقاوها مندرجة في البرنامج الحكومي، ولكن في مجملها كتشكل تركيب للبرامج الانتخابية، وكل حزب عنده 75%، 70% من الإجراءات اللي عنده في برنامج الانتخابات ديالو كنلقاوها في البرنامج الحكومي.

وبالتالي بعض الإخوان اللي انتقدوا هاذ القضية ديال الطابع السياسي لهاذ الحكومة ما جابوش لنا بالضبط ما هي الإجراءات اللي هما كيشفوها ضرورية تكون، وكاينة في البرامج الانتخابية، وغادي نرجع لهاذ النقطة باش ندققها بعد قليل، وبالتالي فالوفاء لأصوات المواطنين هو العمل على الإتيان ببرنامج حكومي كيخرج من البرامج الانتخابية التي على أساسها كانت انتخابات 2011، وهذا حققنا منه الشيء الكثير.

وخلال فترة تشكيل الحكومة، بكل صراحة أنا فاش عينني جلالة الملك أنا كنشوف غير حاجة واحدة، خاصني ننجح في تشكيل الحكومة، هاذ الشي اللي كنشوف، بالتالي تحلينا بالمسؤولية الوطنية الكاملة مع جميع الأطراف السياسية اللي كاينة، وبالشجاعة أيضا لأن هاذيك راه نوع من الشجاعة، باش الإنسان يتخذ قرارات مؤلمة، والشجاعة باش نديرو تحالف سياسي لننجح به المرحلة ونخرجو الحكومة، لأن بلادنا لا

تنتظر أن نستمر شهورا بين المفاوضات الطويلة باش نخرجو الحكومة، فاحنا في جميع أطياف التحالف الحكومي حاولنا ما أمكن نمشيو ناخذو بمصلحة البلاد بعين الاعتبار، ونمشيو إلى الأمام باش نشكلو هاذ الحكومة.

المواطن البسيط والمقاولة الصغيرة والمتوسطة هي كنتظر إشارات إيجابية باش تخدم، المواطن كنتظر أش هاذ الحكومة غادي تجيب، باش يحاسبها على أساس النتائج، وإن شاء الله، أؤكد لكم جميعا، وهذا الفريق الحكومي أغلبه أمامي، وأظن أنهم كيتشاركوا معي في هاذ التفاؤل، إن شاء الله سنكون في مستوى الموعد، وغادي ننجحو أهداف البرنامج الحكومي اللي قدمنا اليوم، وأيضا سننجح واحد القدر عال من الأهداف اللي سطرناها فيه. وغادي نجي للتقييم ديال السادة المستشارين لتلك الأهداف.

إذن حرصنا على الانطلاق وبسرعة نحو الوفاء لرسالة انتخابات 7 أكتوبر، في مواصلة الإصلاحات واستئناف مسار المصالحة بين المواطن وبين السياسة ودعم المؤسسات، تعزيز الثقة، ربط المسؤولية بالمحاسبة، واعتبرنا هاذ الشي كلو هو رهان سياسي مؤطر للمرحلة.

بعض الإخوان كيقولوا واش هاذ الحكومة هاذي واش هي حكومة استمرار للحكومة الماضية؟ أم أنها حكومة فيها الجديد؟ وعاب علينا أننا قلنا سنواصل، وأنا أقول لكم وغتوجه للإخوان في الفريق ديال المعارضة اللي دار واحد النقد على هاذ المستوى، برنامجكم الانتخابي اللي على أساسه خضتوا الانتخابات ديال 2011، واللي باقي موجود في الموقع ديال الحزب، نفس هاذ البرنامج أش كيقول؟ كيقول من ثنايا ما يقول: "مواصلة إصلاح صندوق التقاعد" وكيقول في مكان آخر "مواصلة إصلاح منظومة العدالة"، وكيقول في مكان آخر "مواصلة إصلاح صندوق المقاصة"، وكيقول "رفع الدعم عن غاز البوطان والسكر"، هذا في برنامجكم الانتخابي، أش كيعني هاذ الشي؟ كيعني جوج أمور: أن هذا الحزب اللي هو معارض اليوم، هو المعارض الأساسي يعترف بأن تلك الإصلاحات كانت إيجابية، وكانت في مصلحة الوطن، حتى كيقول "المواصلة"، هل تواصل شيئا سيئا؟ ما غيتواصل إلا شي حاجة مزيانة، إذن هاذي الرسالة الأولى.

ولكن الرسالة الثانية أنه هو لو أتى لفعل ما فعلناه، إذن كيفاش اليوم ننتقدو مواصلة إصلاح صندوق المقاصة وهو في برنامجكم الانتخابي؟ كيف ننتقد إصلاح صندوق المقاصة اليوم وأنتم وعدتم به المواطن؟ كيف يمكن اليوم أن تنقلبوا على الوعد الذي على أساسه خضتم الانتخابات؟

باش نكونو واضحين، احنا نؤمن بالاستمرارية مع التجديد، لذلك سميناه "استمرارية وتجدد أو تجديد"، بمعنى كاين مواصلة الإصلاحات وكاين تعديل البرامج إلى كان ضروري نعدلوها، هاذ الاستراتيجيات فيها تقييم، لأن في صلب أي استراتيجية تقييم بعد فترة زمنية معينة، إعادة النظر والتقويم ديال الاستراتيجية إذا اقتضى الحال ذالك، ثالثا الإتيان باستراتجيات وببرامج جديدة.

احنا ما كنتنكروش للماضي، نحن استمرار للماضي، ولكن في إطار التجديد والإصلاح والإضافة الإيجابية.

كثير من البرامج كانت قبل 2011، قبل الحكومة الماضية الذي نعتز نحن جميعا، الفريق الحكومي الحالي، الأحزاب اللي كانت في المرة الماضية أنا أعتز بحصيلة الحكومة الماضية، ولكن أيضا نعتز بعدد من المخططات الاستراتيجية والبرامج اللي كانت قبل، عندما نتحدث عن برنامج "تيسير" كان قبل 2011، ولكن خاصو يستمر، وغادي نستمرو فيه، غادي نوسعو المدى الجغرافي ديالو، غادي نوسعو قيمة الدعم، غادي نوسعو الدور ديالو، انطلاقا من تقييم، "المغرب الأخضر" كان قبل 2011، ماشي جابتو الحكومة ديال السي ابن كيران، لكن نعتز بأن نستمر فيه مع التقييم الضروري ومع التطوير الضروري، هاذ الشي كامل، وهكذا عدد من الاستراتيجيات الأخرى.

يجب أن لا نخاف من الاستمرارية، ما خايفينش منها، ولكن بنفس تجديدي، إصلاحي، تطويري، تقييمي، لا يخاف أيضا إذا أخطأ أن يقول أخطأنا في هذا الأمر وغادي نصلحو هاذ الأمر، إذن هذا بالنسبة للاستمرار والتجديد.

بعض الإخوة المستشارين كيتساءلوا أيضا على تركيبة الحكومة والانسجام ديالها؟ وأنها حكومة كبيرة وأنها وأنها، أنا يمكن أن أقول بأن هاذ الحكومة هاذي من حيث عدد الوزراء وكتاب الدولة هي من الحكومات الأقل عددا في هاذ 20 سنة الأخيرة، من حيث طبيعة التركيبة ديالها.

وبالمناسبة، صحيح أنه مرت عندنا تجربة كتاب الدولة في حكومة السي عبد الرحمن اليوسفي بالخصوص وما بعدها، احنا قلنا نرجعو لهاذ التركيبة باش يكون عدد الوزراء مقلص ويكون عدد كتاب الدولة كيكمل العمل الحكومي في حالة الضرورة، ما ابنيناهش على الترضيات، لا، درنا هيكلة قبل ما ناقشو توزيع الحقائب على الأحزاب وقبل ما نناقشو الأسماء أولا، درنا الهيكلة، واتفقنا على الهيكلة منطقيا، وجمعنا في أقطاب على حسب استراتيجية جديدة، على حسب رؤية معينة، كان النقاش فيها، فيها اشوية ديال الصعوبة باش نتفقو على بعض الأمور، ولكن الاتفاق دائما ممكن.

وبالمناسبة، جميع الدول المتقدمة فيها هاذ النوع ديال التركيب، إلى لاحظتو غتدخلوا غير للأنترنيت أي واحد وغادي يلقى وزراء وكتاب دولة هاذ الشي في إسبانيا، في فرنسا، بريطانيا راه عندهم 68 ما يعادل كتاب دولة، 68، لأن الوزير في قطاع كبير لا يمكن أن يتابع كل جزئيات القطاع، يحتاج إلى كتاب دولة الذين سيتابعون قطاعات معينة، تحت إشراف الوزير، ولكن هذاك الإشراف ديال الوزير أش كيمكنا؟ كيمكنا من التنسيق المحكم في البرامج وفي السياسات وفي الإجراءات التي تتم.

إذن احنا ابنينا على هاذ المسألة، وليس هناك–كما قال بعض الإخوان–أي صراع على الاختصاصات إلخ، غير موجود الآن، بعض الأمور نشرت في الصحافة لا أساس لها، لا أساس لها، غير المراسيم تحتاج إلى وقت لتعد من قبل الأمانة العامة للحكومة وكنوقعوها، احنا مشغولين بالبرنامج الحكومي في نفس الوقت، ولكن في أيام معدودة ستصدر مختلف المراسيم التي ستحدد اختصاصات كل وزارة من الوزارات.

الحديث عن هيمنة التقنوقراط، هذه الحكومة مرة أخرى من أقل الحكومات من حيث عدد التقنوقراط في العشرين سنة الأخيرة، ليست الأقل ولكن من أقلها، من بين اثنين اللي هما أقل عددا، وبالتالي هذه المسألة ما عندهاش أهمية كبيرة، وخصوصا أنه رئيس الحكومة وأيضا المسؤولين في الأقطاب إلى كان تقنوقراط في قطب معين يتحمل المسؤولية السياسية العامة لما يقع، وأنتم تعرفون بأن رئيس الحكومة يجيب عن الأسئلة فيما يخص السياسات العمومية أمام البرلمان، ولكن يجيب بطريقة عامة بمسؤوليته على مختلف السياسات العمومية التي تقوم بتنفيذها مختلف القطاعات الحكومية.

وبالتالي، فأنا أطمئنكم إلى أن الانسجام الحكومي جيد، ومن الأدلة على ذلك أن البرنامج الحكومي كان برنامج أعد بطريقة مشتركة، وغير صحيح ما قال أيضا الأخ ديال المعارضة، أنه جبتولنا البرنامج في أسبوع هذا احشومة يتقال، هاذ القضية غير صحيحة بالمرة.

أولا، لأن البرنامج الحكومي هو تبنى على جهد ديال الأحزاب السياسية اللي كانت عندها البرامج الحكومية ديالها، وبالمناسبة احنا في حزب العدالة والتنمية بمجرد ما عين الأستاذ عبد الإله بنكيران رئيسا للحكومة شكلنا لجنة داخلية انكبت على اقتراح مشروع برنامج من الرؤية ديالنا بمجرد ما غيتجمعوا الحلفاء يكون البرنامج ديالنا على الطاولة، وآنذاك يتم التنسيق ويتم الحوار فقط لدمج البرامج بين الأحزاب السياسية المشكلة للتحالف الحكومي.

إذن كان هناك عمل مسبق، ولكن أيضا التحالف الحكومي بمجرد ما أعلن، قبل ما نبداو الحديث على الهيكلة، شكلنا لجنة بين أحزاب التحالف الحكومي لإعداد الصيغة الأولى للبرنامج الحكومي، إذن البرنامج الحكومي اشتغلنا عليه تقريبا 3 أسابيع، اشتغلنا عليه انطلاقا من خلفية.

وبالمناسبة هاذيك اللجنة فيها المسؤولين على إعداد البرامج الانتخابية من كل حزب، ما جاش واحد ما فاهمش كاع أشنو كاين، لا، جا انطلاقا من رؤية كانت عندو، عندو برنامج الانتخابي ديالو، هو المسؤول على الإعداد ديال البرنامج، يعني عندو التوجهات وعندو الرؤية وعندو البرامج التفصيلية، عندو واحد الإرث معين، معرفة بما يريده في إطار برنامج حزبه ليناقش مباشرة كيف سنقوم.

أما المراحل النهائية بعد تعيين جلالة الملك للحكومة، هنا فقط بدأنا الدور ديال القطاعات الحكومية في تكييف هذا البرنامج الحكومي مع البرامج الخاصة بهذه القطاعات الحكومية.

تحدث أيضا أحد الإخوان عن إحداث وزارة تعنى بحقوق الإنسان، وأريد في هذا الإطار أن أوضح أن إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي ورثه بعد ذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان كان دافعا في فترة سابقة إلى إلغاء وزارة حقوق الإنسان والاكتفاء بدلها بمندوبية، عندنا تسمى "المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان"، تابعة لرئاسة الحكومة، إذن هناك قطاع حكومي، ولكن هو مندوبية تابعة لرئاسة الحكومة، إلا أنه تبين أنه على الرغم من أهمية العمل الذي قامت به المندوبية، فإن التحديات المرتبطة بملف حقوق الإنسان في بلادنا وبالنسبة لبلادنا تستدعي رفع مستوى التنسيق في المجال الحقوقي إلى ما هو أعلى، أي إلى المستوى الوزاري وليس فقط إلى المستوى القطاعي.

لذلك فإن إحداث وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان ستمكن من الاستفادة من هذه التجربة الهامة للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، الاستفادة مما راكمته هذه المندوبية طيلة هذه المرحلة، وفي نفس الوقت ستمكن من الإطلاع بدور التنسيق على المستوى الوزاري مع جميع القطاعات الحكومية لأن حقوق الإنسان داخلة في كل شي، داخلة في الصحة، داخلة في المرأة والأسرة والتضامن والمساواة، داخلة في وزارة الداخلية، داخلة.. إلخ.

إذن هذا قطاع سياسة أفقية بالنسبة لبلادنا، ونحتاج فعلا إلى أن نفرز فيها سياسات أفقية ومتابعة لهذه القطاعات في هذا المستوى، وخصوصا أن الاهتمام بحقوق الإنسان واللي تبوأ واحد المكانة قوية بعد دستور 2011، وأنت تعرف بأن دستور 2011 خصص 22 فصلا لموضوع حقوق الإنسان، تحت عنوان "الحريات والحقوق الأساسية"، كتغطي مختلف الحقوق، سواء كانت حقوق مدنية أو حقوق سياسية أو حقوق اقتصادية أو حقوق اجتماعية أو حقوق ثقافية أو حقوق لغوية أو حقوق بيئية أو غيرها من أنواع الحقوق، وهناك أنواع جديدة من الحقوق.

إذن هاذي كلها كتشكل بالنسبة لنا واحد التحدي فكرنا معه منذ 2011 بأن نسمي وزارة العدل "وزارة العدل والحريات"، وهذاك الجزء ديال الحريات هو الذي خصصناه اليوم بوزارة، وكلفنا به السيد وزير الدولة، وهكذا يتبين فعلا أن بلادنا محتاجة إلى وزارة مكلفة بحقوق الإنسان في مستوى وزارة الدولة.

وجدير بالذكر أن هذا التحدي كيتطرح ليس فقط على المستوى الداخلي، كيتطرح أيضا على المستوى الخارجي، إذن احنا عندنا حوار مستمر مع منظمات دولية في مجال حقوق الإنسان، وعندنا تحدي الدفاع عن بلادنا في هذا المجال.

وفي هذا المجال نذكر بأنه في الأسبوع المقبل يوم الثلاثاء 2 ماي بلادنا عندها موعد مع الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق

الإنسان بجنيف، وسيقوده وزير الدولة، معززا بطبيعة الحال، بأطر كفأة من مختلف القطاعات اللي عندها علاقة بالموضوع.

وبالمناسبة، ماشي أول مرة وزير الدولة غادي يمشي لهاذ الاستعراض الدوري الشامل؛ لما كان وزير العدل والحريات كان مكلفا أيضا بهذا الملف وكان يتابعه داخليا وكان يتابعه خارجيا، إذن احنا اعطينا أهمية أكبر لملف حقوق الإنسان، أنا أظن بأنه لا الأغلبية لا المعارضة خاصهم يصفقوا لهاذ الإجراء، والسيد الوزير راه مستعد للإجابة على أسئلتكم في هذا الموضوع، وأظن بأن هناك غادي تكون كثير من المواضيع غادي تحتاجوا باش نرجعو فيها للسيد الوزير لتقديم التوضيحات الضرورية، وأولها استدعيوه للجنة باش يعطي يمكن على هاذ الاستعراض الدوري الشامل، التقرير ماذا قدم؟ وماذا قدم المغرب؟ وكيف دافع عن بلادنا في هاذ الموضوع اللي مرتبط أيضا، موضوع حقوق الإنسان مرتبط أيضا بقضية الصحراء، وانتما كتعرفوا الصراع الشرس في بعض المنظمات الذي يقوده الانفصاليون ضد بلادنا لاستغلال موضوع حقوق الإنسان، فنحن يجب أن نكون مستعدين للدفاع عن بلادنا على هذا المستوى.

أنتقل الآن، السيدات والسادة المستشارين، إلى موضوع الطابع الإجرائي لهذا البرنامج، فقد ذهبت بعض الملاحظات النقدية الموجهة للبرنامج في منحيين مختلفين، ليس فقط السادة المستشارين ولكن حتى في الصحافة وبعض الباحثين أيضا كتبوا:

المنحى الأول تيقول لك هذا واحد البرنامج مجرد شعارات، مجرد أماني، مجرد إعلان نوايا دون إجراءات محددة، كتبه البعض وقرأنا هذا، وهناك من يقول هذا برنامج تقنوقراطي دون حمولة سياسية، ركز على الإجراءات وعلى الأرقام دون أن يعطينا التوجهات، ووجود هذين الانتقادين دليل على أنه البرنامج فيه توجهات، ولكن أيضا فيه عدد من الإجراءات.

وبالمناسبة، الدستور في الفصل 88 واضح، في الفصل 88 كينص على أنه يجب أن يتضمن البرنامج الحكومي بالنص–أقرأ نص الدستور – "الخطوط الرئيسية للعمل التي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية"، بمعنى البرنامج دستوريا يجب أن يتدبر الخطوط الرئيسية، لا يقول يتضمن لا أرقام ولا إجراءات، ورغم ذلك نحن أصرينا باش نضمنوه في كل مجال من المجالات عدد معين من الإجراءات.

وبالمناسبة، الإجراءات ليست دائما أرقاما، إصدار قانون راه إجراء، إصدار مرسوم راه إجراء وهكذا، يعني الإجراءات هي إجراءات دقيقة، ولكن ليس من الضروري دائما أن تكون أرقاما، إذن لا يجب أن ينظر إلى البرنامج الحكومي على أنه مثل قانون المالية يتضمن إجراءات جميعها مرقمة بالميزانيات، بآجال محددة في السنة، لا، البرنامج هو على خمس سنوات، كيقول الحكومة ها هي الخطوط الرئيسية ديال العمل ديالها في 5 سنين، إلى أين ستصل في 5 سنوات؟ الباقي هذا تدبير ديال العمل الحكومي، يمكن البرلماني يراقب فيه الحكومة سنة بعد سنة، وإلا هذاك المناقشة ديال قانون المالية المصادقة عليه والتقييم ديال عمل الحكومة ما بقاش عندو أهمية إلى كان كل شي غادي يكون في البرنامج، البرنامج يتضمن الخطوط الرئيسية دستوريا، وبالتالي احنا وفينا بهاذ الهدف وأوفينا بمعنى زدنا أمور أخرى في إطار الوضوح وفي إطار التعاقد مع الأخوات والإخوة البرلمانيين وأيضا مع المواطنات والمواطنين.

غادي نجي دابا لواحد النقطة أخرى اللي كتعني كلفة تأخر تشكيل الحكومة، مع الأسف الشديد، سجلنا باستغراب أن مداخلة محددة ديال المعارضة قامت بتقييم سلبي مبالغ فيه لأثر تأخر تشكيل الحكومة على أداء الاقتصاد الوطني، والواقع أن آخر مؤشرات الظرفية الاقتصادية المتوفرة وفي وثائق لجهات مسؤولة تبين، على العكس، أن هناك على العموم تطور إيجابي لحركية الاقتصاد خلال الفصل الأول من هذه السنة، وهذا آخر دورية صدرت عن المديرية المعنية، وفيها جميع المؤشرات، ويمكن أن يرجع لها السادة والسيدات المستشارين المحترمين، ويتجلى ذلك بالخصوص عبر التطور الإيجابي الذي عرفته مجموعة من المؤشرات المالية العمومية خلال هذه الفترة، الفصل الأول من هذه السنة.

وآسف ولأن رئيس الفريق الذي تدخل أعطانا أرقام وهمية، لا ندري من أين أتت، وهمية يمكن تدارت أرقام عن طريق التحليل النظري، يعني التنظير، ولكن عمليا الأرقام الموجودة تقول العكس تماما، فعكس ذلك، ارتفع مستوى التحصيل الضريبي العام بنسبة 4.4 مقارنة مع فبراير 2016، مستوى الضريبة على الشركات بنسبة 9% (IS)، ها هي أمامي هنا، الضريبة على الدخل ارتفعت بـ 1.9% على عكس القول بأنها انخفضت، ما عندهاش معنى باش تنخفض، يعني حتى منطقيا، الضريبة على القيمة المضافة ارتفعت بـ 12.6% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، كما ارتفع مستوى النفقات العادية بـ 1.1% ونفقات الاستثمار بـ 3.7% عن نفس الفترة، ويعزى ذلك إلى فتح الحكومة السابقة بموجب مرسوم، على حسب مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، جميع اعتمادات التسيير والاستثمار المبرمجة في مشروع القانون المالي لسنة 2017 كخطوة نوعية ومسؤولة، وهو ما جعل التأخر في تشكيل الحكومة غير ذي أثر كبير بالشكل الذي حاولتم تقديمه بأرقام مختلفة وبيانات غير صحيحة مع الأسف الشديد.

بالنسبة للنموذج التنموي، وإن كانت الحكومة تسجل بإيجابية الطفرة التي عرفها الاقتصاد المغربي وقدرته النسبية على امتصاص الصدمات، سواء منها الناتجة عن عوامل داخلية كالجفاف أو المترتبة عن عوامل خارجية كالأزمات الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الأولية، فإننا نسجل في الوقت نفسه أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة أبانت عن أوجه القصور في النموذج التنموي المغربي، تتجلى أساسا في ضعف

تنافسية الاقتصاد الوطني وفي الفوارق الاجتماعية.

ولذلك فإن البرنامج الحكومي يقترح تجديد النموذج التنموي المغربي، المعروف واللي كاين في والوثيقة الصادرة عن بنك المغرب الأخيرة، هاذ النموذج التنموي المغربي للسنوات المقبلة نستفدو من هاذ القصور على بعض المستويات واستثمار رصيد الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تمت والمؤسساتية أيضا التي راكمها المغرب، وتمكن الحكومة من تجديد هذا النموذج التنموي في المستقبل، ولذلك الورش ديال البرنامج الحكومي انبنى على ماذا؟

أولا، على رفع مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني، وهذا راه توجه مهم، هذا توجه، وعنده عدد من الإجراءات المؤسساتية والقانونية والتنظيمية والمالية وغيرها، فاش نتحدث على (Doing Business)، على مؤشر ممارسة الأعمال راه هو منظومة، واخا هو سمية واحدة، ولكن هو منظومة من الإجراءات، كنتقدمو فيها دولية ومعروفة لدى المتخصصين، وعندنا خلية خاصة مهمتها فقط متابعة هاذ المنظومة هاذي في بلدنا، باش نرفعو تنافسية الاقتصاد الوطني، باش يكون الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي قادرا على المنافسة، باش تكون المقاولة الوطنية قادرة على المنافسة، إذن هي خارطة طريق أمامنا كنمشيو فيها، كنقولوا غير كلمة مفهوم الإجراءات ديالها، ماشي كلمة فضفاضة، لا، هي إجراءات مرقمة محددة، كنحدودها احنا وكنمشيو لها، إذن تنافسية الاقتصاد الوطني، هاذ راه مهم، هذا نقطة واحد في النموذج التنموي الذي نقدمه.

ثانيا، تعزيز التنمية البشرية، عندما نقول تعزيز التنمية البشرية والاهتمام بالفئات ذات الهشاشة والاهتمام بالطبقة المتوسطة هو أيضا توجه واضح، وعنده مقتضيات وحددنا عدد من الإجراءات، برامج اجتماعية أو إجراءات مثل توسيع مثلا مدونة التغطية الصحية الإجبارية لتشمل المهن الحرة مثلا، هذا إجراء يقفز بمستوى التغطية الصحية إلى الأمام وكيعطينا واحد الواقع اجتماعي جديد، على أساس أن نفقات الصحة من قبل الأسر عالية وكتضغط على نفقات الأسر، إلى استطعنا نعممو هذه القضية غتكون هذه الأسر اللي هما الجزء الأكبر منهم من الطبقة المتوسطة قادرين على الإدخار وعلى الاستجابة لحاجيات الحياة أكثر وعلى العيش بطريقة أكثر كرامة وعلى ولوج الخدمات الصحية بطريقة إيجابية.

إذن هناك واحد المجموعة ديال الإجراءات وهاذ الإجراءات راه هي حددنا أغلبها في البرنامج الحكومي.

بالنسبة لنمو الاقتصاد الوطني، بعض الإخوان انتقدوا على مستويين، كاين اللي قال لكن انتما غير طموحين، حددتو 5.5% كسقف من هنا ل 2021، ولكن هذا غير كافي لإحداث مناصب الشغل الضرورية، غير كافي، كاين اللي قال لك بزاف هاذ الشي فين عندكم الفلوس باش تحققو هاذ الشي؟ فهناك رأيان أحيانا متناقضان ومختلفان، ولكن هذا التقييم هذا الحكومة لم تات بأرقام من الفراغ، قامت على دراسات، بطبيعة الحال الحكومة هاذ الشي الدراسات تقوم بها القطاعات المعنية وكتناقش وكتوصل للنهاية ديالها، وهاذ الدراسة مبنية على ماذا؟

أولا، على أن نسبة النمو في الخمس سنوات الماضية تساوي تقريبا 3.2%، تقريبا فاحنا إذا قلنا المتوسط ديال خمس سنوات المقبلة 5% فهذا تقدم بالمقارنة مع.. صحيح احنا كتفهموا العوائق اللي كانت، وخصوصا توالي سنوات الجفاف، وخصوصا الظرفية الاقتصادية العالمية كنتفهموها فاتخاذت بعين الاعتبار اليوم، إذا هذه النقطة الأولى.

ولكن أيضا اخذينا، كنقطة ثانية، مجموع البرامج ديال الاستثمار ديال تنافسية الاقتصاد الوطني، ديال تحريك الاقتصاد الوطني اللي كنقومو به داخليا واللي مبرمجينو في 5 سنوات والتأثير ديال على نسبة النمو، ولكن دخلنا أيضا الظرفية العالمية.

الإخوان اللي كيطلبوا كيقول لك لا خصكم تحققوا 6%، احنا نتمناو نحققو 6%، وبالمناسبة احنا كنتوقعو باش يمكن نفوتو ذيك 5.5% واحد شوية ممكن، إلى كانت الظرفية العالمية مناسبة الاقتصاد الوطني قادر على أن يزيد، واحنا متفائلين، ولكن احنا التعهد ديالنا مع المواطنات والمواطنين هو هذا، لكن صعيب نقولو أكثر من ذاك الشي. الإخوان اللي كيقولوا علاش ما قلتوش 6% وشي واحد من المتدخلين قال فين الأرقام ديال بعض الدول الصاعدة تحقق رقمين.

مع الأسف الدول الصاعدة حققت رقمين ولكن منذ سنوات طويلة، الصين الشعبية منذ 4 سنوات وهي تحقق 6.9، 6.8، 2016 حققت الصين 6.8 الصين لأن الظرفية الاقتصادية العالمية صعبة، أنا نقول لكم نحققو احنا بحال الصين، بمعنى أنه إلى قلنا 5.5% هذه شجاعة من الحكومة، شجاعة من الحكومة، أما الدول اللي عندها علاقات اقتصادية قوية مع المغرب بحال جنوب أوربا كلهم 0.9، 0.8، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وهكذا، المجموع في الاتحاد الأوربي 0.8 ولا 7 ولا 6 فهاذ 2016 وكذلك حتى التوقعات في 2017.

فلذلك، إذن، إلى حققنا 5.5 % فهو هدف جيد يستحق أن نعمل له، إلى حققناه غنكونو ناجحين نجاح ممتاز بالمناسبة، باش نكونو هاذ القضية واضحة عندنا.

بطبيعة الحال، هناك عدد كبير من الإجراءات حاولنا نديروها مرتبطة بالإصلاح الضريبي يمكن الرجوع إليها في أسمو...

هناك واحد المقتضى مهم في البرنامج الحكومي، هو تقوية القطاع الصناعي، ذلك أننا نعتبر أن إرساء قطاع صناعي قوي مهم جدا لتقوية الاقتصاد الوطني، بل هو الرهان. بالمناسبة نشير لواحد المسألة مهمة في نسبة النمو، وهو احنا الهدف ديالنا هو ترصيد نسبة النمو بـ 5%، أشنو هو الترصيد ديالو؟ لأن نسبة النمو درجة بدرجة، إلى احنا استطعنا

نديرو نسبة النمو 5% ثابت في الاقتصاد الوطني عبر السنوات، الحكومة اللي جاية يمكن تطمع تزيد ل 6%، والحكومة اللي من بعد منها تزيد ل 6.5%، احنا ابغينا نعطيو اقتصاد الوطني أقوى باش يمكن تتكى عليه وتزيد للأمام، فهو بحال الدرجات، هي راه سلم، إلى استطعنا نرصوه بمعنى نقويوه عن طريق الاقتصاد غير الفلاحي كيكون ثابت عندو الدور ديالو في الاقتصاد الوطني أكبر غادي نكونو ناجحين.

ومن هنا اقترحت الحكومة في البرنامج تفعيل ودعم مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 بوتيرة أكبر، بهدف جعله قاطرة للتنمية الاقتصادية ببلادنا وتعزيز إسهام هاذ القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، لذلك اقترح البرنامج حزمة من التدابير الإرادية والقوية تهم دعم القطاع الصناعي والقطاعات الواعدة الأخرى غير الصناعية، وذلك يتمثل بالخصوص في:

- تسريع وتيرة تنزيل المخطط الجديد للإصلاح الاستثمار، خاصة تفعيل النظام الجبائي التحفيزي الخاص بالشركات الصناعية الجديدة والصناعات المصدرة الكبرى، بهدف رفع قدرتها التنافسية والإنتاجية؛

- مواصلة تفعيل مبدأ التعويض الصناعي في إطار الصفقات العمومية الكبرى كأداة لتعزيز القطاع الصناعي المغربي والرفع من تنافسيته؛

- وضع تحفيز مالي خاص بالمقاولات الصناعية الجديدة والناشئة الصغيرة والمتوسطة؛

- وضع إطار خاص بتعبئة العقار الصناعي... إلخ.

هناك عدد من الأمور، وقد اعتبر البرنامج الحكومي عملية دمج الهيئات العمومية المكلفة بدعم وتشجيع الاستثمار والتصدير والترويج عملية ذات أولوية، ونص على ضرورة تسريعها بهدف دعم مخطط التسريع الصناعي 2014-2020.

وللحكومة قناعة بأن هذه الرؤية الصناعية كفيلة بأن تخلق فرص شغل مهمة لاستيعاب نسبة كبيرة من طالبي الشغل من الشباب المغربي، خاصة وأن بلادنا، وهذا احنا واعيين بها، تعرف بنيتها الديمغرافية تغيرا مستمرا، أشنو هو التغير المستمر؟ عدد طالبي الشغل سنويا سيزداد، لأن الفئة العمرية ديال هاذ السنوات ما بعد أواخر التعليم الجامعي وبعد التعليم الجامعي غتزاد، وهذاك الهرم ديال السكان (le pic) ديالو هذاك الراس ديالو كيتحرك مع السنوات، كيتحرك، كان واحد الوقت النسبة الأعلى للإعدادي ثم أصبح النسبة الأعلى في الثانوي ثم أصبح النسبة الأعلى في الجامعي، ثم غيصبح النسبة الأعلى ما بعد الجامعي الطالبين ديال أسمو.. إذن احنا فواحد الظرفية طلبات الشغل فيها غتكون فيها أكثر من قبل، ولكن احنا واعيين بهاذ القضية وواضعين سيناريوهات لهاذ الأساس.

وبالمناسبة وللحديث عن التشغيل، صحيح ما حددناش رقم معين لفرص الشغل اللي غادي نحددوها، ولكن لما قلنا بأن غادي نهبطو نسبة البطالة 1%، راه حددنا واحد الرؤية إجمالية لعدد مناصب الشغل المحدثة، عدد مناصب الشغل الجديدة والقديمة والمفقودة إلى آخره، كتدير واحد أسمو.. ولكن حددنا رغم ذلك بأن تعزيز القطاعات الصناعية والمحدثة لفرص الشغل، قلنا بأننا نهدف إلى أن تمكن من إحداث أكثر من 750 ألف منصب شغل في أفق 2021، بالنسبة لهاذ النوع من الصناعات، وحددنا القطاع الذاتي شحال من مقاولة ذاتية غادي نواكبوها، وحددنا عدد من المجالات الجزئية الرقمية التي إذا جمعناها غادي نخرجو بواحد التصور عام على الأهداف ديالنا فيما يخص قطاع التشغيل.

بخصوص تشريعات الشغل والحريات النقابية اللي احنا كنعطيوها أهمية كبيرة، وأنا لما استقبلت الأخوات والإخوان المسؤولين ديال المركزيات النقابية وسأستقبل بالمناسبة نقابات أخرى اللي هي ماشي من الأكثر تمثيلية، بدينا بالنقابات الأكثر تمثيلية، الآخرين، بعضهم حتى هما غادي نستقبلوهم، وكنشكرهم على أنهم لباوا الدعوة باش يجيوا نديرو واحد اللقاء أولي لا يدخل في إطار الحوار الاجتماعي، باش ما نعطيوهش أكثر من الحمولة ديالو، إنما هو للتعارف المشترك وباش نؤكد لهم بأن احنا حريصين في أي قرار أو أي مشروع قانون غادي يجي عنده علاقة بالشغل أو عنده علاقة بالنقابات لابد أن تكون الاستشارة ديالهم، وهاذ الاستشارة إن شاء الله غادي نعطيوها أهمية.

فيا ما يخص ما ورد في البرنامج الحكومي فيما يخص الالتزامات، فيما يتعلق بالتشغيل، تشريع الشغل، خاصة فيما يتعلق بمشروع القانون التنظيمي حول تنظيم الحق في الإضراب، مشروع قانون حول النقابات المهنية، مراجعة مدونة الشغل إلى آخره هذه أنواع.

القانون التنظيمي ديال الإضراب هو موجود في البرلمان الآن، وبعد أن صودق عليه في مجلس الوزاري، لكن بالنسبة للقانونين الآخرين بطبيعة الحال هناك تفكير في الإعداد ديالهم، مدونة التشغيل–كما قلت للإخوان ديال المركزيات النقابية–كل مركزية عندها منظور مختلف، ولكن أنا قلت لهم راه إلى ما تفقناش على منظور عام، ماشي ضروري نتفقو على الجزئيات في هاذ القضية ديال تعديل ديال القانون، راه يمكن كاع ما نجيبوهش، ولكن أنا غادي نحرص باش يكون عليه حوار، غادي نحرص باش نشوفو أشنو هي التعديلات اللي مفيدة لبلادنا جميعا، لأن احنا عندنا فرقاء اجتماعيين وعندنا أرباب العمل وعندنا القطاعات الحكومية وعندنا المواطنين كينتظروا، فلابد أن نأخذ العصا من الوسط لمصلحة البلاد ماشي لحاجة أخرى.

فلذلك احنا غادي نفتحو النقاش وغادي نشوفو التطوير اللي يمكن، لأن المركزيات النقابية إلى جاوا كاين مركزيات نقابية تحفظت، وقالت، لا، نطبقوه بعدا، كاين مركزيات نقابية اللي قالت لا، فيه أمور خاصها تتغير الآن لمصلحة الشغيلة نفسها وهكذا، احنا غادي نديرو حوار ومن بعد نشوفو إن شاء الله. احنا الحاجة اللي فيها الحوار ما

خصناش نخافو منها.

وأيضا بالنسبة للقانون الخاص بالنقابات، هذا عندنا فيه واحد الرؤية، كيقول بأنه رفع مستوى التنظيم نقولو هو منظم، ولكن نرفعو مستوى تنظيم الحق النقابي وفق ما يقتضيه الفصل 8 من الدستور، هذا شيء مهم، وإلى استطعنا نرفعو القوة التفاوضية للمركزيات النقابية، وتكون المصداقية ديالها في تأطير الشغيلة، يرتفع غادي يكون مزيان، ومن هنا ونرفعو حتى المستوى ديال القدرة ديالها التعاقدية، إلى درنا هاذ الشي بالنسبة للمركزيات النقابية هو شيء مهم، وهو في رأينا ما يقتضيه الدستور وهو إخراج قانون خاص بالنقابات المهنية وفق ما يقتضي الدستور اللي كيقول خاص يخرج في مقتضيات قانونية واحد المجموعة ديال الأمور كترتبط بالنقابات، احنا غادي نمشيو في هاذ الاتجاه وبطبيعة الحال دائما غادي نفتحو فيه حوار، وغادي نشوفو هاذ الحوارفين غادي يتقدم بنا، وأشنو غادي نديرو.

فيما يخص إصلاح أنظمة التقاعد، نظام المعاشات المدنية كان قد عرف كما عرفتم واحد العجز فرض علينا إجراء إصلاحات مقياسية وفق مقاربة تشاركية من خلال إحداث عدة لجن والقيم بمجموعة من الاستشارات، وهذاك كان الإصلاح المقياسي اللي كان دارتو الحكومة السابقة عندو المستندات ديالو عندو... إلخ، لكنها بسبب الطابع الاستعجالي هاذ الإصلاح ديال نظام المعاشات المدنية بني في إطار قانون، لكن الذي أريد أن أقول أين نحن اليوم؟

نحن اليوم أمام واحد المطلب ورد من قبل من ضمن المبادئ الأساسية للإصلاح اللي تبناتو اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد في اجتماعها بتاريخ 30 يناير 2013، ولاسيما اعتبار منظومة القطبين كإطار عام للإصلاح الشمولي لقطاع التقاعد والعمل على توسيع التغطية لفائدة غير الأجراء، ثم بعد ذلك في الاستشارة ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا ركز على هاذ الإصلاح الشمولي، فلذلك نحن قلنا فقط هاذ القضية، قلنا الآن سنذهب لنرى كيف نقوم بالإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد وهذا لمصلحة الجميع، باش يكون معايير موحدة فيما يخص أنظمة التقاعد بين مختلف القطاعات وما يكونش شي عندو معايير معينة ووحدين آخرين عندهم معايير أخرى، إذن:

1. السير نحو التقريب في توحيد المعايير؛

2. توحيد الصناديق مما سيعطيه القوة؛

3. اتخاذ إجراءات لاستدامة هاذ الصناديق لمصلحة المتقاعدين أنفسهم.

وبالتالي هاذ الإصلاح الشمولي أيضا سيكون عليه حوار إن شاء الله وسنعمل على أن نسير في الفترة المقبلة.

فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكبرى، يقترح البرنامج الذي قدمته أمامكم رؤية مندمجة وواقعية للتدبير الماكرو اقتصادي، كيحرص على سلامة المالية العمومية وعلى التوازنات الكبرى، وهذا الهدف منه هو استمرارية الدولة وأيضا على الحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة، ماشي من حقنا التوازنات المالية الكبرى نربكوها لأن هذا الأجيال المقبلة سترتبك، هي نفسها غادي تلقى وضعية هشة، الحقوق كلها ديال الناس يمكن تضيع إلى ما حافظناش عليها لأن هي الميزان؟ فلذلك لابد من الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية وتقويتها، ولكن أيضا في الطرف الآخر لابد من أن نعمل على نهج سياسية اجتماعية هادفة وفعالة، واخترنا في البرنامج الحكومي الاستمرار على المستويين وأخذه بعين الاعتبار.

وفي هذا الإطار، أريد أن أشير إلى الملاحظة التي وردت حول المديونية، أريد أن أقول بأنه، أولا، القانون التنظيمي للمالية الجديد كينص على أن الحكومة ملزمة بتقديم تقرير سنوي إلى البرلمان بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية، وهاذ التقرير السنوي خاص حول الدين العمومي، وبالتالي رقابة البرلمان ستتعزز في هاذ الموضوع ديال الدين العمومي، ويمكن نتناقشو سنويا في الزيادة أو النقصان أو تطور الدين العمومي. هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، فاش تهضرو على الدين العمومي.. كاين واحد المقتضى آخر في القانون التنظيمي للمالية هو أنه في الأحوال العادية يلزم بأن لا يكون الدين العمومي، الدين الاستدانة إلا فيما يخص أن يذهب إلى الاستثمار وإلى خدمة الدين فقط، ما يمكنش يمشي لنفقات التسيير، وأعطى واحد الاستثناء صغير في حالة خاصة.

مديونية المؤسسات العمومية، أشار إليها عدد من الإخوان، وهذا صحيح، هناك مديونية للمؤسسات العمومية، والحكومة قد وضعت في برنامجها العمل على تحسين تمويل المؤسسات المقاولات العمومية، علما بأن مختلف القرارات المتعلقة بالاستدانة يتم التداول فيها في إطار الأجهزة التداولية لهذه المؤسسات، المجالس الإدارية ديالها، هي اللي كتقرر فيها وتخضع في الغالب لدراسات قبلية وكلها تتوجه إلى الاستثمار، علما بأن 80% من هاذ المؤسسات العمومية اللي عندها الديون 80% ديال الديون في 6 ديال المؤسسات عمومية فقط، وهي المؤسسات الأكثر استثمارا من مجموع المؤسسات العمومية، اللي عندها مؤسسات هيكلية كبيرة مكلفة، وبالتالي إذا كنتي غادي تستادن باش تدي لواحد الاستثمار اللي هو عندو عائد اللي به غادي تخلص الديون، هذا عمل عادي يقوم به أي مقاولة أو أي مستثمر أو أي أسمو، إلى كان في هذا الإطار راه هو معقول، ولكن احنا في إطار مديونية الخزينة، احنا أعطينا وعد ننقصو مديونية الخزينة إلى أقل من 60% والتي هي اليوم تقريبا 64%، ننقصوها إلى 60% في أفق 2021، وهذا الهدف في إطار المقدمات اللي عندنا اليوم مقدور عليه إن شاء الله يحتاج إلى شيء من العمل، ولكن إن شاء الله مقدور عليه.

قضية الصرف، بعض الإخوان تحدثوا عن الصرف يعني تعويم صرف الدرهم اللي هو القرار في الحقيقة ماشي هو القرار ديال الحكومة،

أنتم تعرفون القرارات في السياسة النقدية هي أساسا قرارات بنك المغرب، الحكومة تستشار، تعطي الرأي ديالها، كتفاعل، صحيح، ولكن هذا قرار مستقل عن الحكومة بالمناسبة، ولكن رغم ذلك هو ليس قرار يثير تخوفات، هو ماشي تعويم، ما غاديش يكون التعويم، وإنما هو اعتماد صرف أكثر مرونة ليس تعويما، واحد الصرف للمرونة وبشكل تدريجي، وبشكل متحكم فيه، وبشكل حذر، راه كل شي حذر كل شي ما يبغيش يدخل السلبيات ديال التعويم الكامل للدرهم، والهدف منه هو يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص الصدمات الخارجية مع تقوية ثقة الشركاء، شركاء المغرب في التدبير الماكرو اقتصادي الوطني، وهاذ الشي كيتم انطلاقا من دراسات في البداية، ولكن أيضا دراسات تقييمية مستمرة منتظمة بعد كل مرحلة.

ولكن بالنسبة للحكومة هي تحرص على أن يكون هناك تفاعل مع هذه الإجراءات، أولا، تفعيل آليات التشاور بين الحكومة وبين البنك المركزي، هذه النقطة الأولى، العمل على تحقيق الانسجام بين السياسة النقدية والسياسة الموازناتية للحكومة، السياسة النقدية والسياسة ديال الحكومة الموازناتية اللي كتم في ميزانيات مالية، خاصنا نحققو الانسجام، وبطبيعة الحال عندنا الثقة في بنك المغرب أنه يأخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات التي تقدمها الحكومة ويتفاعل معها بطريقة إيجابية.

السيد الرئيس،

لقد عابت مجموعة من المداخلات غياب الإجراءات الهادفة إلى محاربة الفساد من البرنامج الحكومي وضعف التدابير المتعلقة بترسيخ الحكامة وانعدام رؤية شمولية لإصلاح الإدارة، وفي الحقيقة هاذ البرنامج اللي قدمناه هو كيتضمن إشارة إلى عدد من الاستراتيجيات، وهذه الاستراتيجيات بكل صراحة هي استراتيجيات وضعت إما في إطار الحكومة السابقة أو في الحكومة التي قبل منها، وهي استراتيجيات متكاملة، أخذت سنوات أحيانا لإعدادها، ثم بعد ذلك أقرت، وبعد إقرارها احنا دابا غادي نبداو في مجال التطبيق ديالها، يمكن المراجعة ديالها في مراحل، ولذلك لما قلنا بأن غادي نمشيو في إطار تفعيل وأجرأة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وهذا سيل من الإجراءات واردة في هذه الاستراتيجية، الاستراتيجية أقرت وقعت أمام الفاعلين، شاركوا فيها الفاعلين المدنيين، شارك فيها المرتبطين، القطاعات الحكومية إلخ، عدد من الخبراء، أخذت سنوات ديال الإعداد حتى خرجت هذه الاستراتيجية، غير كنقول الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فيها هاذ السيل ديال الإجراءات كله موجود، وهاذ الإجراءات اللي في هاذ الاستراتيجية هي متنوعة مرتبطة بجميع القطاعات، فيها برامج:

- البرنامج الأول: تحسين خدمة المواطن؛

- البرنامج الثاني: الإدارة الإلكترونية؛

- البرنامج الثالث: الشفافية والوصول إلى المعلومات؛

- البرنامج الرابع: الأخلاقيات؛

- البرنامج الخامس: الرقابة والمساءلة؛

- البرنامج السادس: تقوية المتبعة والزجر؛

- البرنامج السابع: الطلبيات العمومية؛

- البرنامج الثامن: نزاهة القطاع الخاص؛

- البرنامج التاسع التواصل والتحسيس؛

- البرنامج العاشر: التربية والتكوين.

وكل برنامج كيتسمى برنامج فيه سيل من الإجراءات، وبالتالي إلى طبقنا هاذ البرنامج اللي هو موضوع من قبل لجان متخصصة، أخذت الوقت الكافي، وفيه شركاء عديدين اللي شاركوا فيه، غادي نكونو ناجحين، وأنا على يقين بأن مقاومة الفساد في المرحلة المقبلة غادي تاخذ الزخم ديالها الحقيقي من قبل هذا، ولكن بطبيعة الحال احنا ما كنقللوش من أهمية برامج أخرى تتكامل مع هذا البرنامج، مثلا إصلاحات المنظومة والعدالة فيه جزء من الإجراءات في إصلاح القضاء اللي هي كترفع درجة الشفافية والإنصاف اللي في القضاء، وهكذا عدد من البرامج القطاعية الأخرى تتداخل مع هذه البرامج، ولكن هذا هو البرنامج في مجال مكافحة الفساد اللي هو أساسي.

وبذلك أطمئن جميع المواطنات والمواطنين، احنا ما شي كنلوحو كلام وإنما كنبنيو على استراتيجية فيها عدد من الإجراءات، وغادي نحاولو نطبقوها في السنوات المقبلة إن شاء الله، وهاذ الاستراتيجية بالمناسبة في الوقت اللي كتدخل هي تتضمن على المدى الزمني وكتضمن حتى الميزانية الكلفة ديال التطبيق وكتضمن معطى مختلف التفاصيل المرتبطة بها، ونتمنى السادة الإخوان المستشارات والمستشارين يحصلوا على هذه هي موجودة لدى الإدارة المعنية.

وبخصوص الإدارة، البرنامج الحكومي، كما لاحظتم، ركز على مباشرة إصلاح عميق وشامل للإدارة، تقريب الخدمات العمومية للمواطن باعتماد آليات الإدارة الرقمية بالخصوص. فاش خرجنا البرنامج ديال المغرب الرقمي، هذاك البرنامج راه فيه عدد من الإجراءات، غادي نطبقوه قليلا، كثيرا، ولكن خارطة الطريق ديال الإدارة الرقمية موجود، وإلى نجحنا في الإدارة الرقمية 80% الوضع ديال المواطن غيتغير.

أنا اليوم وزير المالية أخبرني بأنه بدا، وأنتم جميعا تعرفون، بأنه بدا آش تيتسمى؟ الإشعار (les déclarations) عن طرق الانترنيت بالضريبة، وأن هذا أدى إلى ارتفاع 3 الأضعاف ديال المصرحين بالضريبة، لأن من قبل الإجراءات ديال الكتابة في الورق أحيانا تضيع الورقة، أحيانا تيمشي الواحد تيلقى عراقيل الزحام ولا شي حاجة، كينساها كيفوتو

الوقت إلخ، دبا الآن سهلنا هاذ الإجراء، الإجراء الأول راه باقي، اللي باقي يدير (les déclarations) المباشر، ولكن الإجراء الأساسي هذا، هاذ الإجراء غيسهل على الفاعلين المختلفين التصريح بواحد الشكل كبير وإرادي، وبالمناسبة ارتفعت إلى 3 أضعاف إراديا، ما فيها لا مراقبة لا والو، إدارة الضرائب لم تتدخل، وإنما المصرح هو اللي كيصرح.

أظن بأنه إلى استطعنا في المغرب الرقمي نتقدو غادي نديرو خطوات إيجابية كبيرة في المستقبل، وهاذ الشي علاش ركزنا في البرنامج الحكومي، وهاذ الشي إن شاء الله اللي غادي نحاولو يكون عندو تأثيرات على حياة المواطن.

بشأن السياسات العمومية في مجال الطاقات المتجددة، نحن نعرف أن المغرب من خلال البرامج ومشاريع الطاقات المتجددة لا يسعى فقط إلى توليد الكهرباء من مصادر متجددة، ولكن يسعى أيضا إلى تحقيق اندماج اقتصادي تدريجي، أشنو هو الاندماج الاقتصادي؟ هو هاذيك التكنولوجيات اللي عندنا كمغاربة تولي عند شركات مغربية، تولي عند خبراء مغاربة، هو اللي كنسميوه (le taux d'intégration) نسبة الاندماج هو هذا في جميع القطاعات كنحاولو نفرضو على الشركات الكبرى إلى اخذات شي صفقة كبيرة مغربية وهي شركة أجنبية نفرضو عليها نسبة من الاندماج الاقتصادي، بمعنى المغاربة يكونوا مساهمين، وهذا شيء مهم بطبيعة الحال التأثير ديالو غادي يكون تدريجي، ما يمكنش يجي بطفرة، ولكن سنة بعد سنة كيتقوى النسيج الاقتصادي المغربي، كتقوى الخبرات المغربية في مجال تكنولوجيات دقيقة نتيجة هذا الإجراء، وهذا سيمكن من تسريع اعتماد التكنولوجيات الحديثة للطاقات المتجددة وأيضا من تطوير قاعدة صناعية وطنية قادرة على دعم مشاريع الطاقة النظيفة وضمان القدرة التنافسية المطلوبة في سوق التصدير.

وفي هذا الصدد، تم بلوغ معدل 32% من الاندماج الصناعي بالنسبة لمحطة نور ورزازات 1، بعد أن كان منتظرا فقط أن يكون هاد نسبة الاندماج الصناعي 30% فقط، بمعنى تجاوزنا حتى الهدف، وذلك من خلال الاستعانة بمقاولات مغربية في قطاعات متعددة مرتبطة بهذه المحطة بخصوص المحطتين المقبلتين الشمسيتين محطتي نور ورزازات 2 و3 فقد تم فرض اندماج نسبة اندماج تبلغ 35% على الأقل، وعلى هذا المنوال فإنه يحرص في مختلف المشاريع الصناعية الكبرى على نسبة من الاستعانة بالمقاولات والخبرات المغربية لنقل التكنولوجيا والمعرفة وتوطينها ببلادنا.

وتشجيعا للمقاولات المغربية في هذا المجال، في مجال الصناعات المتجددة تم إحداث تجمع في مجال الطاقة الشمسية من طرف الوكالة المغربية للطاقة المستدامة يضم فاعلي صناعة الطاقة الشمسية، وذلك بغية تطوير البحوث التطبيقية وتعزيز الابتكار النموذجي في قطاعات الطاقة الشمسية الموجهة لإنتاج الكهرباء، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الصناعي من طرف المقاولات المحلية وكذلك رفع نسبة استفادة هذه المقاولات من القيمة المضافة لهذه المشاريع، مما سيساهم–لا محالة–في خلق فرص شغل مهمة في هذا القطاع.

حديثا في هذه المرحلة السنوات الأخيرة مواكبة لهذه الديناميكية تم إنشاء 3 شركات في مجال الطاقة الشمسية متخصصة في تجميع الألواح الشمسية والعناصر المتعلقة بها منذ 2011 بقدرة صناعية إجمالية تقدر ب 45 ميغاوات في السنة، كما أن الإصلاحات التي تم اعتمادها تروم تشجيع الاستثمار الخاص بالأساس في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

المحور الأخير هو: هل هذا البرنامج عندو حمولة اجتماعية؟

لقد انطلقت بعض المداخلات من ضعف الإجراءات الاجتماعية في البرنامج الحكومي واتهمت الإجراءات الواردة فيه بالسعي للإجهاز على ما تبقى من القدرة الشرائية من خلال رفع الدعم عن باقي المواد التي تستفيد من صندوق المقاصة، والحقيقة أن البرنامج الحكومي يتسم بقدرعالي من التوازن من جهة ومن الحذر من جهة ثانية، ولذلك أريد أن أؤكد أولا أن ثلث الإجراءات الواردة في البرنامج هي ذات طابع اجتماعي، ثلث الإجراءات، ويمكن الإخوان والأخوات يتبعوا هذه الإجراءات، ثلثها اقتصادي، ثلثها اجتماعي وثلثها يرتبط بالجوانب السياسية، الجوانب الحقوقية والجوانب التدبيرية والجوانب الدبلوماسية، وهذه الإجراءات الاجتماعية اللي درنا اللي مرتبطة بالتعليم، مرتبطة بالصحة. مثلا في ملف التعليم الرؤية أو قانون الإطار هذا يعني عدد كبير من الإجراءات التي تضمنتها الرؤية والتي يتم تنزيلها وفق برامج واللي غادي نجيو لها في حينها، وأيضا عندما نتحدث عن الجانب الصحي، والذي أوردنا فيه عدد مهم من الإجراءات.

وبالمناسبة أريد أن أقول هنا بأن حصة المساهمة ديال الدولة في (RAMED) ، يعني مساهمة الدولة كبيرة ومهمة، يمكن خاصنا نزيدو وارد، ممكن، ممكن ماشي كاف، ولكن الدولة أمدت الجهات المعنية بمعنى مثلا الحساب الخصوصي للأدوية مدته بمليارو 675 مليون درهم ضخ فيه، وأيضا الجماعات الترابية أيضا ساهمت، وحول عدد من الأموال المعنية إما المستشفيات المعنية أو الجهات المعنية بالعلاجات في مجال (RAMED)، وبالتالي فهي ماشي ما دارت والو، لأن بعض التدخلات قالت حتى شي سنتيم ما تعطى في (RAMED)، لا، تعطى عدد من الميزانية تعطات ديال (RAMED) تنفقت في المجال ديالها، يمكن ماشي كافية، يمكن التدبير ديال الملف على الأرض خاصو التطوير، وهذا هو اللي عنيناه بأنه استمرارية مع تجدد، أي البرامج اللي كانت غادي نستمرو فيها ولكن غادي نحاولو نقيموها ونجددوها ونطوروها باش تكون أكثر في خدمة المواطن.

وفيما يخص الرياضة نفس الشيء، لما قلنا اعتماد الاستراتيجية الوطنية للرياضة في أفق 2020، هاذ الاستراتيجية كانت موجودة، الآن غادي يتم التجديد ديالها والعمل على تطبيقها وتنفيذ مضامينها.

فيما يخص نظام المقاصة، احنا واعيين بالصعوبات اللي كاينة لدى المواطن في حالة ما ألغي صندوق المقاصة، ولذلك احنا قلنا غادي تكون الإجراءات المصاحبة، غادي نمشيو تدريجيا وبعد الدراسة وبعد التشاور والتشارك، احنا ماشي متلهفين باش هاذ صندوق المقاصة نزولوه، ولكن غادي نديرو الإجراءات اللي في مصلحة المواطن، وغادي نمشيو بحذر وشوية بشوية، ونواعدوكم، السيدات والسادة المستشارين، بأن هنا غادي يتم مناقشة هاذ الموضوع قبل ما نطبقوه، هنا عندكم، غادي نحاولو ناقشوه باش نشوفوه ونشوفو حتى الآراء ديالكم والإسهامات ديالكم بحكم أنكم كتمثلوا عدد من القطاعات مهمة اجتماعية واقتصادية وعدد من بحال النقابات عدد من النقابات المهنية، غادي يهمنا بطبيعة الحال الرأي ديالكم والترشيد ديالكم في هاذ المجال، ولكن كما قلنا نحن أوفياء، أوفياء لما وعدنا به المواطنين في البرامج الانتخابية ديال الأحزاب المشكلة للتحالف الحكومي، والتي كانت وعدت بإصلاح منظوم المقاصة باش يمشي في اتجاه المواطنين المحتاجين فعلا لهذا الدعم، سواء كانوا من الفئات الفقيرة والهشة أو كانوا من الفئات المتوسطة الذين نحن حريصون كما قلنا في البرنامج على عدم الإضرار بقدرتها، بل احنا حريصون على تقوية الطبقة المتوسطة إن شاء الله والزيادة في قدراتها المالية.

السيدات والسادة المستشارين،

سعدت كثيرا بتقديم هذه التوضيحات أمامكم، وأريد أن أؤكد لكم أننا على يقين بأن النموذج المغربي إن شاء الله سيبقى قويا، سيبقى ملهما باستمرار للمغاربة، الذي يشارك فيه كاملا في بنائه وتطويره وتجديده وإعطائه دفعات أخرى في المستقبل.

وأيضا أريد أن أؤكد لكم بأننا نحن متفائلون، بأن الحكومة من جهة ستبقى وفية لتطلعات المواطنين، وإنها ستكون إن شاء الله ناجحة في أن تفي بالوعود التي قدمتها أمامكم.

شكرا جزيلا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا.

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة المحترم.

قبل أن أرفع الجلسة، ابغيت نذكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين بأنه خلال الساعات القليلة المقبلة ستجري عملية التصويت على البرنامج الحكومي في مجلس النواب، إذا حظي البرنامج الحكومي بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء اللي كيتألف منهم مجلس النواب، فإن هناك جلسة مشتركة بين مجلسي البرلمان ينتظر أن تنعقد يوم الخميس، ويتكون مخصصة إن شاء الله لتقديم مشروع القانون المالي سنة 2017، وسيصدر بلاغ في الموضوع، إذا حظي البرنامج الحكومي بثقة مجلس النواب.

شكرا لكم.

ورفعت الجلسة.